



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثانية - الدورة الخريفية 1999م - العدد: 06

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 21 والسبت 23 شوال 1420 هـ
الموافق 27 و 29 جانفي 2000م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة: ص 03
* عرض برنامج الحكومة.

2- محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة: ص 11
* المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.

3- ملحق: ص 67
* تدخل مكتوب.

ملاحظة: تعميما للفائدة المبتغاة من تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور، حرص السيد رئيس مجلس الأمة على أن تنشر بقية تدخلات الأعضاء الذين لم يتمكنوا من قراءتها برمتها أثناء الجلسات العلنية لاستنفادهم الوقت المخصص لذلك، وإثباتا لهذا تنشر تكملة تلك التدخلات بين قوسين.

**محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 21 شوال 1420 هـ
الموافق 27 جانفي 2000 م**

المجاهدين ونتمنى له جميعا التوفيق في مهامه الجديدة، ولا يفوتني أن أهنيء بهذه المناسبة أيضا الوزراء الجدد الذين يتولون لأول مرة المسؤولية في السلطة التنفيذية ونتمنى لهم ولطاقم الحكومة كله التوفيق والنجاح في أداء مهامهم السامية.

سيداتي سادتي، نلتقي اليوم - كما قلت - لمناقشة مشروع الحكومة وهي - كما تعلمون - مناسبة خاصة واستثنائية في الحياة البرلمانية وهي بالنسبة لنا محطة لمناقشة هذا المشروع وكذلك فرصة لبداية عمل مشترك مع حكومة يترأسها ابن هذه الغرفة وبالتالي فهو يدرك اهتمامات وانشغالات هذه الغرفة وكذا مشاكلها وصعوباتها وفي نفس الوقت أود أن أقول له إنه سيجد كل المساعدة اللازمة من طرف كل الأعضاء، وأنا على يقين بأن مساهمة أعضاء مجلسنا في مناقشة هذا المشروع ستكون مساهمة بناءة سواء كانت من وجهة نظر مدعمة أم من وجهة نظر منتقدة وسواء كانت في شكل اقتراحات أو في شكل تساؤلات، وحتى لا أطيل أجدد التهنئة والترحيب برئيس الحكومة وطاقمه الوزاري، وأدعو السيد رئيس الحكومة إلى أخذ الكلمة فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لابد من شكركم جزيل الشكر على حفاوة الاستقبال التي لقيتها اليوم منكم فشكرا جزيلا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال هذه لا تقدر بثمن لأنني في حاجة إلى

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السادة الحاضرون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نلتقي اليوم لنستمع إلى عرض السيد أحمد بن بيتور حول برنامج حكومته وبعد ذلك ستكون للأخوات والإخوة أعضاء المجلس فرصة للتدخل بغية مناقشة هذا البرنامج وإثرائه.

ولا يفوتني في البداية أن أعبر عن أخلص التهاني لأخيينا السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة للثقة التي وضعها فيه السيد رئيس الجمهورية، وإن هذا التعبير الحار والمخلص هو باسمي الشخصي وباسم جميع أعضاء هذا المجلس بدون استثناء، ونهنئه على هذه المهمة الجديدة التي سيتأسس من خلالها حكومة موسعة في مرحلة جديدة وحاسمة في المسار الوطني، مرحلة يكبر فيها الأمل في المستقبل وفي نفس الوقت يكبر فيها الوعي بالصعوبات والرهانات.

كما أهنيء كذلك باسمي الشخصي وباسم جميع أعضاء هذه الغرفة عضوا سابقا ورفيقا عزيزا في مجلسنا وهو السيد محمد الشريف عباس، وزير

دعم كل الإخوان والأخوات الموجودين في هذا المجلس للقيام بمهامي على أحسن ما يرام.

يسعدني ويشرفني أن أتقدم رفقة أعضاء الحكومة أمامكم اليوم بمناسبة عرض برنامج الحكومة على مجلس الأمة الموقر وذلك طبقا للمادة 80 من الدستور، كما يطيب لي ونحن في فجر هذه السنة الجديدة - التي تصادف الألفية الجديدة التي نتمنى أن تكون محملة بكل الآمال - أن أتقدم إليكم ومن خلالكم إلى الشعب الجزائري بأخلص التهاني وأصدق الأمانى بدوام الصحة والسعادة والهناء في ظل السلم والاستقرار والازدهار.

لقد بذلت - ولا تزال - مجهودات معتبرة لتجسيد الطموحات النبيلة إلى السلم والرقى في بلادنا العزيزة. وقد تم فعلا تحقيق تقدم نوعي لا يمكن نكرانه في مجال عودة السلم وتوفير الظروف المواتية لعودة النمو واستعادة الثقة.

إن التجديد والتقويم اللذين يحملهما في طياته برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يتطلبان بعد الالتفاف الشعبي الواسع حوله المعبر عنه في 15 أفريل و16 سبتمبر 1999م التزام كل القوى التي تعمل بكل عزم وإصرار على إخراج بلادنا نهائيا من المآسي التي شوهدت سمعة أمتنا وشعبنا وعرقلت مسيرة تنميتها.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إن برنامج الحكومة مستمد من البرنامج الرئاسي الذي يرمي إلى تحقيق الأهداف التي ينبغي التذكير بها هنا وهي:

- بناء إطار للحياة المؤسساتية والاجتماعية له من التفتح والشفافية وتعميم المشاركة.

- إدخال التجديد على الإدارة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية توخيا للقضاء على ممارسات المحاباة والرشوة والتعسف في استعمال السلطة.
- تدعيم إطار سير الاقتصاد الوطني.

- إدخال ما يعيد الاعتبار ويعزز وسائل تنمية الموارد البشرية.

- تعزيز وتنمية الإطار والوسائل المسخرة لضمان تكافؤ الفرص والقضاء على كل أنواع

التمييز وخاصة إزاء المرأة. إن هذا البرنامج يستوقف الشعب الجزائري حول استعادة السلم والوثام المدني من أجل أن نتغلب جماعيا في ظل الكرامة والتضامن على أشباح التقتيل بين أبناء الوطن الواحد ونبتعد عن أعمال الفوضى والبؤس والتقهقر، فالمجهودات الهامة التي شرع فيها من خلال مسعى الوثام المدني لتبشر بالعودة الفعلية للسلم إلى ربوع وطننا.

وبالتأكيد فإننا نحتاج إلى الكثير من الوقت لنتمكن من معالجة كل الأسباب التي أدت إلى المآسي والله يعلم أنها عديدة لكي لا نتعرض بلادنا وشعبنا مرة أخرى إلى مثل هذه الآفة الوحشية، وينبغي أن نعمل جميعا بكل عزم وقناعة وثبات وإيمان من أجل تدعيم الوثام المدني والسلم والمحافظة عليهما، وضمن هذا المنظور ستدعم الحكومة مسار الوثام المدني والسلم من خلال تدابير متعددة الأشكال بهدف استعادة قيم الأخوة والتسامح والحس المدني والفضائل الأخلاقية والحرية وكل ما من شأنه أن يساهم في ترقية وازدهار العنصر البشري سواء على مستوى الحي أو موقع العمل أو المدرسة أو المجتمع أو التراب الوطني. إن دعم هذا المسعى يجب أن يكون من كل الشركاء وكل المواطنين المحبين للمثل النبيلة لقضية السلم التي يستحقها الشعب الجزائري اليوم، هذا الشعب الذي صمد بكل إعجاب أمام كل المحاولات التخريبية التي تعرض لها عبر تاريخه، وفعلا فقد جاءت المكاسب الأخيرة والثمينة بالكيفية نفسها لتعزيز إمكانية حشد طاقاتنا الوطنية لتحقيق الأعمال الوطنية الكبرى، ويتعلق الأمر في هذا المجال بالديمقراطية التعددية التي تعد مكسبا ينبغي تعزيزه وتحسينه أكثر فأكثر ويتعلق الأمر بالخيار لصالح دولة الحق والقانون الذي ينبغي ترسيخه على أرض الواقع كما يتعلق الأمر بحرية التعبير وضمان الحقوق الفردية والجماعية التي تعد فضاءات مناسبة يجب ترسيخها وترقيتها.

أما المواطن الرابع من مواطن الضعف فهو ذو طابع مالي مثلما تشهد على ذلك مختلف المعطيات، ويتمثل في ثقل المحروقات في الصادرات الوطنية وتذبذب أسعارها وكذا المديونية الخارجية وعبء خدمة الديون العمومية على ميزانية الدولة، ويكمن المواطن الخامس من مواطن ضعف مسار التنمية الوطنية في جملة من الآفات التي رافقت ظهورها أو تفاقمها مسار التحولات المتسارعة وغير المستكملة التي شهدتها بلادنا، ويتعلق الأمر أولاً بالرشوة والمحسوبية وذهنية الريع التي تنخر الاقتصاد، إن هذه الانحرافات تميل إلى إحلال احتكارات فعلية محل الاحتكارات القديمة القانونية وتغذي الجمود البيروقراطي، كما يتعلق الأمر بالاقتصاد غير الرسمي الذي ينافس النشاط الاقتصادي السليم منافسة غير شرعية ويغذي سلوكيات طفيلية ويحول موارد هامة عن وجهتها على حساب المجموعة الوطنية عن طريق الغش والتهرب الجبائين، ويتعلق الأمر أخيراً بتراجع الحس المدني الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسس المواطنة ويكمن مواطن الضعف السادس في اندماج اقتصادنا في السوق العالمية الذي تعيقه حالة الأزمة التي تميز حالياً واقعنا الاقتصادي والتنظيمي والاجتماعي، غير أن مثل مواطن الضعف هذه لا يمكن أن تشكل في الاتجاه الحازم الذي تسلكه الجزائر نحو الاندماج في شمولية النشاطات الاقتصادية العالمية، وبالعكس فمن شأن هذه المواطن أن تفرض علينا جهداً أكثر عمقا وأكثر سرعة، جهد متحرر نهائياً من الترددات والمزايدات والمراجعات، جهد تتمثل غايته في ضمان قدرتنا التنافسية ومكانتنا في الحركة العالمية الحالية.

وتضاف إلى عوامل الضعف التي تتطلب تبصراً وجهوداً وأجالات نتجاوزها عوائق متعددة تراكمت على مر السنين ويتعلق الأمر بالتأخر المتواصل في تكييف التنظيمات ودواليب الإدارة وكذا تكييف الإجراءات القضائية.

ويتعلق الأمر بخيار اقتصاد السوق الذي يتيح إطاراً للتفتح لجميع الطاقات حول هدف موحد يتمثل في التنمية الوطنية، ويتعلق الأمر بالخيار الوطني الثابت لصالح شراكة مفتوحة ومسؤولية تدرج ضمن العولمة، خيار يتيح فرصاً إضافية ويدعو في نفس الوقت إلى رص الصفوف في الداخل أكثر فأكثر، ويتعلق الأمر في نهاية المطاف بتمسكنا الشديد بتنمية ذات بعد اجتماعي وبالتضامن الوطني وهما خياران يزيدان من قوة تلاحمنا من أجل ضمان ترقية قدراتنا التنافسية في ظل الاستقرار، تلكم هي المحاور الكبرى للبرنامج الرئاسي الذي تسهر الحكومة على تطبيقه، ويشير برنامج الحكومة المعروف عليكم الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني إلى مسعى شامل يتضمن جملة من الأعمال. إن التحليل المفصل للتدابير السياسية الواردة في هذا البرنامج سوف يتجسد بمخططات عمل قطاعية ستتولى إعدادها كل الدوائر الوزارية المعنية.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إن البرنامج المعروف على مجلسكم الموقر ينطوي على مواطن الضعف التي تعاني منها البلاد وكذا مواطن القوة وي طرح المسعى الذي سينتهج من أجل أسلوب حكم راشد والتنمية الاقتصادية وتطوير العنصر البشري.

ويكتسي أول مواطن من مواطن الضعف هذه طابعاً مادياً وبالفعل وبالرغم من شساعة ترابها الوطني تعاني الجزائر نقصاً في مساحتها الصالحة للزراعة وندرة في مواردها المائية.

أما ثاني مواطن من مواطن الضعف فهو ذو طابع ديمغرافي.

ويتمثل ثالث مواطن من مواطن الضعف هذه في تدهور ظروف معيشة كل السكان خلال سنوات الركود بل وحتى الطبقة المتوسطة التي تؤدي دوراً مميزاً في البناء والاستقرار الوطنيين كما هو الحال في كل البلدان، فإن هذه الطبقة المتوسطة لم تستثن من هذا الوضع.

لاستعادة هيبة الدولة ومصداقيتها وتوفير أحسن الظروف لممارسة السلطة العمومية لصالح الجماعة الوطنية برمتها، إن الحكم الراشد المتوخى هو أيضا ذلك الذي سيوفر الظروف المواتية لمواصلة التقويم وتحقيق التجديد الوطني.

وتعتبر العدالة عاملا أساسيا بالنسبة لأسلوب الحكم الراشد، وبهذا الصدد فإن نتائج اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي أسسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ستتيح لامحالة آفاقا أكيدة لتثمين العدالة.

وعلى العدالة أن ترتبط من جديد بالتنوع والأداة والنجاعة التي يجب أن تتصف بها كل الأسلاك التي تتشكل منها منظومتها كالقضاة والمحامين وكتاب الضبط والخبراء وأعوان إدارة السجون والأسلاك الأخرى من المساعدين القضائيين، وفي هذا المنظور تؤكد الحكومة عزمها الثابت على إعطاء مبادئ استقلالية العدالة وسيادة القانون ومساواة الجميع أمام القانون معنى ملموسا بشكل يسمح بأن تكون فعاليتها الكاملة حقيقة يدركها كل المواطنين بدون استثناء، وفي ظل دولة القانون هذه التي يجب تعزيزها سيتم تجديد الإدارة التي تم تحريفها عن دورها باعتبارها العمود الفقري للسلطة التنفيذية، ولأن إصلاح الإدارة هو محرك سياسة الدولة والعمل الحكومي فإنه سيكون في صدارة انشغالات الحكومة التي تدرك جيدا بأن نوعية عملها تتوقف على مستوى نجاعة إدارتها، ولا يمكن تصور إدارة مجددة وناجعة تتخلى عن البيروقراطية والتجاوزات والتعسف في السلطة والمحاباة إلا من خلال اعتماد سياسة جريئة في مجال الموارد البشرية كفيلة لوحدتها بالقيام بتغيير في القطاع العمومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي. إن الخدمة العمومية التي يهددها نوع من النكوص حتى في أسس مهامها سيتم تدعيمها واستعادتها بشكل يجعلها تقدم للمواطنين والمستعملين الخدمات التي ينتظرونها منها وذلك في أحسن الظروف الممكنة، وتعتبر مثالية دور الدولة

ويتعلق الأمر أيضا بالعوائق الناجمة عن الآليات والتشريع والتنظيم التي تعرقل ترقية اقتصاد السوق وعلاوة على ذلك لا يمكننا إغفال التحديات الجديدة للقدرة التنافسية العلمية والفكرية والثقافية والإعلامية التي سترافق بالتأكيد تفتحنا على العالم.

ويتعلق الأمر حاليا بتزويد اقتصادنا بوسائل كفيلة بتحسين قدرته التنافسية وضمان مكانة له ضمن العولمة في الوقت الذي يشرف فيه بعض الفاعلين «الدول والشركات المتعددة الجنسيات» على اجتياز عتبة ثورة صناعية ثالثة، إن هذا الهدف طموح خاصة وأن حالة منظومتنا التعليمية وكذا حالة البحث العلمي الوطني أو حتى حالة التحكم وإعادة الإنتاج وترقية تكنولوجيات جديدة قابلة للتحسين إلى حد كبير، غير أنه وبالرغم من كل هذه النقائص فإن الجزائر تمتلك مواطن قوة وقدرات بإمكانها أن ترفع من مسعاها الإنمائي شريطة تثمينها من خلال مسار قائم على الصرامة والعقلانية والعزم وعلى تنفيذ التغييرات المطلوبة. إن أول موطن من مواطن القوة هذه يتمثل في الاستصلاح الضعيف لقدراتنا الفلاحية في الوقت الحالي، ويتمثل ثاني هذه المواطن في توفير الطاقة محليا وفي وفرة موارد منجمية هائلة ويكمن ثالث هذه المواطن في الموقع الجغرافي الممتاز لبلادنا. بالنسبة للقدرات نذكر منها وجود حظيرة صناعية لا يستهان بها ومنشآت قاعدية أساسية هامة مستغلة استغلالا سيئا أو لا تحظى بصيانة جيدة وشبابنا ومستوى تكوينهم وتأهيلهم وكذا العدد الهائل من الإطارات الوطنية ذات المستوى العالي جدا المقيمين منهم بالجزائر أو المغتربين. إن هذا التذكير غير الشامل بمواطن القوة والقدرات يدل على أن الجزائر بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها حاليا يحق لها أن تتطلع إلى المستقبل بآمال مشروعة قائمة على أساس صحيح.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، خصص الجزء الثاني من البرنامج لترقية أسلوب الحكم الراشد كوسيلة

تحقيق النمو والتشغيل، وضمن المنظور الجديد ستتفرغ الدولة لدورها المتمثل في الحماية والتنظيم وضبط الاستراتيجيات وستترك مؤسسات السوق تضطلع بدورها كاملا لأن اقتصاد السوق يشكل البديل المناسب الكفيل بتجسيد تطلعات بلادنا إلى الازدهار والنمو، وفي هذا الصدد سيتم إدخال تغييرات عميقة لتمكين البنوك من استعادة فعاليتها المطلوبة في إطار المهمة المسندة إليها والمتعارف عليها عالميا، وتتمثل هذه المهمة في جمع الموارد وتخصيصها حسب ظروف أخطار عادية وينبغي أن تصبح هذه البنوك الشريك المحفز للأعوان الاقتصاديين في حركيتهم المولدة للثروات.

ومن جهة أخرى ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تصبح المحرك الرئيسي للنمو والتشغيل، ويعتبر قطاع البناء والزراعة الكثيفة والسياحة والخدمات بالنسبة للمؤسسات والأسر من القطاعات الأساسية بدون منازع لإحداث مناصب العمل، وبطبيعة الحال فإن الجهد الذي سيبدل في هذا المجال سيعطي دفعا كبيرا لكل القطاعات وبوجه خاص ستسمح الصناعة الصغيرة والفلاحة والصيد البحري بتحقيق زيادة معتبرة في المدخول الوطني وستشكل قناة مناسبة لإعادة توزيعه، وعلاوة على ذلك فإن برنامج الحكومة يولي للقطاعات الأخرى للنشاط الوطني اهتماما كبيرا أيضا قصد إحداث تكامل خصب فيما بينها من أجل بلوغ النتائج التي تنتظرها بلادنا من مختلف نشاطات القطاعات الاقتصادية، وعليه سيشهد قطاع الطاقة والمناجم تحسنا في النتائج الهامة التي سجلها بفضل الشروط الملائمة التي وفرها قانون البترول لسنة 1986م الذي تم تعديله في سنة 1991م وهكذا فقد تم إبرام أزيد من ثلاثين عقدا لتقسيم الإنتاج والتنقيب بين شركة سوناطراك وبعض الشركاء. إن الآفاق جد واعدة في هذا القطاع الحساس للبلاد، وإن ترابنا الوطني معروف بتوفره على ثروات منجمية معتبرة مثل الفوسفات والحديد والزنك

والمرافق العمومية والجماعات المحلية وسلوكها وعملها أفضل الوسائل لمكافحة ممارسات الحفرة والتجاوزات التي غالبا ما ندد بها المواطنون والتي يطالب الشعب بزوالها السريع، وهكذا فإن أسلوب الحكم الراشد يجب ألا يهتم فقط بالسير الحسن لمؤسسات الدولة والهيئات القضائية والإدارية بل يهدف أيضا إلى الحد من الآفات الاجتماعية التي تنخر المجتمع والتي يطالب المواطنون باتخاذ موقف صارم بشأنها.

إن الرشوة التي تزيل ثقة المواطنين في الدولة وشرعية السلطة العمومية والتي تعيق التنمية ستتم محاربتها بكل الصرامة التي يقتضيها استئصال هذه الآفة. إن بروز ممارسات لا جدال فيها من خلال شفافية المناقصات والصفقات العمومية والنزاهة داخل القطاع الخاص والمرفق العمومي وتطوير الأخلاقيات داخل المجتمع كلها عوامل من شأنها أن تدعم سياسة محاربة الرشوة. إن محاربة الآفات الاجتماعية التي ستولي الحكومة في إطارها مكانة واسعة للوقاية ستكون من الأولويات لأن هذه الآفات تظهر في سلوكات منافية للمجتمع وفي الفوضى وفي الملاجئ غير السليمة وفي التهميش، آفات قد تؤدي إلى شروخ وإلى مغامرات لا تحمد عقباها إذا لم يتم التحكم فيها واستئصالها بصفة فعلية، ولكي تنجح هذه العملية ينبغي أن يرتكز عمل السلطات العمومية على مساهمات منظمات الحركة الجمعوية والمؤسسات الاستشارية والمجالس المنتخبة وبطبيعة الحال مشاركة كل المواطنين المعنيين.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، يحدد الجزء الثالث من برنامج الحكومة بالتفصيل التدابير الرامية إلى إخراج بلادنا من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها منذ سنوات عديدة. وتجسدت هذه الأزمة بضعف في النمو الاقتصادي وبركود بل وانخفاض في مداخيل المواطنين. إن إعادة تنظيم الاقتصاد والسياسات المقترحة من أجل تقويم الاقتصاد تهدف إلى انطلاق الاستثمار وبالتالي

وفضلا عن ذلك ستعمل الحكومة في اتجاه تقويم المالية العمومية التي تتسم بانخفاض ادخار الميزانية والتقلص النسبي لنفقات التجهيز والفارق بين حاجيات الخزينة وقدرات التمويل الوطنية. كما ستولي الحكومة كل عنايتها للديون العمومية الضخمة، ومن جهة أخرى سترتكز الاستراتيجية المالية الخارجية على مبدئين أساسيين: تقليص الحجم الإجمالي للمديونية وتعبئة - في أقرب الآجال - موارد إضافية بشروط أفضل من حيث المدة وسعر الفائدة وسيهدف هذا العمل إلى تحسين ميزانية المدفوعات وتسهيل الإنعاش الاقتصادي والمحافظة على احتياطات الصرف في مستوى مقبول.

وأخيرا وفي نفس الفصل دائما ستحث الحكومة وستشجع كل المبادرات الكفيلة بالمشاركة في تعاون فعال ومفيد للجميع ولكل بلد من بلدان المغرب العربي كما ستولي عناية لكل عمل تعاون دولي قادر على تطوير ترقية المصالح المتبادلة للشركاء.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إذا كان حل المشاكل الاقتصادية أمرا يتوقف حتما على الآليات المعقدة والمتعددة الجوانب، فإن الإنسان يبقى مع ذلك أساس وغاية كل عملنا، وبهذا الصدد تشكل التنمية البشرية محور عمل أساسي في مسعى الحكومة، لذا ستتخذ تدابير لضمان السير المنسجم للنمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق فإن الأسرة التي تشكل الخلية الأساسية للمجتمع ستحظى بكل العناية المطلوبة لتعزيز انسجامها من خلال حماية قانونية واجتماعية مناسبة. كما أن التطور الهائل المسجل في التحاق الفتيات بالمدارس ينبئ بتحسن ملحوظ في وضعية المرأة ويسهل عمل الدولة في المنظور الذي ترتسمه لضمان الانسجام بين الحقوق الأساسية التي ينص عليها الدستور والقانون الوضعي.

وسيتم التطبيق الصارم للاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها بلادنا والتي تحظر أي شكل من أشكال

والمعادن الثمينة التي ينبغي بفضل سياسة جريئة تثمينها لفائدة اقتصادنا الوطني، غير أنه يجب ألا تخفى الإجراءات التي تتخذ لصالح القطاعات الصناعية و/أو الخدمات بأي حال من الأحوال ضرورة القيام بأعمال صارمة ترمي إلى ترقية استراتيجية للأمن الغذائي تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الأساسية لعالم اليوم وتطوره.

لقد أصبحت استراتيجية الاكتفاء الذاتي في التغذية أقل واقعية في السياق الذي يميز وضعية البلاد والتطور العالمي، ويتمثل التوجه المعتمد لاستراتيجية الأمن الغذائي في ترقية الإنتاج في المضاربات التي توجد فيها مزايا مقارنة أكيدة ترفع درجة استعمال اليد العاملة وتحسين مردودية المتر المكعب للماء المستعمل، وينبغي أن يشارك قطاع الفلاحة بشكل فعال وإيجابي أكثر في تحقيق توازن الميزان التجاري للبلاد من خلال اقتحام الأسواق الخارجية للمنتوجات الكمالية والمنتوجات ذات النوعية الوحيدة والبواكير.

كما أنه فيما يتعلق بالتوجيه الذي سيخص قطاع السكن وفي ظل الاستمرار في السياسة التي شرع فيها في سنة 1996م فسيهدف إلى التخلي عن السياسة القديمة للتمويل والإنتاج والتوزيع العمومي للسكنات التي لم تتمكن من بلوغ الأهداف الاجتماعية التي كانت تتوخاها.

وفي هذا الشأن سيتم تحديد الأهداف بشكل أفضل في العمل الاجتماعي للدولة، وستحظى المنشآت القاعدية بعناية خاصة نظرا إلى التأخر الكبير المسجل وإلى تنامي الحاجيات الملحة المختلفة، فسواء تعلق الأمر بالنقل بمختلف أنواعه وبالسدود وتوزيع الماء أو بتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية أو تعلق الأمر بالتهيئة العمرانية أو الوسط الحضري فقد أصبح من الضروري اتخاذ وتنويع المبادرات كما أصبح من المستعجل ومن الضروري منح الجميع من أعوان اقتصاديين وخواص مزايا العمل والتفكير الحديث الذي تتيحه وفرة المعلومات الصحيحة التي يمكن استغلالها بشكل سريع وسهل.

وعلى الصعيد الإفريقي ستعمل الجزائر أولاً على أن تكون في مستوى الثقة التي وضعتها قارتنا الإفريقية في بلادنا وفي رئيسها السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال القمة العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر، وستحرص على ترقية برنامج التكامل والاتحاد المتفق عليه في قمة «سيرت» غير العادية.

وعلى الصعيد العربي ستواصل الجزائر التي تناضل بصفة نشيطة لتحقيق المصالحة العربية دعمها للدول الشقيقة في مفاوضاتها من أجل إقامة سلام عادل ونهائي في الشرق الأوسط، سلام قائم على استعادة الحقوق المشروعة للشعوب العربية المعنية بما فيها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

وعلى الصعيد المتوسطي ستواصل الجزائر تقديم مساهمتها لإنعاش وتطوير مسار «برشلونة» على أساس توازن المصالح ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الجزائري ومن جهة أخرى تؤكد الجزائر وفاءها بالتزاماتها الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى صعيد التجارة العالمية ستواصل الجزائر تفضيلها لإطار المنظمة العالمية للتجارة من أجل الدفاع عن مصالحها الخاصة ولتجعل من هذا المنبر خطاً للدفاع عن مطالب البلدان النامية. وأخيراً ستولي الحكومة عناية خاصة للجالية الوطنية بالخارج من أجل ضمان احترام حقوقها وكرامتها في البلدان المقيمة بها.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، لقد فضلت الحكومة أثناء إعداد برنامجها عرض السياسات المسطرة باعتماد طرح واضح يسمح بالتحكم في المشاكل القائمة.

ويمكن تبرير هذا المسعى بسياسة التقويم والتجديد التي تحمل في طياتها تحولات ينبغي إدراجها وتعميقها، لكن من الواضح أن التحولات المزمع إحداثها لن ترمي بتاتا في الميدان

التمييز بين الجنسين. وعلاوة على ذلك ستسعى الحكومة لتحسين قطاع التربية الوطنية حتى يبلغ مستوى المتطلبات الدولية. كما سيساير قطاع التكوين المهني تطور المهن والتقنيات لتوفر للشباب قدرات لإحداث مناصب شغل بأنفسهم أو اندماجهم بسهولة في المؤسسات التي أصبحت فيها نوعية اليد العاملة عنصراً هاماً للاستقطاب، ومن جهتها ونظراً لعدم نجاعة المنظومة الصحية الوطنية بالنسبة للوسائل الموضوعية تحت تصرفها فإنها تتطلب تعديلاً كاملاً كما تتطلب قدرة تسييرها تحسيناً محسوساً وسريعاً، ولم تتم تلبية تطلعات السكان في هذا المجال إلى حد بعيد، وفي مجال التضامن الاجتماعي ستشرع الحكومة في تفكير وبرنامج عمل حازم لتحسين أداة المنظومة الحالية وإثرائها من خلال ممارسات جديدة مستوحاة من تجارب البلدان الأخرى.

وتتمثل الأولوية في ضمان ديمومة نظام تضامن عادل وناجع لكن من الواضح أن العوامل الحقيقية للتضامن تركز على النمو الاقتصادي المتواصل، وستتم هذه العملية - بطبيعة الحال - بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إن النشاط الخارجي الذي ستعكف الحكومة على القيام به سيكون بطبيعة الحال جزءاً لا يتجزأ من السياسة الوطنية للتقويم والتجديد المنتهجة داخل حدودنا ويقوم هذا النشاط على المبادئ الثابتة المتمثلة في السلم والأخوة والتعاون على الصعيد الإقليمي والعربي والمتوسطي والعالمي. وفي نفس الوقت ستبذل الحكومة جهوداً لدعم المتعاملين الاقتصاديين في سعيهم إلى إيجاد فرص الاستثمار والشراكة والأسواق وهكذا ستواصل الجزائر عملها من أجل بناء اتحاد المغرب العربي. وفي هذا السياق سوف تدعم الجزائر تسوية قضية الصحراء الغربية وفقاً لمخطط الأمم المتحدة واتفاقات «هوستن» المبرمة من قبل طرفي النزاع.

الاقتصادي لا إلى اقتصاد «البازار» ولا إلى الليبرالية المتوحشة، إلا أن الحكومة تدرك جيدا الصعوبات التي تواكب التحولات المنشودة، وسوف تعمل على تفضيل الحوار الاجتماعي الدائم وترقية الاتصال باعتبارهما الأسس اللذين تعتمد عليهما في مهمتها الرامية إلى تقويم وضعها وإلى إحداث تحولات تكون في مستوى التحديات التي يفرضها الواقع الوطني الراهن والعولمة.

وبهذا الصدد فإن الحكومة مقتنعة بأن نجاح أعمالها يتوقف على تعبئة ومشاركة كل مواطن وكل مواطنة، وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: أشكر السيد رئيس الحكومة على عرضه القيم وقبل رفع الجلسة أريد أن أعلم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المسجلين للتدخل - مناقشة برنامج الحكومة - أنه قد طرأ تغيير على الجدول الزمني لأشغالنا مرة أخرى بعدما غيرناه لمصادفته توقيت نقل التلفزة الوطنية لمباريات كأس إفريقيا للأمم، خاصة وأنه يتوجب علينا إيلاء شؤون إفريقيا اهتماما كبيرا كما قال السيد رئيس الحكومة، واليوم يتحتم علينا تغيير هذا الجدول ثانية لأنني علمت قبل خمس دقائق من بداية هذه الجلسة أن السيد رئيس الجمهورية سيت رأس افتتاح الدورة الـ 17 لمجلس وزراء الداخلية العرب صباح يوم السبت ولهذا نؤجل أشغال الجلسة التي كان مزعما عقدها صباح يوم السبت إلى المساء ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر، وحتى ذلك الحين ندعو ضيوفنا إلى حفل استقبال على شرف السيد رئيس الحكومة الجديد - ابن هذه الغرفة - والسيد محمد الشريف عباس والسادة الوزراء الجدد، شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة

المنعقدة يوم السبت 23 شوال 1420 هـ

الموافق 29 جانفي 2000 م

أشاور أعضاء المكتب، مع أنني أفضل منحه فرصة التدخل وبه يصبح عدد المسجلين 82 عضوا. أما فيما يخص تحديد وقت التدخل فقد فصل في ذلك أعضاء المكتب وناقشته أيضا هيئة التنسيق وقد تم الاتفاق على أن يكون الوقت 15 دقيقة في حالة ما إذا كان عدد المسجلين للتدخل أقل من 50 عضوا و10 دقائق إن جاوز عددهم الـ 50 وهو وقت كاف في نظري.

ونشرع الآن في المناقشة وأحيل الكلمة إلى أول متدخل... نقطة نظام؟

السيد صلاح الدين قنيفي: نعم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: تفضل السيد صلاح الدين قنيفي.

السيد صلاح الدين قنيفي (نقطة نظام): سيدي الرئيس، لدي اقتراح وملاحظة، فيما يخص الاقتراح فهو الذي يتمثل في كوننا تلقينا بارتياح وبفرح شديد عند سماعنا عن طريق الصحافة - بطبيعة الحال - لأني شخصا كنت غائبا، عن وجود وفد أرسلتموه لإخواننا بمدينة عين تيموشنت والذي قدم أولا التعازي الخاصة باسم كل عضو من أعضاء مجلس الأمة وثانيا وقوفهم في السراء والضراء إلى جانب إخوانهم، فمن عاداتنا وتقاليدنا أنه في مثل هذه المناسبات المؤلمة عندما يذهب أحد الأشخاص للتفقد يأخذ معه شيئا ما، فإن قبل الأخوات الزميلات والإخوة الزملاء فلتكن بمشاركة نقدية أو أي اجتهاد آخر، أي أن تجسيد هذا التضامن يجب أن يكون ماديا، ونحن نتركه للسادة رؤساء الكتل البرلمانية

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة السادسة والعشرين بعد الظهر.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية بالسيد رئيس الحكومة، وأعضاء حكومته.

بعد العرض القيم الذي سمعناه يوم الخميس الماضي حول برنامج الحكومة، خصصنا جلسة اليوم للمناقشة العامة. كان هناك بعض التأخر لأننا كنا نتفاوض من جديد مع مسؤولي التلفزة الوطنية الذين نشكرهم على الجهود الذي يبذلونه خاصة في ظل كثافة البرامج وتصادف مباريات كأس إفريقيا للأمم مع أشغال مجلس الأمة إضافة إلى واجباتنا البروتوكولية التي تغطيها التلفزة الوطنية، وقد توصلنا إلى إيجاد حل مع هؤلاء المسؤولين قصد تمرير أشغال مجلسنا على البث المباشر، لذا حدد وقت بث جلسة اليوم من هذا الحين إلى غاية الساعة السابعة مساء.

وأعلم السيدات والسادة الأعضاء أن عدد المسجلين للتدخل يقدر بـ 81 عضوا، إلا أنه وصلتني في آخر لحظة رسالة من طرف أخ من الجنوب جاء متأخرا يطلب فيها إضافة اسمه لقائمة المتدخلين، فبالنسبة لي القانون يفرض علي أن

الإنفاق مرهون بالإمكانات، فإننا لا نطلب أكثر من الحل السليم وليس الحلّ السهل، ولعل أحسن ضمانة لأحسن إنفاق هو نشر التوعية السليمة بأوضاع البلاد دون تهويل ولا استهانة وتفعيل المتابعة الحريصة والمراقبة الصارمة، وحيث إن الأمر يستدعي جهد الجميع فإننا ننوي بإذن الله اقتراح إيفاد لجان اطلاع في ولايات الوطن تكون أداة معاينة مشتركة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية فتفيدنا في حسن معرفة القضايا المطروحة وتساعد الحكومة والمجلس على السواء في إيجاد التشخيص والمعالجة، وقد تكون اللجنة التي أتشرف برئاستها أول مبادر بهذا المسعى بعد الموافقة الكريمة لرئيسي الموقرين السيد بومعزة والسيد بن بيتور وأعرف أن طلبات المجلس عند كليهما عزيزة فهذا أبوه وذاك ابنه.

كما أن تلفزتنا الوطنية تستطيع أن تقدم في هذا الشأن مساهمة بالغة الأهمية في التوعية والتحسيس وهي صانعة الرأي العام الذي نتحدث اليوم باسمه، وعلى ذكر التلفزيون فإن الدور الريادي الذي تلعبه صحافتنا المكتوبة جدير حقا بالتنويه في هذا المقام وإن مجلس الأمة الذي تحمل مسؤوليته كاملة عند مناقشة مشروع القانون المتعلق بالإشهار ما يزال وفي لمنطقه بأن الصحف الشابة لا تستطيع أن تبقى فتية تحت ضربات التعجيز المالي وإذا كان قانون السوق يتسم بالقسوة فإننا نعرف على الأقل كما يقول خبراء المالية من أمثال السيد بن بيتور أن الإفراط في الضريبة يقتل الضريبة وكذلك الإفراط في الإشهار يقتل الإشهار في بلد كالجزائر التي تعيش صحافتها الشابة على النزر اليسير بينما هي تعد بعمل جبار من التنوير والتحرير بمعنييه، وإن أقل ما يمكن أن تجازى به هو أن تنال حظها العادل من دعم السلطات العمومية فبعد سنوات سيسجل التاريخ أن هذا الجيل من المسؤولين فجر طاقات نخبتنا أو كتم أنفاسها قبل أن تبلغ أشدها.

سيدي رئيس الحكومة، لقد حددت لحكومتم ثلاث أولويات ووضعتم في مقدمتها نشر الوثام

ليحدوه. أما الملاحظة سيدي الرئيس هي أنكم قد حددتم بمعية أعضاء المكتب مدة التدخل بـ 10 دقائق فإن عملنا بهذا العرف، يجب أن تمنح الكتل أيضا حصتها من الوقت، بمعنى أنه إذا وجد أحد من المتدخلين لم يسعه الوقت لإتمام تدخله أمكنه التوجه إلى كتلته بطلب تمديده من حصتها، كانت هذه هي الملاحظات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا على الملاحظة وسيكون الأمر كذلك فسنمنح الكلمة إلى رؤساء الكتل في نهاية التدخلات للتعبير عن الأشياء التي يريدونها باسم الكتلة وأحيل الكلمة الآن إلى السيد ناصر بوداش فليفضل مشكورا.

السيد ناصر بوداش: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية، السلام عليكم.

لقد نال السيد رئيس الحكومة منذ أيام قليلة وبجدارة عالية ثقة إخواننا وزملائنا في المجلس الشعبي الوطني.

فهو قبل أن تحتضنه رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية - السيد عبد العزيز بوتفليقة - وثقته كان مجلسنا هذا قد احتضنه وتوج به إحدى أهم لجانها وما ذلك على المجلس بغريب فقد أمد مؤسسات الدولة بالوزراء ورؤساء الحكومات وما يزال خزان الأمة ولا فخر.

فهل نستطيع ردا لمنتخبنا في الهيئة التنفيذية؟ أم هل نركي برنامجا يطبق بأيدينا بالنيابة؟ ومع ذلك فقد اطلعنا على البرنامج الحكومي للرئيس أوالرئاسي للحكومة فوجدناه اجتهادا بشريا متشددا في الأحكام خفيفا في الصيغة وهو على رأي صاحبه صواب يحتمل الخطأ.

أما ما سجله البعض على البرنامج من تقشّف وهم يشكون التبذير فلا نقول فيه إلا ما يقول المثل القديم: «دير دبارة لا تاكل الشكارة»، وحيث إن

تقف عندها حتى لا تنزلق إلى نقيضها، والحرية أصلا مسؤولية، فعرض وجهة النظر ينبغي ألا تتناول على الشعب فيشكك في مقوماته أو يظلم البلاد فيقارنها بغيرها، حيث لا تصح المقارنة، فلكل بلد وضعه ولكل شعب طبعه ولذلك وجب أن يكون سن القوانين مطابقا لواقع الحال في كل مجال، وقد سمعنا البعض يسجل على البرنامج أنه خال من الأرقام، فإذا كانت الأرقام هي التي تصنع التنمية والإنعاش فليبين لنا هؤلاء الرقميون الطريق ونحن على آثارهم جميعا حسّابون.

والحقيقة أن بعض مدعي النبوة السياسية لا يملكون خبرة المجرب ولا هم أطباء ولا نحن سألناهم أن يكونوا منقذي آخر القرن، وقد انتقلوا من تعقيم الحقائق إلى التبييض السياسي للفشل والانحراف وقال الشاعر قديما:

«والظلم من شيم النفوس فإن تجد * ذا عفة فلعله لا يظلم»
والحال أن التجمع الوطني الديمقراطي حزب عفيف وتلك بالتحديد علتة في اجتناب الظلم لأنه ولد في محيط سياسي موبوء بالمظالم فلم يكبر فيها ولكنه كبر عنها وخفض جناح الرحمة لا الذل كما يقال «إنك تستطيع أن تخدع كل الناس بعض الوقت أو بعض الناس كل الوقت، لكنك لا تستطيع خداع كل الناس كل الوقت، وثم الناس تعرف الناس...»

سيدي الرئيس، كان بودي تسجيل ملاحظات سواء على الوثيقة في مجملها أو على الأقل في القطاع الفلاحي الذي يهم لجنتنا بالدرجة الأولى وأنتم تعلمون أن فيه ما يقال، ولكن ما أسهل الانتقاد وما أصعب الإبداع، وحيث إن التعاون والتناصح بين البرلمان والحكومة لم يبدأ أمس ولن يتوقف غدا بالتأكيد فستكون لنا بالضرورة مناسبات لترجمة كل مقترح مفيد والوقوف مع كل مخلص لخدمة الجزائر وسيوضح حينئذ لكل من يراوده أدنى شك أن الوطن مازال غنيا بفضل الله وبفضائل أبنائه وأننا لسنا من الذين يرفضون الوجود ويبخلون بالمفقود ولا الذين يقولون: «إنه أنت وربك فقأتنا إنا هنا قاعدون» فنحن معكم واقفون وإن كنا في مجلس، ولكنه من حيث

وإنه لهدف سام ونبيل، وإنها لمناسبة للتذكّر والاعتبار فقد كنا على شفا حفرة يوشك المجتمع أن يهلك والدولة أن تنهار وكان علينا أن نحارب الإرهاب بكل القوة التي يجب وأن نعامل المغرّربهم بكل الرحمة التي تليق ولم يكن ذلك أمرا سهلا.

وإذا كنا اليوم ولله الحمد قد بدأنا نلمس بوادر الاستقرار فإن ذلك ينبغي ألا ينسينا تضحيات الآلاف ولا أن يلهينا عن مستقبل الملايين، وهو ما ظلّ التجمع الوطني الديمقراطي ينادي به منذ تأسيسه ويردد مع الحكيم الذي سئل عن السعادة فقال: «هي الأمن فإنني لم أر أشقى من خائف».

إن أبناءنا الذين يحلمون بغد أفضل ينبغي أن يعرفوا الثمن الذي دفعته الجزائر من أجل أن ينعموا بسلام التنمية أمس وبتنمية السلم اليوم، ولكي تقوم البلاد من وعكتها نقول لهؤلاء الفلاسفة الجدد وسياسيي الساعة الأخيرة إننا لا نطالبكم بحل سحري لمعضلات الاقتصاد والتنمية وإنما نقول لكم سددوا ديون الجزائر عليكم فقط، أنتم الذين استثمرت فيكم ولم تجن منكم إلى اليوم شيئا سوى نقد المتفرج على المقاتل، ألم يكن أغلبية آبائنا عند الاستقلال «مزلوطين» في الجيب والفكر نظرا للظروف التي فرضها الاستعمار؟ لكنهم قدموا واستثمروا فيكم، فكيف وصل هؤلاء إذن إلى ما هم عليه من مراتب الفقه السياسي والتدبير الاقتصادي، فإما أنهم يشتمون ذاكرة آبائهم دون علم وإما أنهم حكماء بخلاء لا يريدون أن يدلونا على طريق النجاة.

إن شعبنا لمدهش حقا فكلما اقتربت من المواطن البسيط في الجزائر العميقة وجدت حب الوطن والصبر على الشدائد والإيمان الراسخ وكلما نظرت إلى من يحلبون ضرعها الذي يكاد يجف ووجدتهم يتسببون في دينها ويسبون دينها، ولا أعرف لذلك إلا مثلا شعبيا واحدا: «يأكل الغلة ويسب الملة».

سيدي الرئيس، إن المجادلات التي تعرفها الساحة السياسية والإعلامية تبين مدى رحابة صدر الدولة ومؤسساتها الدستورية لكل نقد بناء وتقويم رشيد، ولكن لحرية التعبير حدودا يجب أن

النقائص والتماشي مع الحقائق الجديدة للبلاد تبذل وإلى اليوم وعلى كل المستويات مجهودات معتبرة لوضع قوانين ونصوص قانونية، لكن للأسف بعد المصادقة على هذه القوانين نلاحظ تراخيا ومماطلة غير مبررين في وضعها حيز التنفيذ بل إهمالا وتساهلا في حالة تكريسها على أرض الواقع، ويمكن هنا أن أذكر على سبيل المثال بعض القوانين التي تنطبق عليها هذه الوضعية.

أولا: قانون المجاهد والشهيد المصادق عليه من طرف البرلمان منذ مارس 1999م والذي يتساءل المواطنون عن مصيره.

ثانيا: القانون المعدل والمتمم لقانون حماية وترقية الصحة المصادق عليه في جويلية 1999م والذي جاء ليساهم في تحسين التكفل بصحة المواطن ولكنه لم يوضع حيز التنفيذ إلى اليوم.

ثالثا: القانون المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك القانون التوجيهي للتعليم العالي المصادق عليهما سنتي (1998م-1999م) نلاحظ هنا أيضا تراخيا وتراجعا في تطبيقهما، وبخصوص - بالضبط - هذين القانونين الأخيرين اللذين يمكن إدراجهما ضمن التحضيرات لإصلاح المنظومة التربوية والتكوينية، يجب في رأيي اتخاذ كل التدابير والإجراءات العملية للإسراع في وضع حيز التنفيذ النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذين القانونين التي من شأنها التخفيف من حدة النزاعات على مستوى الجامعة وخاصة القانون الأساسي للأستاذ الباحث حتى تتسنى تعبئة أكبر عدد ممكن من الموارد البشرية.

إن تسجيل التربية والتكوين في مستوى أولوية وطنية يعبر عن الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة للعنصر البشري والاستثمار في الموارد البشرية، إذ إنه من المسلم به أن المنظومة التربوية والتكوينية تمثل العمود الفقري للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع، ولقد خصص البنك العالمي تقريره السنوي 1999م حول التنمية في العالم لموضوع المعرفة وبيّن أنها تسمح للأفراد بالتكفل الأحسن بحياتهم وتحسين ظروف

هو مجلس الأمة فإن الأمة ما تزال في حاجة إلى خدماته كصمام أمان وتوازن ولذلك فليس بالتأكيد هذا أنسب وقت للاستغناء عن جواد رهان في مطلع سباق نظم أن نفوز فيه جميعا والسلام عليكم، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الحفيظ لعويرة، تفضل.

السيد عبد الحفيظ لعويرة: شكرا. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

في البداية يشرفني ويسعدني جدا أن أقدم لكم سيدي رئيس الحكومة ولكم السادة أعضاء الحكومة تهاني الحارة بمناسبة توليكم لمهامكم النبيلة وأعبر لكم عن أصدق التمنيات بالنجاح والتوفيق.

سيدي رئيس الحكومة، في إطار الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عبر عنها الشعب الجزائري في عدة مواعيد وطنية طيلة هذه العشرية الأخيرة وأصبحت اليوم مكاسب ثمينة يجب تعزيزها والاعتناء بها.

أريد أن أتطرق إلى بعض الجوانب لبعض انشغالات المواطنين وأنا كلي تفاؤل بأنكم ستكونون عند حسن تطلعاته إذ إن حكومتكم تتوفر على كل المؤهلات والكفاءات للتكفل بهذه الانشغالات وتجسيدها على أرض الواقع.

أولا: ثقافة تطبيق القانون، إن الفقر المدقع لمحتوى المنظومة القانونية الحالية للجزائر يمثل عائقا أمام التحولات والتطورات التي يعرفها المجتمع الجزائري، فبمجرد الشروع في سياسة الإصلاحات في بداية التسعينيات كل مبادرات الاستثمار والإبداع والابتكار بدأت تواجه عدة عراقيل مختلفة أساسا بسبب الفراغ القانوني المسجل في كل ميادين الحياة وللتصدي لهذه

تطبيقها من طرف القرض الشعبي الجزائري (C.P.A) نلاحظ الغياب التام للبنوك الأخرى، كما نتساءل خاصة عن الوضعية التي آل إليها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (la CNEP) المتعلقة بتمويل السكن بصفة مؤسسة مختصة في هذا القطاع ويسجل عددا هاما من المدخرين يفوق خمسة ملايين مدخر، ما مصير السكنات الترقية الممولة من طرف هذا الصندوق التي أنجزت ولم تسلم بعد والتي يقدر عددها بأكثر من 60 ألف سكن؟ ما هي وضعية المشاريع السكنية الترقية التي توقف إنجازها بسبب توقيف تمويلها من طرف هذا الصندوق؟ وأخيرا متى تنتهي عملية التطهير المالي لهذه المؤسسة التي طال أمدها؟

ثالثا ولاية بومرداس والتنمية المحلية: تتميز ولاية بومرداس بالطابع الفلاحي والسياحي وكان من الممكن لهذين القطاعين أن يمولا بنسبة معتبرة التنمية المحلية، لكن ونظرا لعزلة المناطق الفلاحية وقلة الإمكانيات والشروط الأمنية المتدنية طيلة عشرية كاملة فإنه أصبح من الصعب الاعتماد على الفلاحة والسياحة وحدها وهذا رغم الجهود التي يبذلها سكان هذه المناطق والتضحيات التي تقدمها قوات الأمن.

تعاني هذه الولاية وتواجه صعوبات كبيرة بسبب قلة الوسائل والإمكانات وأكتفي هنا بذكر بعض الملاحظات: عدة منشآت وجسور ومرافق اجتماعية وتربوية تعرضت طيلة عدة سنوات للتخريب من طرف الإرهاب وبما أن الولاية لم تصنف ضمن الولايات المتضررة من الإرهاب فإنها لم تستفد من اعتمادات خاصة وكل إمكانياتها المحدودة توجه لترميم وإعادة بناء ما خرب من طرف الإرهاب وبالتالي لا يمكن أن نتكلم عن أي تنمية محلية على مستوى هذه الولاية، كما تتميز هذه الولاية بضعف المداخل خاصة بعد التقسيم الإداري لسنة 1997، حيث ضمت البلديات الغنية مثل برج البحري، عين طاية، الرويبة، والرغاية إلى محافظة الجزائر الكبرى واستغني عن البلديات الفقيرة والمعزولة مثل أولاد هداش، خميس

معيشتهم.

أما بخصوص المنظومة القانونية فإننا نأمل سيدي رئيس الحكومة أن حكومتكم الموقرة ستوليها اهتماما خاصا وأن تعمل على تكريس في أوساط المجتمع، ثقافة تطبيق القانون بداية بمؤسسات الدولة حتى نتفادى القرارات والحلول الظرفية والإرتجالية ونضمن الاستقرار في تسيير شؤون الدولة.

الإنشغال الثاني يخص سياسة تمويل السكن، إذ يعتبر قطاع السكن والبناء من القطاعات الإستراتيجية التي تلعب دورا حاسما في التنمية الاقتصادية، إذ إن تطوير هذا القطاع يصحبه تطوير عدة قطاعات أخرى تساهم مباشرة في إنعاش الاقتصاد مما يؤدي إلى التخفيف بقدر معتبر من أزمة السكن وخلق مناصب شغل عديدة، ولكي يلعب قطاع السكن هذا الدور يجب توفير جهاز مصرفي ناجع وفعال قادر على تمويله.

بالنسبة للجزائر يمثل السكن اليوم إحدى القضايا العويصة التي يعاني منها المجتمع بالرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تسخرها الدولة سنويا، لهذا أصبح ضروريا إعادة النظر في سياسة الإسكان وتدعيم النظرة التي تنوي تطوير السكن الترقوي مع إبقاء السكن الاجتماعي لفئات اجتماعية محرومة تتكفل بها الدولة عن طريق الميزانيات السنوية لهذا يجب العمل على إنشاء سوق سكنية حقيقية مبنية على المنافسة النزيهة طبقا لقواعد اقتصاد السوق وذلك بمشاركة واسعة لجميع البنوك التجارية سواء العمومية منها أو الخاصة في تمويل السكن عن طريق القروض، خاصة وأن إعادة تمويل البنوك أصبح ممكنا سواء من طرف بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض أو من طرف المؤسسات المنشأة حديثا مثل شركة إعادة التمويل الرهني وهنا أريد أن أعبر عن سلسلة من التساؤلات، لماذا عدم مساهمة البنوك التجارية في تمويل السكن بينما نسجل نتائج مشجعة في العديد من الدول في هذا الميدان؟ فباستثناء التجربة الأولى التي تبقى غير كافية التي شرع في

وأنتم أدرى من أي أحد بها خاصة وأنتم اليوم في موقع يعطيكم كل الصلاحيات، حتى يتسنى للسلطة التشريعية القيام بمهامها كاملة وغير منقوصة ويبقى عضو البرلمان وفيها لتطلعات الشعب وانشغالاته وفقا لأحكام الدستور وخاصة المادة 100 منه. أشكركم على حسن الإصغاء).

السيد الرئيس: أنا جد متأسف، لكن هذا هو القانون وهذا هو القرار، ربما سنقترح على المكتب إذا وجدت أشياء مكتوبة ومهمة نشرها في الجريدة الرسمية لمداولات مجلسنا، لكن الآن الوقت هو الوقت، أشكرك كثيرا وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيد بركاني فليفضل مشكورا.

السيد بوزيد بركاني: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي السلام عليكم.

على كل حال أنطلق مباشرة في البرنامج فقد لاحظت من قراءته أنه يزاوج بين رأس المال والعمل وهذا ما يجعلني أرتاح، لأنه سوف يكون للجانب الاجتماعي نسبة من الاهتمام لا بأس بها في البرنامج، لكنني أذهب مباشرة إلى الصفحة 24 من البرنامج وأقرأ «إنه رهان ذو أهمية وبعد وطني وعليه فإن نجاحه يمر عبر تعبئة ومشاركة كل مواطن وكل مواطنة والحكومة تدعو إلى هذه المشاركة»، هنا نذهب مباشرة إلى المواطنة وكيف يمكن تجنيد المواطن لإنجاز هذا البرنامج، لأن البرنامج لا ينجز من طرف الحكومة وحدها أو البرلمان وحده وإنما يتطلب تجنيد الشعب على المستوى المحلي، ويذكر في الصفحة نفسها نقص الثقة الذي ينبغي سده بين السلطات العمومية والمواطن، ويوجد هنا عقد معنوي بين الحاكم والمحكوم، أصيب من عدة سنوات حيث أصبح هناك اليوم نوع من نقص الثقة تجاه المسؤول في البلاد، فل هذه الحكومة مسؤولية كبيرة لاسترجاع هذه الثقة - والتي سنشارك فيها إن شاء الله - ولكي

الخشنة، أولاد موسى، حمادي... إلخ، أما عن الجهة الشرقية للولاية فالكل يعرف موقع وظروف المعيشة في بلديات دلس، بغلية، ناصرية، تيمزريت، حيث ظروف التمدرس والتغطية الصحية ووسائل النقل توجد في وضعية يرثى لها، لهذا سيدي الرئيس نأمل أن تأخذ حكومتكم المحترمة بعين الاعتبار وضعية هذه الولاية وتعيدوا النظر في توفير الاعتمادات في إطار مخططات التنمية المحلية أو برامج تنموية خاصة وكذلك دراسة إمكانية خلق مناطق نشاط اقتصادي.

رابعا وأخيرا السلطة التشريعية وعضو البرلمان: إن أحكام الدستور والإجراءات الواردة في القانون العضوي المنظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان من جهة والبرلمان بغرفتيه والحكومة من جهة أخرى تسمح بصورة ما للبرلمانيين القيام بمهامهم المتعلقة بمتابعة ومراقبة النشاط الحكومي، لكن على المستوى المحلي أي في الميدان، فالأمر يختلف عن ذلك إذ إن أعضاء مجلس الأمة لا يمتلكون الوسائل الضرورية للقيام بمهامهم ويواجهون صعوبات في متابعة المراقبة وبالتالي المساهمة في إنجاز المشاريع المسجلة في برنامج الحكومة.

إن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تقوم عليها أسس الدولة مثل ما جاء في الدستور مرتبطة ببعضها البعض ومتكاملة ولا يمكن أن نتكلم عن ممارسة ناجعة لأي سلطة، إذا كانت هذه الممارسة منعزلة وفي غياب تنسيق محكم بين الهيئات الثلاث.

إنكم تشاطرونني الرأي دون شك، سيدي رئيس الحكومة...

(بأنه من غير المعقول بعد أكثر من سنتين عن تنصيب مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، أن يبقى عضو البرلمان يتخبط في محاولات غير مجدية للقيام بمهامه في غياب الإطار القانوني الذي يوضح بدقة حقوقه وواجباته، أي غياب القانون الأساسي لعضو البرلمان.

لهذا سيدي رئيس الحكومة، ألتمس من سيادتكم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكفل بهذه الوضعية

الشرط الأول هو إعادة النظر في تمويل البلديات وتطهير الحالة المالية، لأنه من ضمن 1541 بلدية هناك 1200 في حالة عجز مالي، فإذا كنا نطالب بتطبيق البرنامج على مستوى الخلية الأساسية في مجتمعنا التي هي البلدية وهي عاجزة فإننا نطلب شيئاً غير ممكن، فإذا أردتم أن نطبق البرنامج يجب أن يكون هناك تطهير مالي للبلديات وتكون هناك دراسة للحالة المالية الخاصة بها.

أما الشرط الثاني فهو إدراج - في أقرب وقت - قانون البلديات وقانون الولايات لنعرف كمنتخبين محليين ما علينا وما لنا، ولا أقول ما لنا وما علينا، إذن فأنا أعتبر أن هذين الشرطين أساسيين لتطبيق البرنامج.

وفي إطار العولمة التي فرضت نفسها اليوم والتي تتطلب انفتاح اقتصادنا أكثر مما هو عليه والقيام بتبادلات تجارية مع الخارج أكثر مما كانت عليه في السابق وأن نتأقلم فيما يخص ظروف العمل، كما أطلب الرجوع إلى نظام العطلة الأسبوعية المحدد بيومي السبت والأحد لأنه بالنسبة لي أننا نعمل ثلاثة أيام فقط في الأسبوع ويعد هذا الطرح اعتباراً اقتصادياً وأنا من القطاع وعضو في اللجنة الاقتصادية التي كان يرأسها السيد رئيس الحكومة - وكان لي الشرف أني عملت معه لمدة سنتين - إذن بالنسبة لي فالجزائر تعمل لمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، وليتم التأقلم مع الجو الاقتصادي العالمي ومثلما تعمل به الدول التي نتعامل معها نعمل به نحن أيضاً، وليس هناك أي حرج أو عيب في ذلك، بلادنا اليوم في أزمة كبيرة، فلنتأقلم مع المعطيات الدولية ونجعل العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد خاصة وأن السنة التجارية تبدأ في 2 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر وبما أننا نعمل بالسنة التجارية العالمية ونؤرخ بهذه الشهور، جانفي، فيفري، مارس، أبريل... الوئام يوم 13 جانفي، 31 ديسمبر تاريخ اختتام الكتابات، لذا يجب أن نقوم بخطوات في هذا الاتجاه ولتكن لنا الشجاعة لفعل ذلك فهو إجراء اقتصادي محض.

يتم ذلك يجب تطبيق البرنامج لأن مشكل التطبيق في البلد أصبح يشغل أهمية كبرى لدرجة أنك إذا أعطيت أحدا حقه يظنه جميلاً قمت به نحوه، فيقبل رأسك وهذه الوضعية لا تساعد البلاد في شيء، لأن الذي له حق فليأخذه والشخص الذي يريد أن يأخذ شيئاً إضافياً على حقه سيصبح هذا الأمر - بطبيعة الحال - جميلاً.

أما الجانب الذي أريد التأكيد عليه فيمثل العدالة الاجتماعية، لأن رئيس الجمهورية أكد يوم 13 جانفي - عندما خاطب الحكومة بعد عرض البرنامج - على العدالة الاجتماعية وعلى التوازن الجهوي اللذين يمثلان أساس إصلاح أو تحسين ظروف المجتمع وظروف المواطن، لذا أطلب تطبيق وتطبيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي.

بالنسبة للتنمية المحلية، فقد حررت بشأنها صفحات وصفحات، لكن لما حدد الوقت - مع العلم أن ما أعددته يشكل في حد ذاته برنامجاً خاصاً بولاية أم البواقي - ارتأيت تغيير التكتيك هذه السنة وأدعو رئيس الحكومة مباشرة إلى زيارة ولاية أم البواقي، لأنه ومنذ سنوات لم نتشرف بزيارة، لا من السيد رئيس الحكومة ولا من السيد رئيس الجمهورية، وأؤكد على هذا الأمر بشدة، يمكنكم القول بأنني أتكلم كثيراً عن ولاية أم البواقي، لكن أدعوكم لزيارتها وستقفون بأنفسكم على ما يحدث في الميدان وقد تجدونني أبالغ في الأمر، ربما!! لكن نحن نتمنى سيدي رئيس الحكومة أن نحظى بزيارة منكم فتلاحظون بأنفسكم ميدانياً، وربما ستكون ولايتنا نموذجاً للمناطق المعزولة، بالإضافة لذلك - وفي إطار التوازن الجهوي - وجب على الحكومة أن تخرج من إطار الجزائر العاصمة. لقد خصصتم لها وزيراً والأموال، فيكفيها ذلك!! لديها وزير خاص بها فليهتم بشؤونها!! وبذلك يمكنكم الخروج قليلاً للولايات وزيارتنا من حين لآخر، ففي إطار تطبيق البرنامج على المستوى المحلي يجب أن يكون هناك عقد معنوي بين الحكومة والمنتخبين المحليين والذي يركز على شرطين:

يكون في صنف الشمال العقار هو الأساس بالإضافة لكون الإسمنت المسلح قد اجتاح كل المناطق الفلاحية هناك، والصحافة تنشر في كل يوم مقالات عن ذلك وعن مافيا العقار الفلاحي، فلم تبق هناك أراض كثيرة في الشمال، لذا فأنا أطلب منك سيدي رئيس الحكومة أن تذهب مباشرة إلى الجنوب حتى نقوم بفلاحة مكثفة لأن المساحات الشاسعة جاهزة والجو مهياً، فالظروف كلها تحثنا على إعادة العمل بتجربة الأمريكيين (زراعة النطاقات) التي اشتهروا بها، ونحن كذلك قادرون على أن نقوم بأحسن من ذلك لأن التجربة موجودة والأدوات موجودة والوسائل كذلك موجودة والتقنيات أيضاً وكنا قد كونا أحسن الإطارات للقيام بذلك ونكتفي في حديثنا عن الجنوب بذكر القنوات القادمة من حاسي مسعود فقط، والعمل بمبدأ «إجلب له البترول والغاز واتركه يجلس»، لا، فهناك إمكانيات كبيرة في الجنوب لأنني مكثت في الجنوب عامين ورأيت أن الفلاحة يمكن لها أن تنجح هناك ويمكن لها أن تكون الوسيلة الأساسية لنجاح المجتمع.

أما فيما يخص الاستثمار فلا أتكلم عنه كثيراً سيدي رئيس الحكومة لأن الاستثمار رطبناه بالتجارة وتحدثنا كثيراً عن التوريد والاستيراد في اللجنة الاقتصادية وأظن أن التقرير التكميلي الذي قمنا به كاف للتوصيات، فالنقطة....

السيد الرئيس: نتأسف للسيد بوزيد بركاني ونشكر على التدخل، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عليوي فليفضل مشكوراً.

السيد محمد عليوي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله.

أود في بداية كلمتي هذه أن أهنئ السيد رئيس الحكومة على الثقة التي أحرزها والطاقت الحكومي

أما فيما يخص النقطة الرابعة التي تخص السكن فقد شاهدنا في الآونة الأخيرة على شاشة التلفزيون إخوة محترمين من بلعباس يدعون الإخوة حسناوي أين عرضوا نوعاً من السكنات، منها (F2) وقالوا في التلفزيون إن هذا النوع من الشقق ثمنه يقدر بـ 55 مليون سنتيم كتكلفة نهائية وهذا في بلعباس أي في دولة الجزائر ليس في إيطاليا أو في فرنسا - أي هنا في الجزائر - وهذا الأمر يعني تحدياً لأن هذا النوع من السكنات (F2) يباع في القطاع العمومي بأكثر من 100 مليون سنتيم، بالإضافة إلى التكاليف الأخرى التي يدفعها الشاري قصد إتمام وإصلاح شقته لتصبح قابلة للإسكان وقد تصل إلى 20 مليون سنتيم (pour ne pas dire la personnalisation du logement) وكنت أنتظر أن تتساءل الناس بعد سماعها هذا التصريح - وكنا قد تكلمنا عن ذلك في اللجنة الاقتصادية وأنا الذي ذكرتها قبل أن تمر في التلفزيون - كأن تقول كيف لمثل هذا النوع من الشقق أن يساوي ثمنها 55 مليون سنتيم في بلعباس في حين يقدر في الجزائر العاصمة بـ 120 مليون سنتيم!! يجب أن لا تمر هذه المسألة بسهولة مثلما تمر الرسالة في مركز البريد! يجب على الحكومة أن تستدعي هؤلاء الناس وتقابلهم بشيء من التقدير والاحترام وتسالهم عن السبيل الذي أوصلهم للقيام بإنجاز شقق (F2) ثمنها 55 مليون سنتيم في حين أننا لم نصل نحن إلى ذلك! (il ne faut pas attendre que le dise) حسناوي جزائري وقالها، يجب أن لا تكون لدينا عقدة، فبالنسبة لي ليست لدي أية عقدة، يمكن أن أذهب إلى هذا السيد وأتكلّم معه فيشرح ويوضح لي وإن كنت مخطئاً فأصحح خطئي، وإن كان أحسن مني أحاول أن آخذ منه الحسن، لذا أطلب من رئيس الحكومة أن يقوم بدراسة حول نموذج بلعباس هذا.

أما فيما يخص الفلاحة فهي تعتبر بالنسبة لي صنفين، صنف الشمال وصنف الجنوب، أما أنتم فقد صنفتموها في البرنامج ضمن صنف واحد فقد

من طرف السيد رئيس الجمهورية وأبادلكم إياها تحية خالصة من أولئك الذين كان لهم الفضل في الدفاع عن هذا الوطن العزيز، وها نحن اليوم وبعد التغييرات الجذرية التي حدثت على مختلف المستويات، والتحويلات العميقة في العهد الجديد الذي لا نزال نعلق عليه آمالا واسعة لإخراج الجزائر من الدوامة العابرة التي كادت أن تعصف بها وباقتصادها غذاءها عمق الاختلالات الهيكلية، وضعف التجارب الماضية التي لم ترق إلى مستوى طموحات المجتمع، وبقيت مجرد حبر على ورق، وألقت بالمجتمع في دوامات من اللااستقرار المادي والأمني نتيجة السياسات الآنية والقصيرة النظر، فكانت أغلبها إن لم نقل مجملها خلال العقدين الماضيين مطية الإخفاق لأنني أعتقد أن همّ القائمين عليها كان تطبيق المخططات التي هي أمامهم، وتنفيذ ما بأذهانهم على حساب معطيات اقتصادية واجتماعية دقيقة.

وبالتحويلات التي تعرفها البلاد في المرحلة الجديدة، أي منذ الانتخابات الرئاسية لارتكازها على الموضوعية من خلال برنامج متكامل، مبني على الإمكانيات الوطنية المتاحة، والاعتماد على القدرات الخلاقة للمجتمع، والفهم الجيد للداء والقناعة بالإمكانيات الوطنية على رفع التحدي في مختلف المستويات، خاصة إذا أدركنا أن هناك قطاعات استراتيجية تستلزم الدعم الدائم والمستمر، وتحتم علينا تطويرها، والاعتماد عليها في الألفية الثالثة التي ستكون أكثر جذرية وعقلانية في المعاملات الاقتصادية.

كما أنني أرى أنه من المفيد بمكان التطرق إلى بعد النظر في التخطيط لاقتصادنا الذي يمتد لأجيال قادمة، وعليه يجب أن يكون برنامج الحكومة واسع الأفق مهتما بجميع المراحل، ولا ينتهي برحيل هذا أو ذاك، بل هو تواصل في البناء والتطور والتقدم، وفق سياسة اقتصادية اجتماعية متكاملة، لأننا نعتقد أن العمل المنقطع والانفرادي كان من بين الأسباب الرئيسية في تبديد الأموال العمومية والتدهور الحالي، والأمثلة كثيرة على هذا

التوجه.

فمتى نعي أن البناء ينطلق من معادلة الثقة والإخلاص في العمل والعقلانية وبعد النظر في التنفيذ، لأن ما ننجزه هو لنا ولأبنائنا ولجيل المستقبل، والفخر يعود على كل من أنجز وساهم فيه. لعلي بهذه العجالة ألقى بعض الضوء على مفهوم العمل المستمر للحكومة الذي يركز على التواصل الفكري، والتنافس لخدمة الجزائر، وقد يكون المناسب أيضا على أن من بين أبرز التوجهات التي نعلق عليها آمالا واسعة في مستقبل زاهر هو عزم فخامة رئيس الجمهورية على استعادة مكانة الجزائر بين الأمم والشعوب، وهذا بدوره يستلزم برنامجا متكاملا وعقلانيا للسيد رئيس الحكومة، وإلا كيف نحقق هذه الغاية، وكيف نستعيد مكانتنا إن كان اقتصادنا منهارا، ومجتمعنا غير مستقر، وهذا ما يدفعني من هذا المكان أن أوجه بعض الانتقادات البناءة لبرنامج رئيس الحكومة المعروض أمامنا للنقاش والإثراء، من خلال تقديم وجهة نظرنا في بعض القضايا الحساسة.

وبدايتها يجب أن نصيح السمع إلى ناقوس الخطر الذي دق في السنوات الأخيرة ووصل بنا إلى حد التقليل من بعض النفقات وفق المعطيات الاقتصادية، ومن هنا ومن هذا الجانب اتسعت رقعة استيراد بعض الكماليات، مفارقة لا يكاد المواطن يهضمها، وأهملنا دعم القطاع الزراعي بكل مقوماته المادية والبشرية والبيئية، رغم أننا نصنفه في كل مرة على أنه قطاع استراتيجي، وكأننا نعلق عليه الأوسمة ويبقى العمل به متوقفا إلى إشعار آخر.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نشيد بالمجهودات التي بذلت من الحكومات السابقة في مجال الاهتمام بالقطاع الزراعي وتصنيفه في المكانة اللائقة به، وعملت على تذليل بعض الصعاب، ونأمل أن يكون هذا الاستمرار في هذا الاتجاه رغم أن البرنامج لم يتطرق للفلاحة والمحيط بالقدر الكافي، ولم يأخذ بالجدية اللازمة، في غياب الأرقام الواقعية، وتحديد بؤر الاختلال،

للفلاحة، ووسيلة فعالة لتطوير ضروريات العمل الإنتاجي، إلى جانب الاعتناء بالفلاح والإنسان لأنه محور كل تنمية، وباختصار نقول إن القطاع الفلاحي كالجسد الواحد، أي خلل في نشاط زراعي ينعكس على بقية الأنشطة هو في حد ذاته خطوة جبارة وعامل حاسم في إشراك وتفعيل الإمكانيات والقدرات الوطنية.

وأرجو أن أكون واضحا، بالقول إن الفلاحة في بلادنا تستوجب الدعم المستمر للدولة والتدخل في مجالات عدة، خاصة المشاريع الكبرى، وأن الإطار القانوني والتشريعي له أهمية بمكان في الاستقرار والمعاملات، وأختصر القول بالتأكيد على قضايا نراها أساسية منها التسلح بالحصانة الغذائية وحل المشاكل التالية:

العقار الفلاحي: لحد الآن ينتظر الإطار القانوني للحياسة العقارية في ظل المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق، مؤكدا على ضرورة دراسة الإشكالية بعمق وتفحص، فأى خطأ اليوم تكون له آثار وخيمة مستقبلا، وإن الأطروحات المقدمة يجب أن تكون في صالح التنمية الوطنية، مدعمة بإطار قانوني يضبط الاستغلال والحياسة والملكية، ويبقى على الطابع الزراعي للأرض، ويبدأ بالمتواجدين عليها قبل غيرهم وبتسهيلات معقولة تؤمن الاستثمار والتوسيع والتمويل.

التمويل: مع نمو القطاع الفلاحي وتطويره إلى جانب الحاجة إلى التمويل المالي للمشاريع الزراعية ونرى أن هناك مجالين لهما نفس القوة في التأثير على القطاع الفلاحي، هما الجانب الاجتماعي المنتج وهو محور كل تنمية والجانب المادي وهو الدعم والإسناد والتمويل المحرك الرئيسي لهذه التنمية، والركيزة الأساسية في السياسة الفلاحية.

إن تدني نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي، مرده غياب هيكل مالي يقوم بتمويل المشاريع الزراعية وتنمية معظم النشاطات الاقتصادية، غير أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعامل مع المنتج بفوائد قروض عالية جدا بل تفرض قروض خيالية لا تخضع للاتفاق المبرم بين الطرفين...

ولم يحدد كيفية حل إشكالية العقار الفلاحي، وكيفية التعامل مع ديون الفلاحين، وتشجيع الاستثمار الزراعي، وتحسين مردودية الأرض وتشجيع التسميد والتقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي، وإلى إقامة شبكة متكاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي في شتى المجالات ليحقق الأهداف المسطرة، كما أنه لم يشر إلى الحد من استنزاف العملة الصعبة في استيراد بعض المواد الغذائية، بحجة اقتصاد السوق، وتحطيم المنتوجات المحلية، علما أن الفلاحة يمكنها أن تخلق تراكما رأسماليا، وتساهم في التصدير خارج المحروقات.

ولعله من الأهمية بمكان أن نوضح أن برنامج السيد رئيس الحكومة ينطوي على بعض الإيجابيات وإن ظهرت بعض النقائص، إلا أننا نؤكد على حتمية الاهتمام بعدة محاور فاعلة في تطوير الاقتصاد، ونقول إن دور الحكومة أساسي في النهوض باقتصادنا من خلال برنامج دقيق المعطيات واسع الآفاق، واقعي وموضوعي يتقاسم فيه المجتمع بالتساوي كل الأعباء، ويجب أن لا يكون مجرد ورقة تقدم للنقاش وينتهي الأمر.

كما يجب أن نشير إلى عشوائية السوق، وعدم تنظيمه تنظيما عقلانيا وفق المعطيات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، لأن اقتصاد السوق فيما يعنيه استقرار الأسعار، بالإضافة إلى معطيات أخرى تساهم في الاستقرار والوفرة.

لذا فإنني أؤكد على وجوب توضيح برنامج رئيس الحكومة لنقاط حساسة، والاعتناء بالفلاحة من توضيح الإطار القانوني للعقار من خلال توسيع الحوار مع المعنيين، والأخذ في الحسبان أولوية المستثمرين المتواجدين على الأرض، تمويل وتمويل ودعم وإسناد واستثمار وتسويق وتخزين وري واستصلاح وتربية بمختلف أنواعها، وصحة ومحيط فلاحية يستجيب والمعطيات العلمية والتقنية لفلاحة عصرية، ونظام تعاوني يشرك الفلاحين في تسيير شؤونهم، والذي يمثل شكلا من التنظيم الاقتصادي

- مواصلة الاستثمار في استصلاح المساحات الكبرى في الجنوب.

السهوب: للسهوب أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وهي جزء من التنمية الشاملة، وإن بحث المسألة الزراعية يجب أن يشمل هذا الفضاء الواسع الذي تعيش فوقه أغلبية الثروة الحيوانية (الأغنام، المعز، الإبل) وأكثر من 07 ملايين نسمة. إن التدهور الذي أصاب سهوبنا كان نتيجة لجملة من التصرفات، كالحرق العشوائي، الرعي الجائر، والإهمال التام من طرف الهيئات، وكثرة عمليات الاستصلاح بالمنطقة دون التقيد بالدراسات العلمية لضمان نجاح أو فشل العملية في السهوب، وغياب قانون خاص يحمي وينمي هذا الفضاء الرعوي.

لذا يجب تطوير برنامج شامل من طرف الدولة والمحافظة السامية للسهوب، بإشراك المربين في تسيير وتنمية وتطوير واستغلال هذا الفضاء المهدهد بالتلف والاعتناء بالسهوب يعني كذلك تسطير سياسة متكاملة وعقلانية، تهدف إلى تنمية الثروة الحيوانية والمحافظة على الغطاء النباتي أو تجديده، وتأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية لتكون مصدرا لجلب الاستثمارات والعملية الصعبة.

الميدان الاجتماعي: لعل الرؤية العقلانية للريف تنطلق أساسا من الاستقرار الفردي والجماعي وتسهيل الحياة الاجتماعية، وهذا بدوره ينطلق من توفير بعض المرافق الضرورية إن لم نقل كل المرافق وتوسيعها والاهتمام بها على غرار توفرها في المدينة لتكون الفلاحة فعلا في منأى عن المشاكل الهامشية مثل الصحة والتعليم والطرق، وتقريب بعض المرافق الإدارية من المنتج الفلاحي تتفق وخاصة الريف الجزائري ومنها على سبيل المثال:

البناء الريفي: لقد قيل الكثير عن البناء الريفي أو البناء الذاتي، لكن الملاحظ في التوزيع، التسهيلات أو المساعدات المادية لهذه العملية لا تجد إلا القلة القليلة من الفلاحين الحقيقيين قد استفادت من

(ولما كثر الحديث عن هذه الهيئة في تعاملها مع القطاع الفلاحي نؤكد على ضرورة إيجاد صيغ تعاملية تفضيلية للبنوك مع القطاع الفلاحي تشجيعا للاستثمار لذا يجب:

- فتح الحكومة للتمويل الفلاحي في جميع البنوك للمشاريع الفلاحية، وبنسب فوائد امتيازية للفلاحين. - يمكن للمؤسسات العمومية والخاصة المساهمة في التمويل الفلاحي في إطار الشراكة.

- تشجيع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، كأحد البدائل للتمويل الفلاحي.

الإستصلاح: عرف الإستصلاح في المناطق الجنوبية عدة مشاكل، وكانت كل مرة تقام ملتقيات وندوات لإيجاد الحلول التي تسمح للانطلاق الفعلي له، إلا أنه ولحد الآن لم تحل هذه المشاكل، بل زادت تعقدا من عدم وضوح الإطار التشريعي وارتفاع تكاليف الإستصلاح، وتسعيرة الكهرباء وقلة المياه في محيطات الإستصلاح، وعدم توفر بعض شروط وظروف العملية برمتها، كوسائل الإستصلاح.

وللتخفيف من حدة المشكل يجب:

- تقديم حوافز تشجيعية (مادية، وأسعار خاصة لوسائل الإنتاج) للمستصلحين.

- تشجيع تنمية وتطوير وتكثيف زراعة النخيل لعدة اعتبارات اقتصادية.

- توصيل الكهرباء، وتوفير المياه وإنجاز قنوات تصريف المياه (Drainage) لكل المناطق ومحيطات الإستصلاح وتخفيض تكاليف الطاقة بكل أنواعها على الفلاحة، وإعفاءها من الضريبة والرسوم الضريبية.

- تطوير تكنولوجيا التبريد، والتحويل والتخزين. - إقامة هياكل لتصريف المنتج الفلاحي وتوزيعه أو تشجيع الاستثمار في هذه الهياكل.

- تطوير برامج البحث في مرض البيوض الذي يتلف الثروة النخيلية، ووضع خطط علمية للحد من انتشاره لحماية هذه الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني.

- تنمية وتشجيع الزراعات الصحراوية والسقي التقليدي (الفقارة) بمنطقة التوات.

المنتوجات الفلاحية مثل الأشجار المثمرة، وكذا تشجيع البحث العلمي والإرشاد الفلاحي، والتكفل بالإنتاج، وضرورة توفير وسائل وعوامل الإنتاج بسعر معقول، وفي الوقت المناسب، وهذا يدخل في إطار مساعدة الدولة للقطاع الفلاحي، الاعتناء بالثروة الحيوانية، وضرورة مساعدة المربين، خاصة عند تعرضهم لكوارث طبيعية مثل ما حدث في ولايتي النعامة والبيض.

نتمنى كل النجاح والتوفيق لهذه الحكومة التي شكلت من أغلبية الأحزاب الوطنية، ولأول مرة كان عليها الإجماع بما يدفعنا على الاعتقاد الجازم أنها ستكون حكومة تتكفل بانشغالات المجتمع الأساسية، منها الأمن والاستقرار، والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق العيش الكريم للمجتمع.

كما نتمنى أن تؤخذ الملاحظات المقدمة بالجدية اللازمة، لإلزامها بقضايا أساسية، وتقديمها لحلول موضوعية، مستمدة واقعيته من الواقع المعيش للفلاح خاصة، والمواطن عامة. شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: أشكر السيد محمد عليوي، وأنا على علم بأن لديه كلاما كثيرا بإمكانه أن يضيفه لكننا ملزمون بهذا التوقيت، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الله ركيبي فليفضل مشكورا.

السيد عبد الله ركيبي: بسم الله الرحمن الرحيم، أخي الكريم رئيس مجلس الأمة، أخي الكريم رئيس الحكومة، الإخوة الكرام أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي.

سيكون حديثي منصبا على نقطتين أراهما مهمتين كالعادة، وأنا لأناقش غيرهما، النقطة الأولى تتصل بالثقافة والثانية تتصل بالتعليم العالي، والحقيقة أنه لا داعي لأن أشير إلى أن مشروع برنامج الحكومة لم يشر إلى الثقافة ولكن ركز على الاقتصاد، فهي حكومة اقتصادية بالدرجة الأولى، فإذا جاءت لإنعاش الاقتصاد، فنأمل في

هذه المشاريع أو أن عراقيل كثيرة قد وضعت في دربهم.

الغابة: لقد تم التأكيد على بعض الجوانب الزراعية، ولا نستطيع عزل نشاط زراعي عن الآخر في السياسة الفلاحية المراد تحقيقها، حتى لا يكون البرنامج مجرد ذر الرماد فقط، وسياق التطور والتنمية الشاملة يلزمنا أن لا نغفل هذه الجوانب الفلاحية، والتميز بين العمل الإداري والميداني العقلاني لذا جاء تأكيدنا مرة أخرى على أهمية الثروة الغابية، فانطلاقا من التجارب المتراكمة والعبر المستخلصة، أن الغابة لم تعط لها العناية الكافية ولا مكانتها رغم أهميتها في شتى مجالات الحياة الاجتماعية وحتى السياحية، وكونها مصدرا لمناصب شغل وحرف متنوعة، وحتى القانون رقم 84 / 12 لم يكن ليعيد لها الاعتبار ولا يهتم بضرورة إدماج السكان المحاذين لها ومساهماتهم في تنميتها والمحافظة عليها.

- إدماج السكان المحاذين للغابة في سياسة التنمية الغابية.

- إعادة الاعتبار للغابة كمصدر لعدة أنشطة حرفية سياحية وصناعية.

- تنمية غرس وإنتاج الأعشاب الطبية لأهميتها في المجال الصيدلاني والأدوية.

- تشجيع إقامة المشاتل الخاصة بالأشجار المثمرة في المناطق الجبلية.

- تشجيع الزراعات الجبلية وغرس الأشجار المثمرة التي تتلاءم وطبيعة كل منطقة.

- إعادة بعث إنتاج الحوامض والتوسع فيها، وتجديد هذه الثروة.

هذه بعض الملاحظات والاقتراحات التي أردنا الإسهام بها لإثراء برنامج الحكومة في شقه الفلاحي، وبالإضافة إلى ما أوردناه فإننا نشير إلى أهمية تنظيم السوق الوطنية بإقامة هياكل تبريد وتخزين للمنتوجات التي تزيد عن طاقة السوق، ونفتقدتها في مواسم أخرى كالطماطم مثلا.

كما يجب التأكيد على المياه والري الفلاحي، إن طرح دائما إشكالية الري في موسم الصيف لبعض

المسرح أو السينما أو الموسيقى أو غيرها ولا يجدون في آخر الأمر من يحتضنهم ويساعدهم ويعيشون حياة ضنكى، فأنا أطلب إذن بسن قانون أساسي للفنانين الجزائريين.

هناك اقتراح آخر كنت قد قدمته - في الحقيقة - في السنة الماضية، وألح عليه كثيرا وهو أننا غائبون في مجال الكتاب ومجال الثقافة والمشاركة في المعارف سواء كانت عربية أو دولية فيوم الأربعاء الماضي افتتح معرض القاهرة وتابعته من البداية حتى النهاية وتابعت الندوات التي أقيمت فيه، لكن لسوء الحظ لم أجد اسم الجزائري فيه وتأسفت كثيرا كثيرا.

أما النقطة الثانية فهي تتصل - في الحقيقة - بالتعليم العالي، قرأت في الصحافة بأن الأخ وزير التعليم العالي قد قرر إلغاء نظام الجذع المشترك فإذا صحّ هذا فإنني أحياه من هنا وأنا أحياه كجامعي وأنا لا أتحدث هنا معه كعضو في هذا المجلس الموقر لكن أتحدث معه كأستاذ جامعي إذ قضينا سنوات طويلة في الجامعة معا ويعرف رأيي في الجامعة وفي التعليم العالي بدقة، فأنا أحياه لأنني لاحظت أن هذه التجربة خضناها في السبعينات وكانت ناجحة لأن البلد يحتاج إلى إطارات وطنية ربما نصف كفاءة أو نصف شهادة وبعد ذلك فتحت الجامعة ودرس الطلبة السنوات الأربع وتكونت لدينا لا أقول طائفة ولكن مجموعة كبيرة من الإطارات التي بلغت 100 ألف إطار جامعي خريج وهو بطل فكيف نضيف جذعا مشتركا حتى تختصر المسافة أو الزمن ولي رأي في هذا واقتراحات يمكن لي إذا التقيت مع الأخ الوزير أن أقدمها له، كذلك أحياه إذا تم هذا وقد قرأت في الصحافة أيضا أنه سيعيد النظر في بعض المواد أو التخصصات الخاصة بالكليات وسأضرب مثلا بسيطا يتصل بكلية العلوم الإنسانية فقد وضعوا فيها العلوم السياسية والآثار والمكتبات وأعتقد أن المكتبات لصيقة ومتصلة بالأدب واللغة أو باللغات وكذلك الآثار فهي متصلة بالتاريخ فكيف يضم التاريخ للعلوم السياسية؟ فقد فوجئت بهذا

المستقبل أيضا أن تهتم بإنعاش الثقافة وغير الثقافة، لم أشر إلى ذلك لأنني أو من بأن المهم هو تطبيق النصوص لأنه يمكن أن نصوغ نصوصا جميلة وجيدة وبكلمة راقية معبرة وفيها بلاغة وبيان، لكن التطبيق في آخر الأمر هو الأساس.

أشير إلى أنه في السنة الماضية عندما حضر رئيس الحكومة الأسبق قدمت له 14 اقتراحا خاصا بالثقافة وقد أقر ذلك واليوم أشير فقط إلى نقطتين مهمتين متصلتين بإنشاء موسوعة وطنية والثانية بالكتاب. قلت إنه قد جاء وقت إعداد موسوعة فتكون للجزائر موسوعة وطنية كما هي لشعوب كثيرة منها البلدان العربية، ولا يكفي أن أذكر هنا مصر، سوريا أو العراق أو لبنان فقط وإنما أذكر أيضا الإمارات العربية المتحدة التي أتوفر على نسخة من موسوعتها المعنونة بـ «موسوعة سمو الأمير زايد بن سلطان آل نهيان»، أفلا يحق لنا أن نأمل في إنشاء لجنة من الآن تفكر في تجسيد هذا الطموح، لأن هذا المشروع يتطلب ربما عشر سنين أو أكثر؟ وفيما يتصل بالكتاب كنت قد اقترحت على البلديات أن تشتري كل بلدية نسخة واحدة ونحن نملك 1541 بلدية وهذا سيشرح كثيرا القراء ويشجع الكتاب والمؤلفين وكذلك الناشرين، لا أطيل لأن هذه الاقتراحات في الحقيقة مسجلة في وثائق مجلس الأمة ويمكن العودة إليها في أي وقت وما زلت أكرر بأن هذه الاقتراحات يمكن أن تكون بداية لمشروع ثقافي حقيقي نتطلع إليه وتتطلع إليه الأجيال القادمة.

كذلك لدي اقتراح وهو جديد - في الحقيقة - يتصل بثقافة الطفل ونحن قد أهملناها، وأنا أحث الأخ رئيس الحكومة وهو إنسان جامعي ويحمل شهادة دكتوراه أن يفكر في مشروع خاص بثقافة الطفل ونحن ليست لدينا ثقافة خاصة بالطفل كما نعرفون ولا أطيل في هذا لأنه يحتاج إلى كلام مدته ربما ساعة أو ساعتان، كما أطلب كذلك بسن قانون أساسي للفنانين وهذا مهم جدا لأنني لاحظت بأن فنانينا - حسب الصحافة وحسب ما قرأت فيها - يشكون من أنهم يعملون في مجال

أولا كغيري أبدأ بتقديم أسمى عبارات التقدير والتحية الخالصة للحكومة وبالأخص إلى رئيسها السيد أحمد بن بيتور وكغيري أيضا أسجل ارتياحي للجو الإيجابي والتجاوب الفعال الذي ميز مناقشة البرنامج على مستوى الغرفة الأولى وكغيري أيضا أعبر عن أحر التهاني والدعوة المسبقة بالتوفيق للحكومة.

السيد الرئيس، إن البرنامج وإن جاء كما عبرت عنه الوثيقة على أساس مخطط، فقد جاء منسجما في أهدافه ومراميه مع برنامج السيد رئيس الجمهورية وإذا كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل ويجعلنا نتوقع لكم النجاح إن شاء الله فهو المناخ الإيجابي الذي بدأت تظهر ملامحه داخليا وخارجيا من جهة، وجو الصراحة والشفافية اللذان سيمكنانكم لا محالة من تشخيص الواقع الجزائري بجدية وعقلانية وبالتالي اقتراح الحل الأنجع له من جهة ثانية.

السيد الرئيس، إن الجدلية القائمة حول أزمة الجزائر إن كان أساسها اقتصاديا ماديا بحثا أو اجتماعيا أساسا أو هو ثقافي حضاري أو أخلاقي أم تمتد حدوده إلى التاريخ والهوية واللغة... إلخ أم هي ببساطة قدر محتوم يجعلنا نطرح وبكل إلحاح موضوع الأولويات.

من أين ستبدأون وهل لكم إمكانية ترتيب هذه الأولويات وهل لكم القدرة على فتح كل الملفات في آن واحد وكل شيء يعتبر أولوية؟
السيد الرئيس، إن المتدخل قد يجد نفسه أمام خيارات عديدة:

إما أن يسرد لكم اهتمامات وانشغالات وما أكثرها وأنتم وحكومتم أدرى بها أو أن يقدم لكم اقتراحات ووجهات نظر قد لا ترتقي لمستوى تطلعاتكم أم أن نقتصر بالتعبير عن تسجيل آراء ووجهات نظر في الموضوع.

السيد الرئيس، في المجال الاقتصادي، المناخ السائد عالميا تسوده لغة الأقوياء بقواعده الثابتة ظاهره المنافسة وقواعد السوق وباطنه الاحتواء والتبعية في الوقت الذي نشاهد فيه إنشاء التجمعات الكبرى على مستوى الأقاليم والشركات

النظام العجيب فكان من الممكن أن تكون العلوم السياسية مع الحقوق ومع الاقتصاد، فالسياسة والاقتصاد أمران مرتبطان لا ينفصلان، فلذلك أتمنى أن يعيد الأخ الوزير النظر في هذا الموضوع إن لم يكن قد أعاده فيه كما قرأت، أنا فرح وسعيد بهذا الموضوع، كذلك أقترح عليه إن رأى في ذلك فائدة وأنا أعتبر أنها كذلك، وهو إعادة النظر في القانون الذي ناقشناه هنا والخاص بتوجيه التعليم العالي وخاصة وأنه إذا ألغي الجذع المشترك وأعيد النظر في نظام الكليات وقد كانت لي ملاحظات عليه وهي كثيرة وكنت غير راض عنها بطبيعة الحال.

هناك بعض الاقتراحات الأخرى التي تتصل بالديوان الوطني للمطبوعات الجامعية فأنا أرجو من الأخ الوزير وهو أستاذ ومؤلف وباحث أن يهتم بهذا الديوان لأنه البقية الباقية من المؤسسات التي تشجع الباحثين والجامعيين ويحتاج إلى تدعيمه ماديا ومعنويا وبشرياً.

في الحقيقة أخشى أن أقاطع وأنا لا أحب أن أقاطع الآخرين ولذلك سأكتفي بهذا ولكن لي اقتراح أخير وهو إمكانية التفكير في إحداث تقليد للأجيال وهو أن يأتي كل واحد من المسؤولين الموجودين في المستويات العليا - ولا أنكرها هنا فهي معروفة - في آخر السنة ويقدم عرضا للإنجازات التي قام بها والصعوبات والمشاكل والعراقيل التي تقف أمامه حتى يكون هناك تقليد للأجيال وحتى يكون الرأي العام على بينة وحتى لا يظلم المسؤول ولا يظلم المواطن أيضا.

شكرا لكم الأخ رئيس مجلس الأمة وشكرا للحاضرين جميعاً.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله ركيبي على هذه الاقتراحات التي قدمها للحكومة والكلمة الآن للسيد محمد خاخة.

السيد محمد خاخة: شكرا سيدي الرئيس. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي.

أنواعها والتي أصبحت هي السمة المميزة لسلوكات مجتمعنا مع الأسف يستدعي الجهد الأكبر لأنه بدون ذلك لا أمل في الخروج من الأزمة فسؤالي هل لديكم تصور لتطوير القوانين وسد الثغرات التي تتميز بها بتفعيل العمل البرلماني بتقديم مشاريع وفق ماتطلبه الحاجة بالاعتماد على الفعالية والدقة وغزارة إنتاج القوانين لأن الفراغ كبير ويحمل مخاطر عديدة.

سيدي الرئيس، كما جرت العادة فبرنامجكم أيضا قد أغفل محور الثقافة وما عساكم أن تفعلوا لاستدراك ذلك؟

وفي الأخير بودي أن أطرح بعض القضايا المحلية والجهوية. فقد نلاحظ أن الحكومات السابقة قد قدمت بعض التعهدات في برامجها وتم التصريح بها بحيث إنه قد أخذت على أنها مسلمت في ولاية ورقلة خاصة، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار موضوع السكة الحديدية تفترت، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية، وهو مشروع ذو أهمية استراتيجية جدا فنلاحظ أنه يتراوح في مكانه منذ أكثر من عشر سنوات.

كما نلاحظ ظاهرة خطيرة جدا هي ظاهرة صعود المياه في منطقة ورقلة، الوادي، ومنطقة وادي ريغ فهي تتميز بصعود خطير للمياه وعنصر النخيل مهدد بالتلف والموت النهائي، والمشاريع قد تم التعهد بها، لكن مع الأسف نرى أنها تؤجل في كل مرة ولا ندري الأسباب، أيضا هناك تعهدات للفلاحة الصحراوية وآخرها ما قدم في برنامج الحكومة الأخيرة والتزمت بـ 500 ألف هكتار وبتشغيل أكثر من 500 ألف شخص لكن مع الأسف فإننا نلاحظ في كل مرة أن هذه المواضيع تؤجل والتأجيل لا مبرر له، كما نلاحظ أيضا أن موضوع الفلاحة الصحراوية يستدعي أشياء بسيطة وإجراءات عملية قد لا ترتقي إلى وضعها في البرنامج ولكن يمكن إدماجها في قانون المالية التكميلي المقبل - إن شاء الله - وهو موضوع الكهرباء وتشجيع فلاحة التمور وترقية مادة التمور إلى مادة استراتيجية مثل القمح وإلا فقد لا ترى

الكبرى يقترح علينا التجزئة وتفكيك قطاعات كانت مجتمعة مع إصرار دائم من طرف صندوق النقد الدولي والدول الدائنة أن لا خلاص لنا إلا باعتماد وصفات أثبتت عجزها في كل أنحاء العالم.

السيد الرئيس، سؤالي هو هل لديكم هامش مناورة يمكنكم من تطبيق سياسة اقتصادية قادرة على إخراج البلاد من سرطان المديونية؟ وهل لكم أن توضحوا لنا كيف؟ هل مازال الأمل قائما لتفعيل القطاع العام وحماية اليد العاملة؟ هل لكم أن توضحوا لنا كيف يمكن أن نجعل من الخوصصة إجراء استثنائي وليس قاعدة؟ وأخيرا كيف تضمنون الانتعاش الاقتصادي بالتوفيق بين ما تمليه المرحلة من البحث عن الفعالية والربح من جهة وبين متطلبات اجتماعية متزايدة في ظل مناخ سياسي وأمني متميز؟

السيد الرئيس، مؤشرات عديدة تدعونا إلى التفاؤل خاصة في الميدان الأمني وعودة الاستقرار والسلم وذلك ما يدعو الجميع إلى المزيد من العمل الجاد لتأكيد ذلك بصفة نهائية.

وفي رأينا مازال لحكومتم القسط الأكبر من الجهد في هذا الميدان لأن الأمن والاستقرار أساسهما الثقة، والثقة لا تتأتى إلا بشعور المواطن بالاطمئنان من خلال تكريس دولة الحق والقانون لهذا فإنني أتساءل السيد الرئيس عن الخطوات العملية لإصلاح العدالة، وتطوير وتفعيل الإدارة وتمكين المؤسسات من لعب دورها فسؤالي السيد الرئيس كيف تتعاملون مع مشاريع القوانين التي كثر الكلام حولها ومنها ما قدم ومنها ما سحب كقانون الإعلام، قانون بيع الأراضي الفلاحية... إلخ حتى ظهر وكأن هناك ترددا وعدم قدرة على حسم بعض الأمور ومنها - أي من هذه القوانين - ما هو معلق على مستوى غرفتنا.

السيد الرئيس، أملنا فيكم كبير حتى تتمكنوا ليس فقط من تجاوز التدمير الذي أخذته المأساة الوطنية على مستوى المنشآت بل تجاوزها بإصلاح التدمير الذي حدث على مستوى العقول فثقافة التسيب والمحاباة والرشوة والآفات بكل

جهود الجميع من أجل تكريسها على أرض الواقع وصولاً إلى غاية واحدة هي محو آثار المأساة الوطنية وقيادة المجتمع إلى ما يطمح إليه ألا وهو تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ليعم الرخاء والازدهار وذلك بدفع عجلة التنمية إلى الأمام خدمة لهذا الشعب الذي عانى الكثير وما يزال يعاني لكنه يتطلع إلى الأمل الذي زرعه سياسة الوثام المدني وهذا رغم ضيق العيش ورغم الجروح التي مازالت لم تندمل بعد فإن الرهان يبقى قائماً لإخراج البلاد من محنتها وبالتالي تحتل مكانتها كدولة عصرية ديمقراطية في الحكم، اجتماعية النهج، دولة متطورة لها مكانتها بين الأمم.

وبعد هذه المقدمة المتواضعة لا يسعني إلا أن أتقدم أمامكم ببعض الاهتمامات والانشغالات الموضوعية وأنا متيقن من أنها ستجد القبول من شخصكم لأنكم تتفهمون وبدون مجاملة الوضعية العامة للبلاد وأبدأها بالعنصر الأول ألا وهو:

التنمية الريفية: إن ما يعانيه المواطن اليوم في حياته اليومية لهو خير دليل على ما كنا نتخوف منه ومن وقوعه وفي مثل هذه الظروف لا يسعنا إلا أن نلتمس من سيادتكم ونطالبكم وذلك من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة ووضع مخططات تنموية خاصة كتلك التي كان ينتهجها الرئيس الراحل هواري بومدين - رحمه الله - من أجل الحد من الاختلال الواقع في تنمية مختلف مناطق الوطن، مخططات أقول عاجلة في تنفيذها للتكفل الحقيقي بتنمية المناطق الداخلية منها والريفية والجنوبية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لأن اليأس والإحباط النفسي أصبحا هما السمة الظاهرة والبادية على وجوه المواطنين خاصة منهم فئة الشباب البطال وحتى الجامعيون منهم يعانون هذه الظاهرة، حيث ازدادت نسبة البطالة من سنة إلى أخرى ومن يوم لآخر نتيجة الآثار السلبية للإصلاحات.

إن فكرة الهجرة باتجاه الشمال أصبحت تتبلور أكثر فأكثر لدى المواطنين سواء كانوا فقراء أو أغنياء، حيث يفكر الفقير بالظفر بمنصب شغل

مستقبلاً لهذه المادة الاستراتيجية مستقبلاً وفي الأخير وفقكم الله ونتمنى لكم التوفيق بإذنه والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد خاخة وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر مازوزي فليتفضل.

السيد عبد القادر مازوزي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

لا يسعني في البداية إلا أن أهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي على الثقة التي وضعت فيهم من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية، ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في أعمالكم النبيلة خدمة للمجتمع الجزائري.

إن البرنامج المقدم أمامنا للمناقشة والمصادقة لا يختلف اثنان في أنه مستمد من التوجهات الكبرى للسيد رئيس الجمهورية ويهدف فيما يهدف إليه إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي يعيشها المجتمع نتيجة الإصلاح وإعادة الإصلاح التي لم تأت بالإصلاح وعليه فإننا نتمنى أن يتحقق المبتغى المنشود على يد حكومتكم هذه في محاربة الفقر والجهل والحرمان الذي تغلغل نتيجة السلبيات المتعاقبة والوعود المقدمة التي لم يتم الالتزام بها على أرض الواقع نتيجة الظروف والمشاكل المتعددة التي لا داعي للتطرق إليها.

إن حالة المواطنين ازدادت سوءاً، حيث ارتفعت نسبة البطالة في أوساط المجتمع بمختلف شرائحه وازداد الفقر المدقع وهز أركان العائلات الجزائرية التي كانت بالأمس القريب تنتمي إلى الطبقة المتوسطة التي لم يبق لها أثر في وسط المجتمع.

إننا نتفهم بأن مهمة حكومتكم صعبة للغاية وأنتم تمارسونها في ظروف مالية صعبة تتسم بالتحديات لكنها ليست بالمستحيلة إذا تضافرت

يحفظ له معيشتة ويصون له كرامته ويفكر الغني بتنمية ثروته واستثمار أمواله في شمال البلاد وهذا لسبب منطقي لأن المواطنين في هذه المناطق يعيشون حياة قاسية وصعبة وهم في صراع يومي ومستمر مع طبيعة لا ترحم ومناخ صيفي قاتل أصبحت مقاومته شبه مستحيلة وهذا نتيجة عدم التكفل ببعض الاهتمامات والمطالب المشروعة التي لم تلق آذانا صاغية كما ذكرت آنفاً، منها على سبيل المثال لا الحصر تسعيرة الكهرباء في فصل الصيف وقد تفضلتم سيادة رئيس الحكومة بوضعها كتوصية بمعية زملائكم أعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية للحكومة السابقة عندما كنتم ترأسون هذه اللجنة ونحن شاكرون لكم هذا الاهتمام، نرجو تحقيقه وأنتم اليوم على رأس الهيئة التنفيذية. سيادة الرئيس، إن هذا الانشغال أصبح هو الشغل الشاغل لدى كل المواطنين وهو متكفل به في برنامج السيد رئيس الجمهورية وأرجو أن ينال العناية اللازمة والدراسة الموضوعية من طرفكم ومن طرف حكومتكم المحترمة التي نعلق عليها آمالا كبيرة في معالجته.

المواصلات السلوكية واللاسكلية:

– الهاتف: هل تصدقون سيادة رئيس الحكومة إن قلت لكم إن عددا كبيرا من البلديات لا يتوفر على هاتف كوسيلة للعمل وإن وجد فإنه لا يتعدى 2 أو 6 خطوط مخصصة للبلدية والدائرة والدرك الوطني وهذا في أحسن الأحوال، أما بالنسبة للمواطن فهذا حلم يراوده وقد يتحقق في يوم ما وسيكون على يد حكومتكم إن شاء الله.

في الوقت الذي يعيش فيه العالم ثورة حقيقة مذهلة في هذا المجال وكما تعلمون فإن المقياس الدولي يعطي خطأ هاتفياً لكل 5 مواطنين ونحن عندنا المعدل الوطني هو خط لكل 25 مواطنا وهنا تبرز المفارقة العجيبة والتخلف الكبير الحاصل في هذا المجال وما له من تأثير سلبي على حياة المواطن في فك عزلته، حيث بقي متوقفا على نفسه وسلب منه حتى الحق في الاتصال بالعالم الخارجي المحيط به نتيجة عدم توفر هذه الوسيلة

ألا وهي الهاتف.

إن ما تقدمتم به في برنامجكم من فتح هذا القطاع على الشراكة الأجنبية والاستثمار الخاص قد يرفع من خدمات هذا القطاع على أن يكون هذا الانفتاح تحت مراقبة الدولة.

الإعلام والاتصال: بالنسبة لهذا القطاع، فإنني أكتفي بالقول هل تصدقون إن قلت لكم إن المواطن الجزائري في الجنوب وفي المناطق الداخلية للبلاد يتحصل على الجريدة اليومية بعد 48 ساعة من صدورها ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين ثم أقول هل تعلمون أن الإطارات الجزائرية العاملة في الجنوب يقطعون المسافات ذهابا وإيابا إلى المطار عند كل رحلة قادمة من الجزائر أو وهران للظفر بجريدة يومية من يد مواطن حملها معه أثناء سفره وهنا تظهر المفارقة العجيبة ألا وهي 4 أصناف من المواطنين: صنف يتحصل على الجريدة صباح كل يوم وبدون عناء، وصنف يتحصل عليها بعد قطع مسافات وصنف يتحصل عليها بعد 48 ساعة، وصنف لا يتحصل عليها مطلقا وهم المواطنون القاطنون في البلديات النائية.

لذا فإن هذا الأمر أصبح لا يطاق وهو غير معقول وعليه وجب التفكير بجدية في معالجة هذا الموضوع بتوفير الجريدة لكل المواطنين على قدم المساواة وفي مختلف مناطق الوطن تكريسا للمبدأ الدستوري المجسد لحق المواطن في الإعلام.

الفلاحة: لقد تكلمتم عن الفلاحة وحددتم مواطن الضعف ومواطن القوة في هذا القطاع وبدقة متناهية فقط أقول بأن الاستقلال السياسي لا يكون تاما لأي دولة من دول العالم ما لم يكن مقرونا باستقلال واكتفاء غذائي ومرهونا به ومع الأسف فرغم الجهود المبذولة لتنمية هذا القطاع وتطويره فإنه مازال لم يحظ بالأولوية المطلقة كقطاع استراتيجي مثله مثل قطاع المحروقات بل لا بد أن يكون الشغل الشاغل في هذا المجال هو تنميته وذلك بتشجيع وتحفيز المستثمرين في مجال الفلاحة سواء كانوا وطنيين أو أجانب وتشجيع الشراكة الأجنبية في هذا المجال وبالأخص منتجي

الحضور الكريم تحية طيبة وبعد،
إن مشروع برنامجم وبالأحرى مخطط العمل كما
أسميته بأفسكم جاء لرسم معالم السياسة
العامة للحكومة في شتى المجالات وفي جميع
القطاعات كما جاءت محاوره الأساسية المستمدة
من برنامج رئيس الجمهورية مبعث ائتلاف
والتفاف واسع لأغلب الحساسيات السياسية،
وهذا في رأينا شيء مبارك، جميل وجيد ولكن
الأجود لو أن برنامجكم حدد الآجال وتعرض
لطرائق التطبيق وبيّن كفاءات التنفيذ.

ففي مجال التربية والتعليم مثلا، فالتعليم
بمستوياته وأنواعه أشترتم إلى إصلاح مرتقب، فما
ماهية هذا الإصلاح ياترى؟ وما هي مراميه وأبعاده
مع العلم أن إصلاحا قد طبق في العهد السابق وكان
مآله الإخفاق لاهتمامه بالشكل والمصطلحات
والعناوين وإهماله للجوهر الذي هو الأداء
البيداغوجي، أساس كل تعليم جيد، نافع وناجح.
وكان هناك إصلاح أسبق ونحن في انتظار إصلاح
لاحق، فأى هذه الإصلاحات ياترى أنفع وأصلح
وأجدى للبلد؟

في مارس الفارط قدم أمام هذا المجلس الموقر
القانون التوجيهي للتعليم العالي نص فيه على أن
التعليم مرفق عمومي، في حين نرى بأن التعليم في
مختلف مستوياته ليس قضية خدمات وإنما
هو استثمار على آمد وأجال للقوى البشرية، التي
هي أعلى أنواع الاستثمارات، فالإنسان في اعتقادنا
هو الرأسمال الأثمن لما له من عوائد على التنمية
الاقتصادية وتطوير الصناعات والتكنولوجيا ودعم
الديمقراطية وتعزيز الاستقرار المجتمعي، وتقوية
الدفاع الوطني.

فالتعليم إذن أيتها السيدات، أيها السادة قضية
أمة بكاملها، وهو القاعدة الأساسية للأمن الوطني
بمفهومه الأشمل.

فهل الإصلاح المنتظم و«العميق» كما وصفتموه
السيد رئيس الحكومة في برنامجكم مؤهل لمواجهة
تحديات القرن الحادي والعشرين، وجدير بمواكبة
مستجدات العلم الغزير والإنتاج الفكري المكثف في

المواد الاستراتيجية كالقمح والشعير والبدور
وغيرها من المنتجات التي يكلف استيرادها أموالا
باهظة من العملة الصعبة نحن في أمس الحاجة إليها
لتنمية قطاعات أخرى ولا يتأتى هذا إلا بالفصل
وبصفة نهائية في مشكل العقار الفلاحي وتسويته
تسوية كاملة إضافة إلى هذا إعفاء منتجي الحبوب
والبقول الجافة من أية ضريبة أو رسم أو أتاوى
أو غيرها في قوانين المالية تشجيعا لهم على ما
يبدلونه من جهد لفائدة المجتمع.

وفي الأخير وحتى لا أحتكر الكلمة وأفسح المجال
لزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر أكتفي بهذا القدر
وأترك بقية القطاعات الأخرى لفرصة أخرى وإن
ركزت نوعا ما في تدخلي هذا على المناطق الداخلية
الريفية منها والجنوبية فهذا نظرا لكون هذه المناطق لم
تحظ بالعناية اللازمة حتى في الحد الأدنى لمتطلبات
الحياة رغم أنها مصدر تمويل لخزينة الدولة عن طريق
الجباية البترولية ومصدر أيضا للعملة الصعبة لكن
الأمل يبقى قائما خاصة لتنمية هذه المناطق.

وختاما أقول ما هي إلا مساهمة متواضعة الهدف
منها تبليغ انشغالات واهتمامات، وطموحات وآمال
هذا الشعب من مناضل ينتمي إلى حزب جبهة التحرير
الوطني والقصد كل القصد هو تدعيم الإيجابيات ودحر
السلبيات خدمة للوطن وخدمة لهذا الشعب الأبوي.

أمام السيد رئيس مجلس الأمة، وأمام السيد
رئيس الحكومة، وأختم كلامي هذا بقول الشاعر:

«على قدر أهل العزم تأتي العزائم

وتأتي على قدر الكرام المكارم».

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.

السيد الرئيس: نشكر السيد عبد القادر مازوزي
وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد زوزو
فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد زوزو: بسم الله الرحمن
الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس
الحكومة ووزراؤه، والسيدات والسادة نواب الأمة،

لنا توصياته السنوية التي كان ينشرها قد اهتدى إلى مثل هذه الأفكار والتصورات التي اقتضاها النظام العالي الجديد، والتي نتمنى أن تجد سبيلها إلى التطبيق.

أيتها السيدات أيها السادة، إن العولمة واقع حضاري وتطور تاريخي فاقتصاد السوق وتعاملاته مع المراكز المالية العالمية، وكذلك الديمقراطية سواء كانت آلية أم إيديولوجية، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والحفاظ على البيئة والتطلع إلى الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة كلها مظاهر للعولمة، ولكن السؤال المطروح على السيد الوزير الأول وعلى أعضاء حكومته هو كيف نتعامل مع العولمة، هل بالتكيف معها ومسايرتها أو بتكييفها مع واقعنا إن كان ذلك ممكنا، أم سنكون طرفا فيها؟

وكيف نتقي الجوانب السلبية فيها، وتأثيراتها الضارة على مقوماتنا الروحية وقيمنا الحضارية والثقافية وحتى على سيادتنا الوطنية، كالانحلال الخلقي والاستلاب الثقافي وضعف الحس الوطني. أعتقد شخصا بأن في إمكان بلدنا، ونحن نعيش عهد التكتلات والتحالفات الكبرى سياسيا واقتصاديا، أن تكون الجزائر طرفا فاعلا في النظام العالمي الجديد وخصوصا إذا ما كتب للتضامن المغاربي ثم العربي دخول العولمة كتلة واحدة بإمكانياته الاقتصادية الهائلة والثقافية الغنية وصولا إلى وحدة سياسية في المستقبل، ولعل في إمكان الجزائر العمل لتحقيق هذا المسعى للحيلولة دون دخول العرب في النظام الجديد فرادى ومبعثرين.

أما عن كيفية الوقاية من التيارات السلبية للعولمة فبالاهتمام بالثقافة وبرعايتها، وبإحياء التراث وتفعيل الرصيد الثوري الهائل، وتنشيط التاريخ وتوظيف الثوابت توظيفا صحيحا رشيدا، وتشجيع الإبداع الفني والإنتاج الفكري وبكل الوسائل بما في ذلك وسائل الإعلام التي عليها واجب تأدية دورها الثقافي أو التنقيفي والإعلامي والإرشادي وحتى التربوي والتعليمي.

ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية! وهل سيقوم الإصلاح المقبل على مبدأ الحكمة القائلة «فكر عالميا ونفذ محليا»؟

وعلى أي حال ومهما كانت طبيعة النهوض بالتربية والتعليم والتكوين فإنها تمر حتما عبر ثلاثية التعليم: الأستاذ والطالب والمؤسسة بمناهجها ووسائلها المعرفية والتقنية، ثلاثية ثابتة ولكنها خاضعة لسنة التطور والرقي.

إن الاهتمام بالمعلم والأستاذ لمن المستعجلات في العملية الإصلاحية، وإن أي تغاض في تحسين أوضاع المربي والأستاذ أدبيا وماديا وتكويننا متواصلا لمسيرة العصرية قد لا يخدم التربية والتعليم على الإطلاق، فتفاني المعلم والأستاذ في أداء رسالتهم التربوية وبناء المجتمع يستوجب لا محالة يدا سخية من الدولة واعترافا وتقديرا من المجتمع.

ونفس الاهتمام ينبغي أن يولى لوسائل العمل اللازمة والمتطورة والأدوات الضرورية التي تفتقر إليها كثير من المؤسسات، بما فيها تكنولوجيا التعليم لإيصال الفهم إلى الطالب، وتمكينه من تحصيل المعارف - بطبيعة الحال - بدون إغفال توفير الرعاية النفسية والصحية له.

أما عن المناهج المقررة والتي هي لب الموضوع فإن صلاحها يستوجب مراجعة دائمة وتطويرا مستمرا وتكييفها مع متغيرات الوقت، فالتخفيف من عبئها على التلميذ والطالب بات ضرورة أوكد على هذه الفكرة، ذلك أن الكم المعرفي من تشعب المعارف ووفرتها قد يتطلب التركيز على الأهم دون إغفال المهم لمنح المتعلمين فرصة المشاركة في عملية التعليم والتعلم، والاكتفاء بمنحهم ما هو أساسي دون غيره لتشجيعهم على البحث وتمكينهم من اكتساب الخبرات الذاتية وترسيخ القدرات، بحيث يصبح التعليم إيجابيا بما له من أبعاد إنسانية ومكانية ومستقبلية، وكذلك الأمر بالنسبة لمتلقيه، طالما أنه ينمي ملكاتهم ويصقل مواهبهم ويحيي ضمائرهم.

هذا ولا شك أن المجلس الأعلى للتربية في السنوات السابقة بفضل عمله الدؤوب وكما تبديه

في طياته بوادر الانفراج والانطلاق من جديد بعزائم متعددة، فهو في روحه ومغزاه مستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري في كل مساعيه الحميدة، برنامج رسم ثلاثة أهداف أساسية والتي تتمثل فيمايلي:

1 - إرساء قواعد السلم والوثام المدني وهو سلوك حضاري يهدف إلى استئصال الفتنة من جذورها ومصدر إشراق يصل نوره إلى كل ذي بصيرة وهو تكملة للخطوات التي رسم معالمها السيد رئيس الجمهورية وعلى الحكومة إتمام هذا المسعى وتقنينه وتكليفه مع دستور الجمهورية.

2 - المحور الثاني الذي أولته الحكومة في برنامجها اهتماما بالغا يتعلق بإعادة الثقة بين الدولة والمواطن وهذا ما افتقده هذا الأخير لسنين طوال وخاصة في هاته السنوات العجاف التي أتت على الأخضر واليابس وأدى هذا الوضع إلى استفحال بعض الآفات كانت غريبة على المجتمع الجزائري كالرشوة والمحسوبية والجهوية، وكثرت التسول واستعمل لجلب الأموال وتوسعت الهوة بين الطبقات، ولهذا أصبح على الحكومة لزاما تجسيد ما أشارت إليه بصدق في برنامجها.

3- أما بالنسبة للمحور الثالث والمتعلق بالتنمية الشاملة وإنعاش الاقتصاد الوطني فأنا جد متفائل لهذا الباب ولأول مرة نرى أن التوجه الاقتصادي للبلاد يتسم بالوضوح ولا تطغى عليه الضبابية.

وقبل إنهاء مداخلتى لدي بعض الانشغالات منها المحلي ومنها الوطني فبالنسبة للانشغالات المحلية:

الفلاحة: تعرضت الفلاحة في الجنوب إلى كارثة طبيعية تمثلت في إتلاف جميع محصول النخيل من تمور لهاته السنة وذلك جراء الحرارة الشديدة التي أصابت المنطقة كما لم تجد السماء بأمطارها والمياه الجوفية لا تكفي وحدها خاصة وإننا نعرف أن كل الآبار لا تشتغل إلا بالطاقة الكهربائية وإذا ما سمعنا يوما أن سكان الجنوب تخلوا عن الفلاحة بصفة عامة والنخيل بصفة خاصة فلا يرجع هذا إلا لسبب التهاب أسعار الكهرباء، وللتخفيف من حدة

فبالثقافة الممتعة ننشئ واجهة حضارية بها يكون تواجدنا في دنيا العولمة، وبها نجابه كل تطاول ثقافي أو غزو حضاري خفيا كان أو معلنا، وفي كل صورته وجميع أشكاله مقنعة كانت أم سافرة، عند ذلك وعندها فقط قد ندعي نجاحنا في التوفيق بين الحداثة المفيدة وأصالتنا العربية الإسلامية، وشكرا لكم جميعا على حسن استماعكم.

السيد الرئيس: أشكر السيد عبد الحميد زوزو وأحيل الكلمة إلى السيد سليم بن واعر فليفضل مشكورا.

السيد سليم بن واعر: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي، زملائي، الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرني ويسعدني أن أقدم إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه بأحر التهاني بمناسبة تكليفهم بالمهمة النبيلة والشاقة وأتوجه لهم بالشكر الجزيل والعرفان على قبولهم تحمل هاته المسؤولية وهاته الأمانة ولا يؤتمن على الأمانة إلا الأمانة وبالتالي فهامي الأمانة بين أيديهم، أملنا فيكم كبير وثقتنا فيكم أكبر ونحن نعلم جازمين أنكم سوف لن تدخروا أي جهد للإسهام بجدية ومسؤولية لإخراج البلاد من المحنة التي عرفتتها مع بداية العشرية السابقة وما ذلك على الله بعزيز وخاصة أننا نعرف جميعا أن هاته الحكومة تتشكل من مجموعة من المؤهلين تأهيلا علميا عاليا وخبراء متمرسين ذوي تجربة طويلة وعلى رأسهم الأخ أحمد بن بيتور الغني عن كل وصف أو تعريف، فالله نسأل أن يحقق على أيديكم وأيادي جميع المخلصين الازدهار والنمو والأمن لتستعيد الجزائر مجدها وسؤدها ومكانتها بين الأمم.

أما فيما يخص البرنامج الذي بين أيدينا فأقول: إنه برنامج متكامل الجوانب، ثاقب الرؤية يحمل

فالتأثرات والحافلات تأتي معبأة من كل حدب وصوب إلى حاسي مسعود للعمل في شتى المناصب من عون النظافة إلى الحارس إلى البواب إلى الإطارات الكفئة وغير الكفئة وبطالي ورقلة من مهندسين وتقنيين وأصحاب الشهادات في جميع التخصصات وكل العمال الآخرين يجوبون الشوارع وهذا رغم المجهودات التي بذلت محليا لإجبار المؤسسات إعطاء أولوية لسكان المنطقة بنسبة معينة فقط لكن لاهية لمن تنادي والدليل على ذلك أنه في سنة 1998 فتح 19113 منصب عمل ما بين قار ومتعاقد ومؤقت ولم يشغل من هذا العدد إلا 1669 عاملا من الجنوب، جلهم مؤقتون.

وعليه أطلب بإلحاح إعطاء الموضوع العناية اللازمة واتخاذ جميع التدابير للتخفيف من حدة البطالة التي تعرفها الولايات الأكثر عرضا لفرص العمل.

النقل: يعرف النقل الجوي تذبذبا كبيرا في ولاية ورقلة وخاصة مطار ورقلة الذي لا يعرف إلا رحلتين أو ثلاثا في الأسبوع مبرمجة أغلبها في الليل وخاصة إذا عرفنا أن الخواص غير مرخص لهم بالهبوط في ورقلة مادام المطار مختلطا (عسكريا ومدنيا) وبالتالي نرجو من السيد وزير النقل أن يدرس هاته المعضلة.

الإنشغالات الوطنية:

1- أرجو من الحكومة أن تضاعف التكفل المادي والمعنوي بقطاعين هامين والذين لا يختلف فيهما اثنان أنهما الركيزتان اللتان يبني عليهما أي مجتمع ألا وهما التربية والعدل.

2- تطوير المؤسسة البنكية لأن هذا القطاع لازال يعمل بأسلوب جد متأخر وبأفكار جد متحجرة وهدامة لا تبعث إلى الارتياح وخاصة بالنسبة للمستثمرين.

3- إدخال إصلاحات على الطريقة التي يسير بها صندوق الضمان الاجتماعي إذ ما يزال يعمل بالطرق التقليدية المتبعة في تحصيل التعويضات التي تؤدي في غالب الأحيان إلى تعرض الملفات للاهتراء والضياع ولا زالت إجراءاتهم بيروقراطية

الكارثة أتوسل إليكم باسم كل الفلاحين المغلوبين على أمرهم بتعويضهم وتدعيمهم في إطار الصندوق المخصص لهذه الحالات أو بأي شكل ترونه مناسباً، كل ذلك لتفادي التزايد اللولبي لعدد العاطلين عن العمل وبالتالي مزيد من الاهتزاز في الجبهة الاجتماعية ويجب كذلك إذا كانت هناك نية في الحفاظ على ثروة النخيل التي تشكل المصدر الثاني للتصدير بعد البترول الاعتناء بقناة وادي ريغ الممتد على مسافة 200 كلم والتي تصب فيه كل المياه المعبر عنها بالنز وتزويد المنطقة بالآبار الألبانية، كما يرجى من السيد وزير التجارة تسهيل عملية التصدير بالنسبة للنوعين «دقلة نور والغرس» لدول أوروبا وتشجيع عملية المقايضة بالنسبة لأنواع الأخرى باتجاه إفريقيا وأن تشمل هذه المقايضة كل الولايات المنتجة للتمور مثل ورقلة، غرداية، الوادي وبسكرة ولا تقتصر على الولايات الحدودية والتي هي غير منتجة للتمور.

الصحة: قطاعات الصحة في الجنوب هياكل خاوية على عروشها تفتقر إلى كل الوسائل الحديثة وإلى الأخصائيين الذين يفضلون العاصمة وماجاورها بحيث لا فائدة لهم في الجنوب ولا يجنون منه إلا حرارة الشمس ورمال الرياح وما إلى ذلك. والههم في كل هذا أن الهامش الطفيف المتعلق بعلاوة الجنوب لا يكفي حتى تسديد فاتورة الكهرباء لأن الصحراء لا تعرف إلا فصلين، شتاء باردا جدا يدوم أربعة أشهر وصيفا حارا جدا يدوم ثمانية أشهر، وعليه يجب على الحكومة التكفل بهذا الجانب المتعلق بصحة المواطن وننتهز هذه الفرصة لنناشد السيد وزير الطاقة أن يعيد النظر في تسعيرة الكهرباء التي جعلت المواطن في الجنوب إذ يستغيث منها كالمستغيث من الرمضاء بالنار.

التشغيل: الكل يعرف أن التشغيل يتصدر أولوية الأولويات والشغل الشاغل لكل الجزائريين ولكن ولايات الجنوب وورقلة بصفة خاصة، فإذا كانت الجزائر بوابة إفريقيا فولاية ورقلة مفتاحها، حيث تزخر بثروات طبيعية هامة وأهمها البترول ولكن هذا البترول لا نجني منه إلا الحرارة وتلوث البيئة.

على الصعيد الخارجي، ولن تتحقق هاته الأهداف إذا لم تتوفر على عزيمة قوية ومواقف شجاعة من طرف السلطات العمومية وتتجاوب مع الانشغالات اليومية للمواطن ولدي ملاحظات في هذا الموضوع ألا وهي الجانب الاقتصادي.

أولاً: وأمام أزمة البطالة الحادة يجب أن تمر كل عملية تشغيل أو توظيف دائم أو غير دائم بالطرق القانونية أي المسابقة حتى نمتص الغضب ونخلق روح المنافسة ونجلب الكفاءات أمام تساوي الفرص بين كافة الجزائريين.

ثانياً: إصلاح أو الإسراع في الإصلاح الإداري، فمنذ عشرية كاملة ونحن نسمع بهذا الإصلاح ولكن في الميدان مازلنا في الممارسات القديمة والقضاء على الأشكال البيروقراطية والتي تمثل حواجز للمبادرات والإبداعات، كما أنها تسبب الظواهر السلبية كالرشوة والمحسوبية اللتين تثيران الغضب الكبير في أوساط المواطنين.

ثالثاً: التطهير العقاري للمناطق الصناعية، حيث يعرف العقار في المناطق الصناعية «مافيا» تتصرف كما تشاء في بيع وشراء هذا العقار تحت غطاء «شبه مستثمرين» وبتطهيره نسمح للمستثمرين الحقيقيين الوطنيين منهم والأجانب بتحقيق مشاريعهم طبقاً للأهداف المسطرة والتعهدات الملزمة وبهذا نخلق مناصب عمل حقيقية ومداخل جبائية لصالح البلديات وهذا حتى ندعم الثروة الاقتصادية.

رابعاً: القضاء على كل العراقيل بجميع أنواعها وأشكالها أمام الاستثمارات المنتجة سواء أكانت من طرف الجماعات المحلية أم من طرف المتدخلين الآخرين مثل البنوك، سونلغاز، مؤسسات المياه، البريد والمواصلات وغيرها من المصالح التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار وعلى سبيل المثال وكالة ترقية نظام الاستثمار وكذا المركز الوطني للتسجيل التجاري.

خامساً: التهيئة العمرانية وتطهير المناطق الصناعية، يجب أن يكون في أولوية الأولويات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)

معقدة تفرض على عملية التحصيل عقوبات لا تعد ولا تحصى، ناهيك عن الطابورات وضياع الوقت لأن الملف يتضمن تقديم عدة أشياء كورقة العلاج وتسعيرة الدواء وورقة كيفية استعمال الدواء وحتى علب الدواء، يحدث هذا في الوقت الذي أصبح حتماً لجوء المواطن إلى التعويضات ولولا ذلك لما كان المواطن يقبل الإهانة التي يتعرض إليها أمام الشبابيك.

وأخيراً التكفل بالبلديات ومسح ديونها بحيث إن البلدية تعتبر الخلية الأولى في المجتمع والمرأة العاكسة له وهي تجسد لا مركزية الدولة.

وفقنا الله وسدد خطانا لما فيه خير البلاد، شكراً على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد سليم بن واعر وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن ناجي فليفضل مشكوراً.

السيد محمد بن ناجي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زملائي، زميلاتي، السادة الحضور الكرام.

في البداية وكزملائي أهنيئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي منحكم إياها فخامة السيد رئيس الجمهورية وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في أعمالهم النبيلة.

سيدي الرئيس، بعد تصفحي لمشروع برنامج الحكومة واستماعنا إلى العرض القيم الذي قدمه رئيس الحكومة والذي يحتوي أساساً على حياة المؤسسات، سير الاقتصاد الوطني، الإدارة والخدمة العمومية، تنمية الثروات البشرية والقضاء على التمييز والمساواة في الحقوق، كما تنبثق منه ثلاثة أهداف أساسية: دولة قوية ومحترمة، الإنعاش الاقتصادي وإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية

ما بين نظام الضمان الاجتماعي وهياكل الصحة العمومية خلافا لما هو معمول به حاليا كالمخصم الإجباري غير المبني في الواقع والشفافية، حيث تخضم في كل سنة ملايين الدينارات من صندوق الضمان الاجتماعي لفائدة ميزانية الصحة العمومية وهذا بدون مقابل حقيقي وعلى حساب الأجير، ففي ميزانية 2000 مثلا خصم من الصندوق 21 مليار دينار لفائدة الصحة العمومية ومقابل ذلك نجد بأن الأجير لا يقدم له أي علاج حقيقي واعتبارا أن الدولة مسؤولة على صحة المواطن فهي مسؤولة أيضا على التأطير والتدعيم والتحكم والسيطرة على جميع سياسات الصحة العمومية إلى جانب الوقاية والعلاج الطبي خاصة منه ذو المستوى العالمي والبحث والتكوين في المجال الطبي، سياسة الأدوية، ولبلوغ الأهداف المرجوة في أقرب الأجل لا بد من تسيير مثالي ومحكم على مستوى جميع هياكل الصحة التابعة للقطاع الخاص وأخيرا المحاربة الدائمة ضد مافيا الأدوية. أخيرا ونحن على مقربة أربعين سنة من التجربة والخبرة والتكوين الطبي وشبه الطبي في مختلف الاختصاصات داخل الوطن وخارجه ومازلنا مستمرين في تحويل مرضانا إلى الخارج للعلاج بالعملة الصعبة وهذه نقطة عار على البلاد وعلى الإطارات الصحية.

إن مداخل النظام الاجتماعي تأثرت في السنوات الأخيرة لعدة عوامل منها:

تسريح العمال، غلق المؤسسات، الوضع الأمني ودخول «اقتصاد البازار»، ولقد كان ذلك سببا في انهيار التوازن الحالي وللحفاظ على هذا المكسب يجب على الحكومة أن تسهر على دعم هذا الصندوق بكل الوسائل القانونية حتى يصرح ويدفع كل مستخدم ما عليه بصفة دائمة ومنتظمة وكذا خلق نظام تنسيقي ما بين مصالح الضمان الاجتماعي ومفتشية العمل ومصالح التشغيل والجماعات المحلية للقيام بحملات المراقبة لكل النشاطات في سوق التشغيل السوداء والتصريحات الكاذبة.

و(PMI). وفي هذا القطاع بالذات لا بد من خلق مديريات ولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت حتمية وضرورة ملحة وحتى يتسنى لها قيادة متابعة كل الاستثمارات على المستوى المحلي (الولائي)، وكذلك قيادة ومتابعة كامل الاستثمارات حتى تدخل في طور الإنتاج، وبهذه المديريات الولائية نقضي على أشكال البيروقراطية وحتى تستطيع القيام بدور ما كان يسمى بـ (C.A.L.P.I) خصوصا وأن هذه اللجنة الولائية لم تجتمع منذ شهور إن لم نقل منذ سنوات.

وفيما يخص الجانب الاجتماعي - سيدي الرئيس - فإنني سأطرق إلى نقطة واحدة ألا وهي الحماية الاجتماعية.

إن نظام الضمان الاجتماعي في بلدنا يعتبر مكسبا يجب المحافظة عليه وهو يشكل مؤسسة ووسيلة تضامن للأجراء المتضامنين وذوي الحقوق وتعتبر هاته الوسيلة التضامنية الجدار الواقى والوحيد ضد الفقر.

إن الشكل الحالي لهذه التنظيمات الاجتماعية (CACOPAT, CNAC, CNR, CNAS) يجب تدعيمها في إطارها الحالي ومساندتها بالإجراءات والتصحيحات التالية:

أولا: الدولة كمؤسسة مستخدمة ملزمة قبل غيرها باحترام الإجراءات القانونية بينها وبين مختلف الصناديق وذلك بدفع المستلزمات من الاشتراكات.

ثانيا: الدولة معنية بدفع التعويضات المتعلقة بممتلكات الضمان الاجتماعي واسترجاع باقي الممتلكات الخاصة بها طبقا للتعهدات والالتزامات المبرمة في الثلاثية الأخيرة.

ثالثا: وللحفاظ على التوازنات المالية لنظام الضمان الاجتماعي يجب على الحكومة أن تقوم بتصفية الحسابات ودفع المستحقات المتعلقة بالخدمات الخاصة بالدولة والتي يقوم بها الصندوق.

رابعا: بناء على الأحكام القانونية والمعمول بها دوليا على الحكومة أن تسهر على النظام التعهدي

الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة.

أود في البداية، القول بأني استخلصت من محتوى مقدمة برنامج الحكومة الذي بين أيدينا معالم مشروع متعدد المقاصد، ومنسجم المسعى غايته الوصول وبصفة تكاد تكون نهائية إلى ترسيخ أركان دولة القانون ورسم مسار مجتمع ينعم بالاستقرار والرخاء في ظل التعددية الديمقراطية والتضامن الاجتماعي والوئام اللذين أصبحا في عصرنا هذا مطلبين وطموحين لا يمكن بدونهما لأي مجتمع أن يرقى ويزدهر.

كما أنني أرى أن المعاينة والتقييم لمواطن الضعف والقوة والمقدرات الوارد في الجزء الأول من البرنامج وإن كان في مجمله شديد النظرة والإحاطة غير أنه لم يضبط بدقة الوسائل والسبل العملية الكفيلة بإزالة العوائق ومعالجة مواطن الضعف مع تعزيز مواطن القوة والمقدرات عاجلا، أما القيام بثورة في الذهنيات، وهي ضرورة ولا مناص منها، فإنها لا تأتي بثمارها إلا بعد سنوات عدة.

سيادة الرئيس، إن عنوان الجزء الثاني من البرنامج ألا وهو: «أسلوب الحكم» يعد في نظري تعبيرا ذا مغزى إذ يطرح ولأول مرة تصورا معينا لأسلوب الحكم وإشكالية ترشيد العلاقات داخل المجموعة الوطنية مما يضيف بعدا أرقى للبرنامج كونه يفيد المواطن بأن دولة القانون في عصرنا هذا هي الدولة التي لا تستثنى أحدا من واجب الامتثال للقانون.

فبخصوص موضوع المراقبة فإن البرنامج في نظري لم يبين بما فيه الكفاية، بأن المراقبة البيروقراطية في أشكالها المعهودة لا تكفي وحدها في حمل الإدارة على الالتزام بتطبيق القانون بصورة فعالة ومحايدة وبدون تأويل، ما لم يتم ترسيخ أخلاقيات الدولة التي تتولد عنها سلوكات حضارية ومثالية يقتدي بها الإداري والمواطن على السواء.

وأما ما ورد في الفصل المتعلق بالمجتمع، فيا حبذا لو خص كل مجال من الأنشطة الاجتماعية

سيدي الرئيس، خلاصة القول في هذا الباب هي أن مؤسسة الدولة تبقى مسؤولة عن هذا الوضع وينبغي أخذ الإجراءات السريعة لتطبيق هاته الملاحظات حتى نسمح بتحقيق توازن كامل وشامل لنظام التضامن الاجتماعي ونضمن له ديمومة دون اللجوء إلى إعادة الهيكلة كما جاء في مشروع البرنامج.

نقطة أخيرة تتعلق بالعدالة، إذ نعرف جميعا بأن العدل هو أساس الملك والجميع يعلم مابهذا القطاع الحساس والذي ينتظر منه المواطن تصحيحا وتصليحا جذريا ليعكس آماله ورغباته، ونحن الآن متفائلون خيرا لمستقبله بعد تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة من طرف السيد رئيس الجمهورية وكذا تعيين رجل معروف بالإصلاح على رأس هذا القطاع فنحن متفائلون إن شاء الله بالخير لهذا القطاع.

آخر نقطة سيدي الرئيس، تتعلق بانشغال محلي له طابع جهوي وهو الصندوق الوطني لتنمية الجنوب ففي ولاية الجلفة، 51% من ترابها - أي المنطقة الجنوبية - تخضع لهذا الصندوق ومع افتقار هذه البلديات لأبسط الوسائل الضرورية كالماء والكهرباء والطريق، إلا أنها لم تستفد من هذا الصندوق وأنا أجهل أين تصرف أموال هذا الصندوق لذا أطلب من السيد رئيس الحكومة الالتزام بالعدل على الأقل فيما بين الولايات وكل ولاية تأخذ حقها خاصة الطريق الرابط بين مسعد وتقرت باعتبار أن له مردودا محليا وجهويا ووطنيا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن ناجي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطاهر بوزغوب فليتفضل.

السيد محمد الطاهر بوزغوب: شكرا سيادة الرئيس. سيادة رئيس مجلس الأمة، سيادة رئيس

تبعث كلها على الإطمئنان، إلا أنني أرح على ضرورة تكفل الدولة المستمر والدائم بهذه المنظومة والتي تعد بحق الأحسن في المنطقة المغاربية والعالم العربي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تم مؤخرا إصدار قانون خاص بالحماية الاجتماعية لأول مرة في تاريخ المجتمع الأمريكي.

أتمنى للسيد رئيس الحكومة وللشادة الوزراء كل التوفيق والسلام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطاهر بوزغوب وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك تيجاني فليتفضل.

السيد عبد المالك تيجاني: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، الشادة الوزراء الأفاضل المحترمون، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد: إنه لمن دواعي الشرف العظيم أن نعبر عن انشغالاتنا وعمما يراود خواطرننا بعد تصفحننا لبرنامج هاته الحكومة الفتية التي تربعت على عرش الساحة السياسية وتزامنت مع مطلع الألفية الثالثة الجديدة فالأمل يحدونا من كل جانب في أن يكون النجاح حليفها، كيف لا وقد ظهرت بعد مخاض طويل، بعد غربلة وتمحيص وانتقاء، وهذا شأن كل أمر ذي بال تنعكس عواقبه على المجتمع المدني.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن برنامجكم الطموح يبدوعلى أول وهلة لمتصفحه بأنه يرتكز أساسا على ثلاثة محاور جد مهمة إذا ما حظيت بالتكفل الفعلي الذي ننشده جميعا وبذلك يكون زرع الأمل، وبذلك يكون زرع الثقة التي فقدت بعد تدهور الأوضاع الاجتماعية. هاته المحاور الأساسية هي كالتالي:

بمعالجة نوعية تلم بالموضوع بصفة أدق عوض الخلط بين هذه الأنشطة المتنوعة كالحركة الجمعوية، حرية التعبير، ترقية وسائل الإعلام، التربية الأخلاقية والدينية، تاريخ أمتنا، الثقافة، تاريخ حركة التحرر الوطني وثورة نوفمبر 1954 على الخصوص، في حين كان بالإمكان تناول هذه المجالات الاجتماعية واحدة تلو الأخرى وإدراجها في سياق التطورالديناميكي لمجتمعنا الذي ينشد التجدد والتقدم.

سيادة الرئيس، بخصوص الفصل المتعلق بالدفاع الوطني فإنني أؤمن محتوى النص والمسعى المعتمد في رسم الأهداف الأساسية لعصرنة وتكليف المنظومة الدفاعية، نعم صحيح أن التوازنات الدولية لها طابع تطوري وغير مستقر وأن طبيعة وأشكال النزاعات والمواجهات المسلحة قد عرفت خلال النصف الأخير للقرن المنصرم تحولات وتطورات عميقة ومعقدة أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في مفاهيم الوظيفة الدفاعية لارتباطها بكافة مجالات الحياة الوطنية في أبعادها، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والديبلوماسية، بحيث إن التصور العسكري، التقليدي لصد العدوان الخارجي لم يعد يشكل العنصر الأساسي الوحيد في استراتيجية بناء وعصرنة المنظومة الدفاعية، فبلادنا التي عانت ويلات الاستعمار والتدمير والتي قدمت عبر تاريخها الطويل قوافل من الشهداء لا يمكن لها أبدا التفكير بأنه يمكن مستقبلا ألا تتعرض لعدوان أو إلى محاولات الزعزعة لأمنها واستقرارها ممايتوجب على الدولة إيلاء العناية الفائقة للمنظومة الدفاعية وجعلها في صدارة الأولويات الوطنية غايتها تأمين أعلى درجة من الوقاية والحصانة للمصالح الحيوية والدائمة للأمة.

ملاحظتي الأخيرة - سيادة الرئيس - هي حول منظومة الحماية الاجتماعية لمالها في نظري من أهمية في تماسك مجتمعنا ولو أنني أعتبر بأن التشخيص لمواطن الضعف والحلول المسطرة في برنامج الحكومة للنهوض بهذه المنظومة

البرنامج تعتبر في نظر المراقبين من الانشغالات الأساسية للمواطنين والتي من دونها لا يمكن تجفيف منابع التي تغدى عليها الإرهاب في السنوات الماضية.

سيادة رئيس الحكومة، أستسمحكم على أن أعرج من خلال هاته العجالة على قضيتين هامتين وهما القطاع الفلاحي الذي هو عصب الحياة والمنظومة التربوية.

1 - القطاع الفلاحي: لا شك في أنه عصب الحياة وقوامها؛ سيادة الرئيس لقد جاء في برنامج في الجزء الثالث منه وبالضبط في دعم اقتصاد السوق مانصه: «لقد آن الأوان للمرور من استراتيجية اكتفاء ذاتي وهمية إلى استراتيجية أمن غذائي، وأن الحكومة ستعمل من خلال دراسات تتناسب مع أنواع المواقع والمناطق، السهول الساحلية، الجبال، الهضاب العليا، الصحراء، على إيجاد أفضل تكييف لأنماط أدوات الإنتاج المتمثلة في التجهيز بالمحركات والمكنكة الكبرى والكيمياء الفلاحية وانتقاء الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وتخصص المستثمرات والمناطق وتنمية وسائل النقل بالانسجام مع هذا التخصص».

سيادة الرئيس، نحن لا يخالطنا أدنى شك في أنكم عازمون على إصلاح وتحسين أوضاع هذا القطاع الفلاحي بكل دواليبه، لكن هنالك عناصر هدامة، عناصر مثبطة للعزائم ومحبطة لكل مجهود يراد منه الخروج بالبلاد من التبعية الغذائية للخارج، فهم يريدون استمرار هذه التبعية الغذائية للخارج، لأنهم يستدرّون منها أرباحا طائلة على حساب البلاد والعباد، ولا يهمهم تردي البلاد أو انحطاط المردود الاقتصادي وزعزة كيانه، ونحن نشاهد دوما طوابير البواخر وهي راسية عبر موانئ القطر الجزائري تنتظر إفراغ وإنزال حمولتها الغذائية، في الحقيقة هذا لا يبشر بخير لأن غالبيتها حمولة مواد استهلاكية للتغذية ولو تعطلت فترة من الزمن لتعالت الأصوات من هنا وهناك منذرة بنقص مواد الاستهلاك الغذائي بينما الحل بأيدينا والتجربة خير دليل، فنحن كما قال أحد الحكماء:

أولا: دعم مسعى الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وهو ما من شأنه استعادة الأخوة وروح التسامح والعمل على ترقية السلم والمثل العليا والقيم الإنسانية النبيلة.

ثانيا: إعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما من شأنه كذلك تحسين الأوضاع الاجتماعية بعد تدهورها حسب ما عرفته البلاد خلال 10 سنوات بما في ذلك المحسوبية والبيروقراطية والرشوة وهضم لحقوق الغير، وكذلك إدخال الاعتبار على الخدمة العمومية، وتعزيز تنمية الموارد البشرية بتكافؤ الفرص، وتعزيز الجانب الاقتصادي بكل دواليبه بما في ذلك إصلاح المنظومة المالية والمنظومة البنكية ومؤسسات التأمين، وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وإعطاء دفع جديد لعملية الخصخصة، وترقية جانب الاستثمار الذي تعمل الدول جاهدة على تنشيطه وتشجيعه.

ثالثا: تعزيز مكانة الجزائر على الصعيد الدولي، وهي المكانة التي حظيت بها بلادنا مع مرور الزمن، وهذا كله بفضل وفاء الجزائر لوقوفها دوما إلى جانب السلم، والتعاون بين الشعوب قاطبة، وبين الدول الإفريقية خاصة، وهذا ما نأمل تكريسه من قبل حكومتنا الراشدة.

وعليه فإن هاته المحاور الثلاثة الكبرى في حقيقة الأمر بالنسبة للناقد والمحلل لا مناص له من الاعتراف بواقع الأمر الذي هو لا مسلك ولا سبيل لخروج البلاد من الأزمة التي تتخبط فيها إلا بالتكفل بهاته المحاور الكبرى، ولأنها اشتملت على كل التدابير اللازمة لخروج البلاد من النفق الضيق المظلم الذي عانينا منه ردحا من الزمن، لكن الأمر الذي يستوقفنا سيادة الرئيس ويشد أذهاننا إلى التساؤل عن دور هاته المحاور مستقبليا هو: هل ستحظى هاته المحاور بالتطبيق الجدي الفعلي؟ وبالمتابعة الميدانية على الساحة العملية؟ وبالرقابة الذاتية؟ وهذا ما يراود كل أفكار المواطنين الخالص الغيورين المتتبعين عن كذب لخطى هاته الحكومة الفتية، والمحاور التي حددها

خطرها من جراء صعود المياه إلى تلوث المحيط وتصدع الأبنية الجبسية مما نتج عنه إيجاب... (برك ومستنقعات تخرج منها حشرات ضارة فاتكة بصحة الإنسان والحيوان والنبات، ولذا توجب سيادة وزير الثروة المائية تدخلكم بقوة وبسرعة لإنقاذ هاته المنطقة من هاته الظاهرة الخطيرة التي تدهم ولاية بكاملها وربما يتعدى خطرها حتى للولايات المجاورة، إذن ننتظر تدخلكم بالدراسة التقنية وأن تؤخذ بدراسة جدية حقة لا بالدراسة البيروقراطية كما أخذت من قبل، والذي أوكد له لكم هو أن أغلب الفلاحين هجروا واحات النخيل رغم حبهم لها وتمسكهم بها لأنهم لا يستطيعون مصارعة الأمرين، الأول مصارعة صعود المياه القاتلة للنخيل، والثاني مصارعة فاتورة الكهرباء التي أثقلت كاهلهم ونخرت دخلهم وأوقفت مسعاهم الفلاحي. سيادة وزير الفلاحة، أليس من الإنصاف تقديم تعويضات ومعونات لهؤلاء الفلاحين الذين نكبوا في نخيلهم من جراء ظاهرة صعود المياه؟ أليس من الإنصاف إدراجهم ضمن النفقات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية؟ أو النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؟ أو النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على المزروعات الفلاحية؟ فمن باب أولى سيادة الوزير أن تشمل هاته النفقات هؤلاء الفلاحين الذين نكبوا من ظواهر الطبيعة القاتلة، ولنا فيكم وطيد الأمل وكامل الرجاء في أن تراعوا هذا الجانب بعين الاعتبار، والمطلب الذي نتوخاه في السيدين وزير الثروة المائية ووزير الفلاحة هو زيارة هاته الولاية التي نكبت في منتوجها الفلاحي ومعاينة هاته الظاهرة الخطيرة ومدى تأثيرها السلبي على المنطقة لأنه كما قيل: ليس الخبر كالمعاينة.

2- إصلاح المنظومة التربوية: يعلم جمعنا الكريم تمام العلم بأن المنظومة التربوية هي الباكورة التي تغرس في نفس التلميذ والطالب المتمدرس، وترى مادتها في كامل أفكاره واتجاهاته، وبالتالي تتضح

«كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول» والتجربة خير دليل سيدي الرئيس، إن بلدنا في الحقيقة بلد زراعي بالدرجة الأولى لو وجهت إمكانات مادية لهذا القطاع لتمكنا من حل بعض المعضلات التي تعانيتها المنظومة الاقتصادية منها التأمين الغذائي، الإعفاء من التبعية الغذائية للخارج، وامتصاص اليد العاملة والذي أود الإشارة إليه في هذا المجال سيادة الرئيس، هو أن الصحراء الجزائرية دوما هي مصدر خير وبركة على وطننا، فقد جادت بآبارها البترولية المتدفقة هنا وهناك ولو أن الشروط البترولية زائلة لا محالة وموعودة بالنفاد، وثمانه متذبذب في السوق العالمية خاضع للمد والجزر الذي ينعكس عادة سلبا على الدول المصدرة؛ فإننا نقول إن الصحراء هي اليوم كذلك تتربع على مخزون هائل وكبير من المياه يؤهلها لأن تكون بشساعتها منطقة فلاحية كبرى، وهذا مستنتج من التجارب التي نشطها خبراء تقنيون من صحراء كاليفورنيا فيما يخص الحبوب كالقمح والشعير الذي جادت به الأرض الصحراوية مرتين في سنة واحدة، وناهيك عن الطماطم والخضروات الأخرى التي جاءت مبكرة بفعل التجربة. إن التجربة أثبتت أن الصحراء الجزائرية تقدم منتوجها مبكرا مما يجعلها تدخل السوق العالمية بإنتاجنا قبل غيرنا، وعليه فإننا ننتظر لصندوق تنمية الجنوب أن يصرف في هذا المجال للنهوض بأعباء الجنوب. أما طريق الوحدة الإفريقية فليخصص له ظرف آخر فلا يكون على حساب الجنوب حتى نضع الأمور في نصابها.

السيد وزير الثروة المائية، السيد وزير الفلاحة، إن ظاهرة صعود المياه الجوفية بولاية الوادي قد أثرت سلبا على الجانب الفلاحي وقضت على مئات الآلاف من ثروة النخيل وأتلفتها، وثروة النخيل في هاته الربوع قل إنها المنتوج الفلاحي الاستراتيجي الذي يعتمد عليه فلاحو ولاية الوادي، وهنا علينا ألا ننسى الأهمية الكبرى التي يكتسبها تسويق التمور داخل القطر وخارجه، بل إن هاته الظاهرة تعدى

بدون مقدمات وحتى لأطيل على هذا الجمع الكريم، فإن مداخلتى سترتكز على إثارة جملة من الملاحظات نابغة من الواقع المعيش ونرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار عند بلورة البرامج القطاعية وتخص هاته الملاحظات قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والسكن والمحيط وحقوق المرأة ونقطة أخرى صغيرة نوعا ما تخص ولاية غليزان. في البداية أبدأ بالولاية تفاديا لنسيانها إذا استنفدت الوقت المحدد للمداخلات، فهذه الولاية تعاني من مشكل الري رغم وفرة ثروة مائية هائلة بها والمشكل المطروح يتمثل في انعدام قنوات للمياه، وعليه نود من الحكومة أن تلتفت لهذه الولاية وتمكنها من الاستفادة من مشروع تزويد أوتموين مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب، أفيقعل أن تمر هذه القنوات على مدينة غليزان دون أن تستفيد هذه الأخيرة من مياهها؟

في ميدان التربية، فإنني لن أخترع جديدا إذا قلت بأن التربية أساس وركيزة المجتمع السليم تفاديا لجميع الآفات، لذا وزيادة عن المؤهلات العلمية التي نطلبها من الأستاذ والمعلم، لا بد من الاهتمام بالتكوين أو الرسكلة عند الحاجة وأقول تكوين المعلم والأستاذ الذي يجب أن يكون مسلحا ومزودا بالمعلومات التربوية والبسيكولوجية والبيداغوجية الكافية لتربية الأجيال وتنمية وفتح شخصيات الأطفال على اختلافها، حيث لا يقتصر أبدا دور المعلم على حشو المعلومات فقط، وفي هذا السياق نقول: إن المطلوب هو إبعاد كل ما هو ردي وقمعي وكل مايؤدي إلى الانطواء والعزلة وإضعاف للشخصية وكره للمدرسة وأذكر على سبيل المثال العقوبات الجسدية والعنف اللفظي، والتجريح في بعض الأحيان لتلاميذنا.

وعليه يجب منع كل هذه الأمور نهائيا في مؤسساتنا التربوية، والجميع يعلم بأن العنف يولد العنف ومن الأفضل أن نربي الأطفال على احترام العمل والوقت والقيم.. إلخ، وينطبق هذا الشأن كذلك على سلك مستشاري التوجيه، فهل يعقل أن مستشار التوجيه الذي يتقاضى شهريا منحة أن

وتشع من خلال حياته العملية اليومية، والأمر الملاحظ إذن في اتجاهات تلاميذنا وطلابنا خريجي المدارس التربوية هو خلو أفكارهم واتجاهاتهم من روح المادة التاريخية أو من شيء اسمه التاريخ الوطني وهذا ما نخشاه على تلاميذنا وطلابنا من انعكاس خطره على مستقبل أيامهم، ولا ندري أهذا تصور من الأستاذ والمعلم، أم هو إهمال وإغفال لمادة التاريخ وعدم إعطاء الاعتبار اللائق بها من خلال المنظومة التربوية، وجميعنا يعرف تمام المعرفة بأن التاريخ هو عبرة الماضي وعليه يكون أساس المستقبل، بل هو المنهج الوحيد الحافل بأمجاد الماضي وبتطولاتهم ومقاومات أولئك الأشاوس الذين قضوا نحبهم من أجل إحقاق الحق وإزهاق الباطل. إذن فنحن نناشد السيد وزير التربية من هذا المنبر بإعطاء اهتمام كبير ودفع أكبر لمادة التاريخ، بل وبرفع معاملها من أجل ترسيخها في أذهان تلاميذنا وطلابنا وبذلك يكون زرع حب الوطن والأهل والعشيرة، لأن تلاميذنا وطلابنا هم بناء وحماة البلاد في مستقبل الأيام، ولا مستقبل لمن لا تاريخ له.

السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل، إننا نلحظ من خلال برنامج الطموح بريق الأمل يلوح صوب أفق المستقبل، وعليه فإله تعالى نسأل أن يكمل مسعاكم بالنجاح ويسدد خطاكم بالتوفيق وأن يحفظ بلدنا من غوائل الأيام حتى تستعيد بلادنا عزتها ومكانتها وشموخها الذي عرفته من قبل، إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المالك تيجاني وأحيل الكلمة إلى السيدة آسيا شاذلي فلتفضل.

السيدة آسيا شاذلي: شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، رجال ونساء الصحافة.

صحيحاً - بإزاحة كابوس الجذوع المشتركة ونتمنى أن تكون هناك إصلاحات أخرى شجاعة ومسؤولة من هذا النوع، أريد فقط أن أعلمكم ببعض معاناة الطلبة اليومية التي تعرقل المسار الطبيعي للجامعة:

أولاً، مشكل المراجع والوسائل: فالمراجع غير متوفرة في كل المعاهد وإن وجدت تراها قد تجاوزتها الأحداث، لماذا لا نملأ هذا الفراغ القائم؟ لأنه لا يمكننا حتى ونحن في عصر «الأنترنت» الاستغناء عن الكتاب علاوة على أن «الأنترنت» ليس في متناول الجميع، وفيما يخص الوسائل أقتصر على ذكر مثال عن معهد اللغات الأجنبية لمدينة وهران حيث أهمل ونقل إلى مقر معهد تكنولوجيا قديم، وهو الآن لا يتوفر على وسائل بيداغوجية كالمخابر السمعية التي بقيت في الجامعة الأصلية.

أمّا المشكلة الثانية هي ملحمة - وأقول ملحمة - التسجيلات التي يعاني منها المتحصل على شهادة البكالوريا، التي تمثل جهد سنوات طويلة للتلميذ ولأولياء وجهد طاقم تربوي كبير ولكن سرعان ما تتلاشى فرحته بنجاحه حيث يفاجأ بلامبالاة من بعض الموظفين المكلفين بعمليات التسجيل وبيروقراطية رهيبة خانقة، فلنخفف من هذه المعاناة بواسطة وسائل الإعلام والمعلوماتية ونشر نمط موحد وشامل لكل مكونات ملفات التسجيل وتجنب الفوضى والارتجال.

أمّا المشكل الثالث فهو الإطعام والإيواء والنقل وهي مشاكل ليست بجديدة علينا، فالكل يعلم ما تعاني منه الأحياء الجامعية، فلنفكر في استغلال القطاع الخاص المضبوط بقوانين مثلما هو الحال لدى من سبقونا في هذا المجال، وذلك وفق ما يناسب قيمنا وثقافتنا وتربيتنا أي إنشاء نمط معين وهو عبارة عن النظام الداخلي ويخص الشابات اللواتي ليس لهن الحق في الإقامة بالحي الجامعي فيكون استقرارهن بأماكن تضمن لهن الإقامة والإطعام.

وأريد في هذا الموضوع أن ألفت نظر السيد الوزير وأذكره بمشكلة إيواء طلبة ما بعد التدرج

يقتصر عمله على حساب المعدلات فقط وتوزيع التلاميذ ولا أقول التوجيه لعدم وجود توجيه حقيقي أي توزيع التلاميذ من شعبة لأخرى؟ وينطبق كذلك هذا الأمر على مستشاري التربية وأعاونهم والسيد وزير التربية يعرف هذا جيداً، ففي وقت مضى كلفنا أناساً أخرجوا من المدارس (nous avons donné aux exclus du système scolaire, la fonction d'adjoint d'éducation!) ففاقد الشيء لا يعطيه!!

الظاهرة الأخرى دائماً في ميدان التربية الوطنية هي أننا يجب أن نتخلص من ظاهرة الاستخلاف لأن الأجيال الصاعدة أغنى وأثمن من أن توضع بين أيدي ناس يدرسون أي شيء ريثما يجدون عملاً آخر!! فهذه جريمة في حق التربية يجب ألا نتمادى في ارتكابها.

الجانب الثالث دائماً في ميدان التربية، فزيادة عن الاستشارة التي سمعنا عنها من خلال قراءتنا للصحف الخاصة باستشارة ذوي الاختصاص البيداغوجي، البيداغوجي والعلمي.. إلخ من المفتشين والمختصين، أرى من واجبنا أن نشرك أهل الميدان الممارسين منهم والمعلمين والأساتذة ولم لا أولياء التلاميذ الواعين وحتى التلاميذ أنفسهم باستعمال سبر للآراء مثلاً ونشاركهم في إعداد البرامج على كل المستويات والتوزيع المحكم للتوقيت وحذف بعض المواد لأن كلنا يعرف أننا أثقلنا كثيراً كاهل الطفل بالبرامج المكثفة خاصة في السنوات الأولى.

ومن الضروري مطابقة البرامج مع المطلوب في الامتحانات، ومما يلاحظ كذلك أن الأستاذ يتعب ويشقى طيلة سنة كاملة لتطبيق برنامج واسع شاسع غير أن المفاجأة تكمن في الامتحانات حيث يطلب من الطفل ما لم يدرسه في السنة وهذا مضيعة لجهد ذهب سدى.

النقطة الثانية عن التعليم العالي، أنا لا أتكلم عن العلم والبحث العلمي بل أترك ذلك لذوي الاختصاص ولكن أريد أن أهنئ - مثلما ذكر زميلنا الأستاذ عبد الله ركيبي - الوزارة على قرارها - إن كان

المحيط: دائما في نفس الميدان هناك ظاهرة أخرى مؤلمة وهي تشويه السكنات والعمارات التي سلمت على أساس أنها سكنات اجتماعية لكنها تحول إلى محلات تجارية وورشات ميكانيكية ومقاه... إلخ.

والأخطر من ذلك ما لاحظناه في السنوات الأخيرة هو تنصيب الطابق السفلي لكل العمارات والمتاجر.

فبدلا من أن نحارب هذه الآفات ونسهر على تطبيق القوانين التي تحافظ على رونق محيطنا أصبحنا نقنن الفوضى (au lieu de réprimer les dépassements, nous légalisons et règlementons la clochardisation des villes) فأين نحن من جمال مدننا ورونق النمط المعماري العربي والمتوسطي؟

حقوق المرأة: وأخيرا، نشكر التفاتة معدي البرنامج للمرأة حيث يعترف لها بحقوقها الإدارية والمدنية والدستورية، فهذا جميل وواقع لأننا إذا ما قارنا المكتسبات التي تتغنى بها نساء بلدان شقيقة مثل (بطاقة الهوية وحق التصويت وكفالة الأولاد... إلخ) فهي بحوزتنا ولم نسأل عليها أبدا لكن المبتغى المنشود مازال بعيدا لأن هناك فرقا بين محتويات القوانين والديساتير والواقع والممارسات الميدانية وكل ما وصلت إليه المرأة لم يسلم لها على طبق من فضة، بل انتزعتها بفرض نفسها وإثبات قيمتها وجدارتها وقدراتها والطريق لا يزال طويلا ومساهمة الحكومة تكون في محاربة الذهنيات الرجعية السلبية عبر وزارة الشؤون الدينية وبرامج وزارات الثقافة والإعلام والتربية وألح على هذه الأخيرة لأنها تتطلب الوقت والنفس الطويل لكنها أكيدة ومضمونة ونافعة.

أختتم مداخلتني هذه بقولي أنني أرفض كل الرفض مقولة «قضية المرأة» لأن المرأة ليست بقضية ولا مشكلة فهي مواطنة بكامل حقوقها وواجباتها في كل الميادين.

السيد الرئيس: لديك اقتراحات مهمة، لكن للأسف أضطر لإيقافك لاستنفادك للوقت المخصص لك،

الذين ليس لهم الحق في الإيواء بالأحياء الجامعية، فهل يعاقب الأشخاص الذين يرغبون في مزاوله دراستهم بعدم منحهم غرفا إن كانوا يقطنون بعيدا عن الجامعة؟! لقد قامت مدينة «وهران» بمبادرة جيدة حيث منحت لطلبة المعهد الطبي شققا ذات غرفة واحدة للإقامة فلماذا لا يعمم ذلك على مختلف الفروع؟.

أما مشكل النقل، فهناك بطاقات يدفع ثمنها ولكن الحافلات خيالية حيث يرونها مرة واحدة ولا يركبونها، لكونها غير مخصصة للجامعات فحسب، أين ذهبت بطاقة الطالب التي كانت تسمح له بدفع نصف تذكرة السفر ونصف تذكرة الدخول إلى المراكز الثقافية والمكتبات وغيرها من الخدمات التي كان يستفيد منها الطالب في السابق؟

أما مشكل السكن والمحيط فلقد سبقني الزملاء إلى ذكره وعليه أكتفي بملاحظات حول مراجعة النظام ومعايير دراسة ملفات طلبات السكن الاجتماعي (il faut penser à changer les critères) ... (السكن الاجتماعي):

علينا أن نراجع نظام ومعايير دراسة ملفات طلبات السكن الاجتماعي (réviser les critères d'attribution) مع محاربة التحايل على القانون، إذا رأينا انحرافا حقيقيا لبعض سكان الأحياء القصديرية الذين قد يستحدثون سكنا من هذا النوع قصد لفت انتباه السلطات والتحصل على سكن اجتماعي سرعان ما يبيع ويعيدون الكرة.

يجب في هذا السياق، الحد من هذه الظاهرة ومعاينة مرتكبيها والمتواطئين والشركاء من بعض السلطات، وللقضاء على هذا التحايل وهذه المتاجرة يستحب الرجوع تدريجيا إلى صيغة الكراء المدروس لفائدة المحتاجين (Habitation à loyer modéré étudié (HLM) au bénéfice des nécessiteux et des fonctionnaires et cadres moyens.) هناك من المواطنين الذين لم تتوفر فيهم الشروط للحصول على السكن الاجتماعي ولا هو قادر على الشراء ولا البناء.

فماذا يفعل هذا المواطن الذي لا تسمح له كرامته بمزاحمة المحتاجين؟

ثالثا العدالة: إن ثقة المواطن في العدالة مفقودة ولا يمكن استرجاعها إلا إذا تحقق ماجاء في برنامج الحكومة أولا وفي أقرب الآجال وبالأولوية وإذا كان أساس بقاء الملك هو العدل فإن هيئة الدولة تأتي من خلال عدالة ذات مصداقية والمصداقية تأتي من تنفيذ الأحكام النهائية بكل صرامة وبسرعة، والدولة تضمن تنفيذ هذه الأحكام، ولا بأس إذا تطلب الأمر أن نراجع طرق التنفيذ الحالية.

توفير كل الظروف المادية مثل الراتب الهام للقاضي وتوفير إمكانيات العمل التقنية وغيرها له، لوضع حد للاستعانة بالآخرين حتى تبقى استقلالية القضاء في منأى عن أي ضغط.

اختيار رجال تتوفر فيهم الكفاءة والأخلاق والمصداقية والنزاهة والخوف من الله.

رابعا التقسيم الإداري: حتى لا أطيل سيدي رئيس الحكومة في هذا الميدان، أرجو أن يكون بناءً على مقاييس شفافة وواضحة للشعب كافة لا على أساس دوائرات انتخابية أو على أساس نفوذ أشخاص أو مساومات كما جرى في الماضي، وأبلغك معالي رئيس الحكومة أمانة من المواطنين الساكنين، «بأفلو» بأنهم لا يريدون أن يظلموا مرة أخرى أثناء التقسيم الإداري المقبل كما ظلموا في الماضي عدة مرات، وأشير هنا إلى أن المواطنين «بأفلو» يدركون تمام الإدراك بأنهم ظلموا وظلموا إلا أنهم صبروا وصبروا وللصبر حدود، وأرجو أن تتحقق آمال المواطنين ويجازون على صبرهم بالولاية ولم لا مقر محافظة باعتبارها تتوسط جغرافيا ولايات السهوب.

خامسا التربية والتعليم: أولا أوصي بمايلي:

- 1 - البقاء على ديمقراطية التعليم ومجانيتها وتعريبه والتحذير من خصوصته.
- 2 - إعادة بعث المطاعم المدرسية نظرا للفقير وسوء التغذية الذي ظهر في المدارس.
- 3 - التضامن المدرسي للتكفل باليتامى والمحتاجين.
- 4 - الاعتناء بالمعلم ماديا لأن المعلم يعاني والتعجيل بإصدار القانون الأساسي الخاص به

وأشكر، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد القادر فوضلي.

السيد عبد القادر فوضلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، في البداية أريد أن أعبر لكم عن تهاني الحارة لكم ولطاقمكم الحكومي، وأتمنى لكم النجاح في مهامكم.

أبدأ مداخلتني بدولة الحق والقانون مثلما جاء في برنامجكم. إن ترقية دولة الحق والقانون وضمان استقرار المؤسسات واستمرارية الخدمة العمومية بالإضافة إلى اتخاذ أسس الكفاءة والاستحقاق مقياسا - مثلما جاء في البرنامج - لا بد أن نضيف لها الجانب الأخلاقي وحب الوطن والتشعب بثوابت الأمة، ولكي ننجح في ذلك يجب أيضا أن تتوفر نفس الشروط - على الأقل - في الرجال الذين يختارون لاختيار الرجال الذين تتوفر فيهم هذه الشروط، والواقع المرئي - مع الأسف - يبين أن كثيرا من الإطارات الكفوّة والنزيهة والمخلصة همشت لأنها لم تلب مصلحة هذا أو ذاك أو لم تخضع لضغوطات المافيا العمودية والأفقية وما لجنة الطعن التي أحدثها السيد رئيس الجمهورية - مشكورا - إلا دليل على احتمال وجود ظلم في العمليات.

ثانيا الإدارة: فيما يخص الإدارة التي تتميز بالبيريوقراطية والحقرة وإهانة المواطن والرشوة وعدم الكفاءة - مع عدم التعميم بطبيعة الحال - يجب ألا نبقى نطالبها من بعيد مثلما جاء في البرنامج بإصلاح نفسها والتصالح مع المواطن وعصرنة تقنياتها والشفافية في قراراتها وإنما يجب أن نحتم عليها ذلك باتخاذ إجراءات عملية صارمة لا تسمح لها باللعب بمصالح المواطنين، بل الضرب بيد من حديد لمن تسول له نفسه ذلك، والشعب ينتظر من الحكومة القيام بثورة حقيقية لإصلاح الإدارة لمدة معينة وتكون من الأولويات حتى تسترجع الدولة هيبتها ومكانتها لدى المواطنين.

ثامنا القانون البلدي والولائي: وقد سبقني الزملاء إلى ذكره، فأرجو أن يقدم في أقرب وقت لأن القانون البلدي والولائي يعطل البلديات حاليا.

تاسعا البيئة: إن البرنامج الذي قامت به المصالح المعنية لإعادة الاعتبار لغابات الحلفاء هذا المورد الاقتصادي المهم الذي تشهر به بلادنا وهو يشرف على الانقراض - مع الأسف - أقول إن مشروع البرنامج أو ما اصطلح على تسميته «بمشط الحلفاء» لم يسفر - مع الأسف - إلا على السلبيات التالية:

- 1- لم يوزع إلا على أصحاب النفوذ.
 - 2- لم يرق المقاولون أصحاب النفوذ بمشط الحلفاء وبتشغيل الشباب كما يهدف البرنامج بل هناك من اكتفى بوضع علامات على الهكتارات التي منحت ليس للقيام بالعمل وإنما لوضع التأشيرة للعون المكلف بالمراقبة والأدهى والأمر هو أن البعض أخذ المال فقط ولا أبلغ إن قلت إنه لا يعرف إلى حد الآن المكان الذي حدده إلا على الورق للعمل فيه ولا أبلغ أيضا إن قلت إن عدد الهكتارات التي دفعت من أجلها مبالغ للعمل هي أكثر من العدد الحقيقي الموجود للحلفاء.
 - 3- لم يحسن اختيار الوقت المناسب لهذا العمل فقد قضى من قام بالعمل من المقاولين على بيض الحجل وبعض الطيور الأخرى التي تبيض في هذا الوقت والحيوانات التي تلد، ولحسن الحظ (وهذه بين قوسين) فإن بعض المقاولين اكتفوا بأخذ الدراهم دون القيام بالعمل وإلا لكانت الكارثة.
- وهذه السلبيات المذكورة ترتبت عليها إشاعات من طرف المواطنين....

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد عبد اللطيف بوكعباش فليتكلم.

السيد عبد اللطيف بوكعباش: شكرا. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم. سأحاول في مداخلة هذه أن أركز على المنظومة التربوية وأن أدير الملاحظات على ثلاث

الذي يعيد الاعتبار للمعلم والمدرسة والأستاذ في المجتمع.

5- إصلاح المنظومة التربوية من حيث المحتوى وكل الجوانب التي تؤدي إلى تكوين مواطن صالح مخلص لوطنه متشبع بثوابت أمته ويدافع عنها. سادسا الصحة: أكتفي هنا بالقول إن برنامج الحكومة يقر بأن هناك تدهورا في الحالة الصحية للسكان خلال العقد الأخير وأن هناك بعض الأمراض عادت للظهور بعد أن كادت البلاد أن تقضي عليها نهائيا. كما أشير في هذا الصدد إلى أن أغلب المستشفيات في الولاية خالية من الاختصاصيين وتعاني من نقص خطير في التمويل بالأدوية والتجهيزات الطبية ونقص في التغذية الخاصة بالمرضى ويجب أن نذكر أن هناك بعض المعاملات غير اللائقة في استقبال المرضى والمواطنين لا بد من وضع حد لها كما أوصي بأن تتكفل الدولة الجزائرية بمعالجة المرضى الفقراء الذين يعانون وتتطلب معالجتهم أموالا باهظة لا يستطيعون تحملها.

سابعا توزيع الثروة الوطنية وإعادة الاعتبار للتوازن الجهوي: أحیی هنا مبادرة إنشاء صندوق خاص بالجنوب وأرجو أن يلعب دوره كما ينبغي في الجنوب ويعطي للجنوب حقه في التنمية. وأشير هنا إلى أن البلاد تتوفر على احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي وللأسف فالمواطن الجزائري يعاني في الصيف ويتعذب في الشتاء وهذا الاحتياطي العالمي تنام على أغلبيه ولاية «الأغواط» ولا تستفيد منه إلا ثلاث بلديات على مستوى الولاية من جملة أربع وعشرين بلدية وحتى البلديات الثلاث التي استفادت منه لم يعمم على أحيائها فأغلب الأحياء مازالت تعاني لحد الآن، وتجدر الإشارة إلى أن حقل «حاسي رمل» يشغل أكثر من 15 ألف عامل لم يحص منهم إلا 800 عامل من ولاية «الأغواط» حسبما جاء في جريدة الخبر الصادرة اليوم على لسان إحدى الجمعيات والقضية طرحت على رئيس الجمهورية واستنكرها باعتبارها غير عادلة.

نقاط هي:

- 1- المنهج العام وسياق التناوب،
- 2- كيفية فهم النص،
- 3- محتوى البرنامج.

أولاً: الكل يعلم أنه قد كثر الحديث عن المنظومة التربوية في حياتنا اليومية وخاصة في التصريحات السياسية والمناسبات العلمية والتربوية والثقافية وحتى المهنية، حيث وصفت بالقصور أي العجز لكونها لم تواكب التطورات العلمية والتربوية والتكنولوجية نتيجة الطرق والمنهجيات والمقاربات التقليدية المستعملة في إدارة شؤون التربية وكونها من جهة أخرى ذات أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي في عملية بناء الإنسان الجزائري والنهوض بالوطن وتحقيق التقدم الحضاري والتكنولوجي والازدهار الاقتصادي وأنا مضطر إلى أن أقول إنه رغم كل ذلك فإننا نجد - للأسف - حكومتنا الموقرة تحدثنا عن المدرسة والجامعة في صفحة ونصف الصفحة في الجزء الرابع من وثيقتها وهو الجزء ما قبل الأخير، هذا الموقع للمنظومة التربوية في الوثيقة يدل بوضوح على الأهمية التي نوليها في مخططاتنا وبرامجنا للتربية والتعليم ولبناء الإنسان ولكن سيدي رئيس الحكومة أين هي مكانة التربية والتعليم في الوثيقة؟ أما بالنسبة للنقطة الثانية والمتعلقة بفهم النص فهو يتميز بعدم الدقة والالتباس والغموض والتناقض أحيانا حيث يتحدث النص المترجم إلى العربية عن التربية الأساسية، ففي بداية الفقرة الثانية صفحة 94 تذكر: «ستظل التربية الأساسية مكفولة لجميع الشبان» كما يستمر النص في الحديث عن التعليم الأساسي تاركا بعض الغموض حيث يذكر: «وعقب التعليم الأساسي سيكون نظام التعليم متنوعا» كما يتحدث عن إحداث فروع نوعية بداية من المدرسة الأساسية للأكثر موهبة، في حين يتحدث النص الفرنسي عن ضمان التربية القاعدية وتنوع المنظومة التعليمية، كما يتحدث عن إحداث شعب تعليمية خاصة بالموهوبين المتفوقين من التلاميذ، والغريب بعد كل هذا التناقض الملحوظ في محتوى

النصين فإنهما يتحدثان عن إحداث الشعب بداية من المدرسة الأساسية، نعم هكذا قيل في النصين «بداية من المدرسة الأساسية»، ونحن هنا أمام أمرين لا ثالث لهما، إما أن المحرر والمترجم نسيا - كلاهما - بأن المدرسة الأساسية تبدأ في السنة الأولى لالتحاق الأطفال بالتعليم وهم في سن السادسة من أعمارهم، إذن فما معنى أن نقيم شعبا للموهوبين المتفوقين أم أن مفهوم المدرسة الأساسية سيتغير، كأن تكون المدرسة القاعدية لأبناء الشعب محصورة في عدد محدود من السنوات، ثم تبدأ المدرسة الأساسية لأبناء المجتمع المتميزين فتفتح في هذا المستوى مدرسة الفروع الممتازة للنخبة أو الصفوة الممتازة وسؤالي - السيد رئيس الحكومة - هو إذا كان مفهوم التعليم الأساسي واضحا معلوما للجميع، إذ يضمن لكل أبناء الجزائريين من الناحية المبدئية على الأقل تسع سنوات من التعليم المجاني، المتساوي، المتوفر للجميع بشكل واحد، فما هي هذه التربية القاعدية يا ترى؟ وكم من سنة تدوم؟ وما هو مصير أبناء الشعب الذين لن يقوموا على تخطي حواجزها؟ نريد منكم السيد رئيس الحكومة توضيحا لإزالة الغموض والتناقض لأن ذلك يتعلق بمصير الأجيال القادمة.

أما الجانب المتعلق بالمحتوى فقد كان من المفروض أن يكون هذا القسم من مداخلتي هو الأهم لأنه يتناول الأفكار المقترحة ولكن للأسف لن يكون الأمر كذلك لأنه لم يقترح علينا إطلاقا ما يستحق أن نناقشه أو نبدي فيه موقفا سواء بالموافقة أو المعارضة، كناً نظن لكثرة ما يقال ويكتب عن التعليم وأهميته وضرورة إصلاح المدرسة والجامعة وما يعد لهما من أخطاء وما يحصى عليهما من مآخذ، إن المبادئ التي يقوم عليها الإصلاح المزمع إجراؤه جاهزة وخطوطه العامة واضحة، ولكننا لم نجد شيئا من ذلك في الصفحة المعروضة علينا! وسؤالي السيد رئيس الحكومة هو أين الحديث عن الإصلاح العميق الذي لازلنا نتحدث عنه منذ سنوات من باب النقد وإحصاء العيوب وعد النقائص ولكن عند عرض

وفق إلى حد كبير في ترجمة متطلبات وآمال الشعب.

السيد الرئيس، إن عظمة أبناء هذا الشعب ووطنيتهم تظهر دائماً كلما احتاج الوطن ذلك فهاهي الأحزاب قد تخلت عن تناقضاتها المشروعة لتنصهر في حكومة واحدة هدفها تطبيق برنامج واحد زكاه الشعب بأغلبيته، وهذا تأكيد مرة أخرى على أن الجزائر قبل كل شيء ومصلحة البلاد فوق كل الاعتبارات.

لقد حدد هذا البرنامج فلسفة الحكم الذي هدفه مواصلة الإصلاحات التي باشرها فخامة السيد رئيس الجمهورية لإعادة الاعتبار إلى الدولة داخليا وخارجيا، وإعطاء دفع جديد للحياة الاقتصادية، مع تحديد الالتزامات الأخلاقية الصارمة.

إن غياب الأرقام في هذا البرنامج يعود في رأيي إلى أن هشاشة الاقتصاد الوطني وضعفه زيادة على اعتماده على مدخول المحروقات المتذبذب يحول دون وضع خطة تنموية شاملة ومضبوطة.

إن ما بذلته الحكومات السابقة وخاصة حكومة الائتلاف الثلاثي برئاسة التجمع الوطني الديمقراطي والذي نترك التاريخ والشعب يحكمنا على ما حققته تلك الحكومة من نتائج لصالح الوطن ما هو إلا بداية لوضع أسس الإصلاحات التي يفرضها التقويم الوطني والذي ستسهر حكومتكم على معالجة ما ظهر منه من نقائص على مستوى التنظيم والتطبيق.

ففي التعليم الابتدائي مثلا نجد أن كثرة المواد وعدد الساعات يوميا أصبحت حملا ثقيلًا على التلميذ الذي أصبح لا يجد حتى وقتا كافيا للعب، إضافة إلى قصر الوقت المحدد لكل مادة بحوالي 30 دقيقة. كما أن ظاهرة اكتظاظ الأقسام التي أصبحت وكأنها ظاهرة عادية وصلت حدا خطيرا حيث تجاوز 40 تلميذا في القسم في بعض الأماكن.

أضف إلى ذلك ظاهرة دمج المستويات التي لا يمكن أن يجد لها الإنسان تفسيرا أو تبريرا لا تربويا ولا بيداغوجيا حيث يدمج مثلا تلاميذ السنة الثالثة والرابعة مع بعضهم، في قسم واحد

الخطط الفعلية والبرامج العملية والخطوات المجسدة لبرنامج الإصلاح لا نجد شيئا؛ فبأي شيء السيد رئيس الحكومة نستطيع أن نفسر هذا الفراغ الذي تميز به هذا الجزء من الوثيقة؟ وقبل أن أختتم مداخلتني هذه أود أن أشير إلى أنه قد آن الأوان أن نهتم بالمنظومة التربوية من حيث الجوهر حتى لا نزيد من تعقيد وضع المدرسة والجامعة كما هو الحال وأن نتجنب الاعتماد على القرارات الارتجالية التي ساهمت بكيفية كبيرة في تدهور المدرسة والجامعة، فالإصلاحات التي لا يستشار فيما نوو الاختصاص والخبرة مآلها الفشل الدائم، وفقكم الله سيدي رئيس الحكومة في مهامكم النبيلة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد اللطيف بوكعباش والكلمة الآن للسيد منصور قواسمية، فليفضل.

السيد منصور قواسمية: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، الزملاء أعضاء هذا المجلس الموقر، أيها الحضور، السلام عليكم.

السيد رئيس الحكومة، أولا أهنيكم على هذه التشكيلة الحكومية التي يقودها شخص يتمتع بأخلاق حميدة وتجربة كبيرة يشهد له بها كل من عرفه وتعامل معه، والتي تضم كل الشرائح والاتجاهات، فمنها الطاقات المنتخبة، الشابة، الحية المتمكنة، ومنها الطاقات التي لها من التجربة والحكمة ما لا يمكن ذكره هنا، ومنها الطاقات التي أثبتت قدراتها التسييرية والسياسية عندما تحملت مسؤوليات تسيير هذه البلاد في وقت صعب تهرب فيه الكثير من المسؤولية.

ثانيا، أشكر اللجنة المصغرة من طاقمكم الحكومي التي سهرت على بلورة برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، هذا البرنامج الذي رغم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة

على شكل دفعات شهرية مع فاتورة الاستهلاك، لأن المواطن الآن لا يستطيع أن يدفع حصته مرة واحدة الشيء الذي يؤدي إلى تعطل برنامج التزود بالغاز الطبيعي أو إلغائه.

- الإعتناء أكثر بالمجاهدين وذوي الحقوق.

- برمجة البعثات الطبية المتخصصة سواء منها الأجنبية أو في إطار الخدمة الوطنية للولايات المحرومة كولايات الشريط الحدودي.

- إعادة النظر في الطرق التي تسير عليها البنوك الآن لمسايرة اقتصاد السوق.

- إعادة النظر في برمجة السكنات F1 و F2 التي أثبتت التجربة أنها لا تليق بالولايات الصغيرة بل تصلح أكثر في المدن الكبيرة.

- إيجاد حل للسكنات التي أنجزها صندوق التوفير والاحتياط في مختلف الولايات والتي لم تتبع بسبب غلائها وذلك عن طريق إيجاد آليات سهلة ومعقولة تمكن المواطن الذي ادخر من الحصول على سكن.

- إعادة النظر في قانون قروض الشباب الذي يطلب فيه من الشباب أن يدفع 15% من قيمة القرض، فمن أين يأتي بذلك وهو عاطل عن العمل؟

- الاهتمام بكل من وقفوا وقت الشدة لتبقى الجزائر واقفة، من مجاهدين وكل أبناء الوطن المخلصين.

- مواصلة الجهود على المستوى الخارجي والتي بدأها فخامة السيد رئيس الجمهورية للتخفيض من ديون العالم الثالث عامة وديون الجزائر خاصة.

- مواصلة العمل لاسترجاع هيبة الدولة لأن الديمقراطية لا تنجح إلا في ظل دولة قوية يحميها ويحرسها جيش وطني قوي.

السيد رئيس الحكومة، إن دولة القانون لا تبني إلا بتطبيق القانون ولهذا نرجو منكم الإسراع في دعوة اللجنة المتساوية الأعضاء المنصوص عليها في المادة 120 من الدستور وذلك للنظر في القوانين التي لازالت معطلة، وأنتم السيد رئيس الحكومة أعلم وأدرى بأهمية هذه القوانين في الحياة الخاصة

ويدرسهم معلم واحد في نفس الوقت وعادة ما يكون هذا المعلم متعاقدا!

إذا دققنا النظر في كل ماسبق ذكره من عوامل سنجد أنفسنا أمام مستوى ضعيف لم يتسبب فيه لا المعلم ولا التلميذ ولكن سببه-ربما- الوضع والتنظيم. أما بالنسبة للتعليم العالي، فإن القيام بالربط بين الجامعات وإعادة النظر في مختلف التخصصات وعقلنتها حسب نوعية المنطقة وعدد المسجلين من شأنه أن يعطي دفعا جديدا للجامعة.

أما فيما يخص نظام الكليات فيمكن إعادة النظر في قوانينها التنظيمية من حيث ربط الكلية بعدد معين من الطلبة وإعطائها نفس الاسم ونفس التخصصات في كل الجامعات، كما أن معدل المواد الأساسية في البكالوريا في رأيي أحسن معيار لاختيار الطلبة.

ويبقى أساس نجاح التعليم بكل مرحلة ورفع مستواه مرهونا بوضعية المعلم من الابتدائي إلى الجامعي، ومن هنا أظن أنه قد حان الوقت لنفكر بجدية وبسرعة في إعطاء المعلم مكانته المادية والمعنوية في المجتمع.

السيد رئيس الحكومة، أخيرا هذه بعض الآراء العامة التي يمكن أن تجد فيها الحكومة ما يمكن مناقشته:

- العودة إلى عقد مجلس الحكومة في بعض الأحيان في بعض ولايات البلاد كما كان معمولا به في السبعينات لدراسة المشاكل في مكانها وإيجاد ما يناسبها من حلول باعتبار أن لكل ولاية ظروفها ومشاكلها الخاصة زيادة على المشاكل المشتركة لكل الولايات.

- التفكير في طريقة لخلق مناصب عمل قارة بدل تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية.

- التفكير في إدخال مادة القانون ومادة تاريخ الحركة الوطنية وثورة 54 في كل التخصصات الجامعية.

- التخلص من نظام التعاقد في مراحل التربية الثلاث الذي كرس الرداءة.

- إعادة النظر في طريقة دفع حصة المواطن في التزود بالغاز الطبيعي والمقدرة بـ 10% كأن يدفعها

نتساءل عما إذا كان بإمكان منظومتنا البنكية مساندة التطور المذهل للأنظمة المصرفية العالمية التي أصبحت تتعامل ببطاقات الائتمان وإبرام صفقات عبر الأنترنت في الوقت الذي تستغرق عملية الحصول على دفتر الصكوك في بعض بنوكنا مدة تفوق 6 أشهر. والتقويم الاقتصادي يمر حتما عبر تنشيط وتنمية القطاع الزراعي وتحديثه ومواصلة جهود استصلاح الأراضي وتسوية مشكل العقار الفلاحي أو بعبارات أخرى تحديد العلاقة بين الأرض والفلاح. ومن جهة يعاني قطاع الصيد البحري مشاكل هيكلية ومهنية يتوجب على الحكومة معالجتها بتفعيل دور القطاع عن طريق تشجيع الصيادين الصغار والحرفيين وتنظيم سوق السمك والمنتجات البحرية ومحاربة كل أشكال الاحتكار التي تمارسها جماعة الضغط أو مافيا البحر. إنه من العار علينا ونحن في بلد أنعم الله عليه بـ 1200 كلم من الساحل أن يصبح فيه السمك من الكماليات.

أما قطاع السياحة فيماكانه كذلك أن يشكل أحد بدائل الدخل بالعملة الصعبة وأصدق مثال على ذلك ما حققته بعض الدول الشقيقة في هذا الميدان رغم قلة إمكانياتها بالمقارنة مع إمكانيات بلادنا ولذلك وجب إعادة الاعتبار للثروة السياحية التي تزخر بها بلادنا عن طريق إبرازها للسائح الأجنبي ولبعثاتنا الدبلوماسية دور في ذلك، فللجزائر من القدرات الطبيعية والتاريخية مايمكنها من احتلال مكانة مرموقة في التطور السياحي كونها تتمتع بتنوع منتوجها السياحي بدءا بالآثار التاريخية العريقة التي تبقى شاهدة على تعاقب عدة حضارات من العهد الروماني مرورا بالعهد الإسلامي وكذا المناظر الطبيعية من شواطئ وغابات وصحارٍ وما تتيحه من تطوير سياحة الاكتشاف أو ما يسمى بـ (le tourisme d'aventure) وإذا ما تم العمل في هذا الاتجاه سنصل بلا شك إلى تحقيق سياحة دائمة تضمن موارد مالية طوال السنة خلافا لما هي عليه الآن في شكل سياحة موسمية إن وجدت هذه العوامل المساعدة وحدها

والعامة.

وأخيرا وقبل أن أختتم أطلب منكم السيد رئيس الحكومة ومن طاقمكم الحكومي الالتفاتة والنظر بعين الرحمة إلى ولايات الشريط الحدودي مهد القاعدة الشرقية التاريخية لما عاناه سكان هذه الولايات ولا يزالون يعانونه من بؤس وحرمان في كل المجالات. نتمنى لكم ولطاقمكم الحكومي النجاح في هذه المهمة النبيلة، وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد. شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد منصور قواسمية والكلمة الآن للسيد الطاهر خويضر فليتنفضل.

السيد الطاهر خويضر: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إذا كانت الحكومة مدعوة إلى مواصلة تجسيد سياسة الوثام الوطني بكل أبعادها في الميدان فإن الذاكرة تدعونا جميعا إلى استحضار جهود وتضحيات كل النساء والرجال المخلصين الذين صمدوا في سنوات الأزمة وبفضل تضحياتهم بقيت مؤسسات الدولة ثابتة. ولأن تحقيق الوثام الوطني يمر بالضرورة عبر استتباب الأمن وسواد الاستقرار وتكريس العدالة الاجتماعية فإن عودة الأمن والقضاء على جذور الأزمة وأسبابها يشكل في اعتقادنا أولوية الأولويات في عمل الحكومة المستقبلي ومن هذه النقطة نستهل تدخلنا المتواضع المتضمن انشغالات أخرى، والبداية تكون من الجانب الاقتصادي.

إن سياسة الاعتماد على مداخل البترول كمورد أساسي ووحيد للعملة الصعبة أثبتت عدم نجاعتها، لذا يجب إقامة نسيج اقتصادي متوازن ومتكامل وناجع يعتمد على تشجيع الاستثمار الوطني المنتج وجلب المستثمر الأجنبي عبر وضع آليات مرنة وقواعد شفافة وتكثيف النظام المصرفي مع متطلبات العولمة. وعلى ذكر البنوك

القانون.

إن نجاح سياسة الوثام الوطني مرهون بتحقيق السلم الاجتماعي ولا يتأتى ذلك إلا بإزالة الفوارق الاجتماعية والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والعدمية الدخل ومحاربة كل أشكال الفقر والحرمان، هذه العوامل من شأنها ضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية التي تشكل حجر الزاوية للوثام الوطني وتضمن له السند الشعبي على المدى الطويل.

فيما يتعلق بالتهيئة العمرانية لا يختلف اثنان في الحكم على عمران مدننا بالفوضى حتى أصبح مثار التهمك والسخرية لدى عامة المواطنين، فالمدن تتوسع والأراضي الصالحة للزراعة تستنزف والنزوح الريفي يتواصل وانعدام التوازن في التوزيع السكاني يتعمق، فلقد حان الوقت لتقييم سياسة التهيئة العمرانية فهل حققت الأهداف المرجوة منها؟ إن الواقع يجيبنا بالنفي! لقد ساهم التوزيع غير العادل لفرص التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية إلى هجرة سكان هذه الأخيرة وتوجههم نحو المدن سعياً وراء فرص العمل والترقية التي تتيحها مناطق التمرکز العمراني ولقد أحدث هذا النزوح الاضطراري ضغطاً على المرافق العمومية وبالضرورة تدني مستوى خدماتها من جهة وانتشار البناءات الفوضوية والأحياء القصديرية وتفشي الأمراض والآفات الاجتماعية بمختلف أشكالها ومن جهة أخرى، كما يعد عامل تمرکز أغلب النشاطات على الشريط الساحلي من بين الأسباب التي أدت إلى تعميق انعدام التوازن في التوزيع السكاني. ولمواجهة آثار هذه الوضعية وانعكاساتها السلبية أضحي من واجب الحكومة انتهاج سياسة للتهيئة العمرانية تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف مناطق البلاد خاصة وأن هذا الجانب لم يحظ بالأولوية في برنامج الحكومة.

فيما يتعلق باستغلال الثروات المائية، لقد تجاوز مشكل المياه حدود الدول وأضحى انشغالا عالميا حتى إن البعض يرشحه ليكون وراء عدة

تبقى بدون فعالية مالم يواكبها استثمار في مجال الهياكل الخدمائية من فنادق ومطاعم.. إلخ، حيث يسجل في هذا الجانب عجز كبير في مختلف مناطق البلاد، ففي ولاية «تيازة» مثلاً تشير الإحصائيات إلى وجود عجز يقدر بحوالي 20 ألف سرير إلى غاية سنة 2010م وإذا ما طبقنا المقياس العالمي يمكن أن ينشئ 10 آلاف منصب شغل. وهكذا تبقى معالجة ملف الاستثمار رهينة غموض آليات الاستثمار ويبقى على الوكالة الوطنية لتطوير السياحة (ANDT) أن تؤدي الدور الذي أنشئت من أجله. إن هذا الوضع يسود ولاية ذات طابع سياحي بالدرجة الأولى فما بالك بالمناطق الأخرى مع الإشارة إلى أن حوالي 160 منطقة توسع سياحي (Z.E.T) تنتظر الاستغلال عبر الوطن، بالإضافة إلى ذلك يعرف القطاع عراقيل ناجمة عن نزاعات حول الطبيعة القانونية للعقار مما يستوجب البحث عن صيغ توفيقية بين حماية الأراضي الفلاحية والثروات الغابية التي تشملها مناطق التوسع السياحي وبين تطوير السياحة، هذه المشكلة تحتاج إلى قرارات جريئة من الحكومة لإعطاء دفع قوي لهذا القطاع.

بالنسبة للجانب الاجتماعي، فإن استرجاع هيبة الدولة يمر حتماً عبر إعادة الاعتبار للخدمة العمومية وتسخير إمكانيات الدولة ومؤسساتها لخدمة المواطنين دون تمييز ولا مفاضلة، فإصلاح جهاز الإدارة يكتسي طابع الأولوية إذ يجب التخفيف من الإجراءات البيروقراطية وتوخي عاملي السرعة والمرونة في المعاملات اليومية بين المواطن والإدارة كما يواجه المواطن صعوبات كبيرة في تعامله اليومي من جهاز العدالة تتمثل خاصة في بطء الإجراءات وامتداد آجال الفصل في القضايا وعدم تنفيذ الأحكام أحياناً، ومن جهة أخرى يجب الاعتناء بالقاضي مادياً ومعنوياً وجعله في منأى عن كل أشكال الضغط والمساومة ولنا أن نعلق آمالاً كبيرة على اللجنة المكلفة بإعداد ملف إصلاح العدالة التي بادر بإنشائها فخامة رئيس الجمهورية إلى ما يصبو إليه كل مواطن وهو المساواة أمام

وطبيعة الأراضي.

إلا أنه ورغم كل هذه الميزات لم نستطع أن نقم هذا القطاع في مجال التصدير بل عجزنا حتى عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة للنهوض بهذا القطاع في المخططات التنموية السابقة ولعل مرد هذا النقص هو سوء استخدام العقار الفلاحي وعدم نجاعة السياسات التي طبقت عليه حتى الآن، وللنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي والحيوي - السيد رئيس الحكومة - يجب الفصل في ملف العقار.

التجهيز والمياه: إن تسيير المياه من طرف بعض البلديات ونظرا لنقص الإمكانيات لهذه البلديات وكذا من طرف شركات تسيير المياه لم تستطع هاتان الجهتان التحكم بشكل فعال في التسيير مما يستوجب وضع تسيير المياه تحت إشراف مديرية الري، كما يجب إعادة النظر في قانون المياه المعمول به حاليا بسبب النقائص الموجودة فيه. السكن والتعمير:

1- للتخفيف من حدة أزمة السكن يجب على الدولة أن تستمر في سياسة المساعدات المالية التي تقدمها في إطار البناء الذاتي والبناء التطوري لكونهما ساهما في الحد من النزوح الريفي من جهة، وساعدا بعض المواطنين على ترميم وبناء مساكنهم كما أنه يجب على الحكومة أن تراعي احتياجات وخصوصيات كل ولاية في هذا المجال. 2 - تكثيف برنامج السكن الاجتماعي: ففيما يخص السكنات التي أنجزتها مؤسسة الترقية للسكن العائلي (EPLF) لم تستطع هذه الأخيرة بيع هذه السكنات بسبب غلاء ثمنها فلم يستفد منها لا المواطن ولا المؤسسة وللاستفادة من هذه السكنات يجب إما تخفيض أسعارها أو بيعها لدواوين الترقية والتسيير العقاري، وهذه الأخيرة تقوم بتأجيرها للمواطنين وفقا للقانون المعمول به، كما أنني أتساءل عن وضعية السكنات التي ينجزها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مع البلديات (CNEP-APC) فهذه

نزاعات إقليمية ودولية في المستقبل مما يجعله الشغل الشاغل للمجموعة الدولية خلال هذا القرن وما عقد الندوات الجهوية والعالمية إلا دليل على أهمية موضوع المياه كثروة استراتيجية والجزائر ليست بمنأى عن أزمة المياه وقد يكون ذلك الدافع الرئيسي من وراء إنشاء وزارة الموارد المائية غير أن هذا المسعى يجب أن يرفق بوضع خطة استراتيجية بعيدة المدى للتحكم في مصادر المياه واستغلالها وفي هذا الشأن نقترح مايلي:

- 1- البحث عن مصادر المياه وحصرها.
- 2- إسترجاع مياه الأنهار والأودية وذلك بإقامة سدود صغيرة لا تتطلب تكاليف كبيرة.
- 3- تطهير السدود الكبرى.
- 4- تحديث شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب التي أصبحت تضيع نسبة 40% من المياه المنقولة بسبب التسربات.
- 5- ضرورة تطهير ومعالجة المياه المستعملة لما تشكله من خطورة على البيئة وما تعيشه مدينة «واد» و«واد ريغ» لدليل على ذلك.
- 6- إعادة النظر في...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر خويضر وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوزار قوادي فليتفضل.

السيد محمد بوزار قوادي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكوة، زميلاتي زملائي، السيدات والسادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولاً، أتمنى النجاح والتوفيق للسيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي في مهامهم النبيلة والصعبة في نفس الوقت.

الفلاحة: تتميز الفلاحة في بلادنا بعدة مميزات مهمة وفي مقدمتها الموقع الجغرافي، خصوبة الأراضي، قلة الكثافة السكانية، تنوع المناخ

4 - عدم وجود استثمار حقيقي يعمل على امتصاص البطالة كما أن المساعدات التي تقدمها الدولة للفئات المحرومة كالمسنين والعجزة والمعوقين لا تغطي إلا عددا قليلا من هذه الفئة وللتخفيف من الأزمة الاجتماعية يجب رفع العدد الممنوح للبلديات على حسب احتياجات هذه الفئات.

كما يجب إنعاش مؤسسات الانتاج التي انبثقت عن إعادة الهيكلة باعطائها الأولوية في إنجاز المشاريع بصفة عامة والتخفيض في الجباية لمدة معينة وتسهيل القروض لهم من طرف البنوك. أما فيما يخص الوحدات الصناعية فلها تنطلق في الإنتاج ينبغي دراستها للوقوف عن كثب عن مدى نجاعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل مشاكل هذه الوحدات.

إن ولاية عين الدفلى عانت الأمرين من المأساة الوطنية مما يتعين على الدولة أن توليها اهتماما خاصا بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بها والتي عطلت آلة التنمية بهذه الولاية مما ترتب عنه تعطيل إنجاز المشاريع المبرمجة على مستوى الولاية. ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية لتحريك التنمية المحلية إلا أن ذلك يصطدم بحاجة الولاية إلى مشاريع تنموية كثيرة ومتنوعة خاصة وأن الولاية تعيد بناء ما تهدم من جهة وإنجاز المشاريع الجديدة من جهة أخرى وهو ما يتطلب دعما - السيد رئيس الحكومة - يتناسب وحجم هذه المشاريع.

تتوفر ولاية عين الدفلى على عدة سدود منها «سد دردار» ببلدية «طارق بن زياد» و «سد خرازة» ببلدية «جليدة» وقد انتهت الأشغال بهما في سنة 1984 ولكن لم يتم إنجاز قنوات الري لحد الآن، فنسأل السيد رئيس الحكومة عن مصير هذين السدين اللذين أنجزا بأموال باهظة ولم يتم استغلالهما إلى يومنا هذا؟.

وخلاصة القول، لو وفرت الدولة الإمكانيات اللازمة لإنجاز قنوات السقي - التي لم تنطلق بعد - لكانت الفلاحة في ولاية «عين الدفلى» أحسن مما

السكنات معرضة للتصدع والإنهيار والضياع دون الاستفادة منها.

أما فيما يخص توزيع السكنات ولتسهيل مهمة اللجان البلدية لتوزيع السكن الاجتماعي ولجان الطعن الولاية يجب إلغاء أو تعديل المادة 13 من القرار الوزاري رقم 07 المؤرخ في 21 فيفري 1998 . الجماعات المحلية: إن معظم البلديات وخاصة الريفية منها أصبحت عاجزة عن التكفل بقضايا المواطنين بسبب ضعف الاعتمادات المالية التي تقدمها الدولة لهذه البلديات وخاصة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية فهي قليلة جدا ولا تغطي في بعض البلديات (أجور العمال) كون هذه البلديات ليست لها أية مصادر دخل أخرى للميزانية خاصة إذا علمنا أن كل ممتلكات البلديات، السكن والمحلات التجارية التي كانت مصدرا لمداخيلها قد بيعت في إطار قانون التنازل عن أملاك الدولة، ونظرا لنقص المشاريع التنموية لهذه البلديات نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد لم تستطع مواجهة الاحتياجات المتصاعدة والمتنامية للمواطنين في مجالات السكن، الرياضة والثقافة، تصليح الطرقات وتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب..إلخ.

ولكي تلعب المجالس الشعبية البلدية دورها المنوط بها يجب على الدولة التكفل ومساعدة البلديات خاصة بالإمكانيات المادية لأن البلدية هي الخلية الأساسية للدولة والنافذة الذي يرى من خلالها المواطن دولته.

الوضع الاجتماعي: أستعرض فيما يلي بعض القضايا التي أراها مهمة وتستحق عناية أكثر من غيرها:

1 - ظاهرة البطالة التي أصبحت تمثل خطرا كبيرا على المجتمع الجزائري.

2 - الخيبة التي تعترى خريجي الجامعات بعد تكوين طويل بحيث وجدوا أنفسهم أمام أزمة البطالة.

3 - غلاء المعيشة بسبب ارتفاع المواد الأساسية ولم يرافقه ارتفاع في الأجور.

يسعني إلا أن أتقدم أمامكم ولو باختصار شديد لأعبر عن بعض انشغالات مواطني ولايتنا وبعض الولايات الأخرى ومن أهمها:

أولاً: في إطار عولمة الاقتصاد المفروضة علينا التي يجب اتباعها نرى بأن قطاع الفلاحة في بلادنا من القطاعات الاستراتيجية التي تسمح لنا بالدخول إلى الألفية الثالثة وإحراز مكانة لا تفتقر بين الدول إلا أن هذا القطاع ما يزال - للأسف الشديد - يتخبط في مشاكل عديدة من جراء التجارب المختلفة نتيجة بعض القرارات المختلفة وخاصة السياسية التي عرفها هذا القطاع منذ الاستقلال والتي أدت إلى تهديد فعلي لأمننا الغذائي.

إن الفلاحة في ولاية أدرار تركز على نظام تقليدي وحديث، فبالنسبة للنظام التقليدي فهو يعتمد على زراعة النخيل المثمر و «الفقارة» في عملية السقي، وكان يصدر حوالي 500 طن سنوياً في إطار البيع والمقايضة ويشغل حوالي 80% من اليد العاملة الفلاحية ولكن أصبح هذا القطاع في تدهور كبير نتيجة قدم شبكة السقي وغياب وسائل التمويل لتجديد وصيانة «الفقارات» وضياع عدد كبير من النخيل بسبب تعرضه لعدة أمراض أهمها مرض البيوض. ولذا نقترح - من أجل الحفاظ على هذا النظام التقليدي الذي أثبت نجاعته قروناً من الزمن - التكفل السريع بأمراض النخيل وخصوصاً البيوض من طرف الوزارة المعنية حفاظاً على هذه الثروة.

تخصيص اعتمادات وإعانات مالية من أجل صيانة وتجديد نظام السقي التقليدي أي «الفقارة» الذي نعتبره معلماً ثقافياً نتقاسمه مع بعض بلدان المشرق.

أما بالنسبة للنظام الثاني وهو استصلاح الأراضي، فقد عرف هذا النظام في البداية تطوراً هاماً في ولايتنا ويعتمد هذا النظام على زراعة الحبوب تحت الرش المحوري والزراعة المعيشية كزراعة النخيل والخضر وغيرها.

وفي إطار المرسوم رقم 97 - 483 يتم حالياً تحضير 25 ألف هكتار في إطار الامتياز وفي إطار

هي عليه اليوم.

وأخيراً أرى ضرورة إعادة النازحين إلى قراهم مع العلم أن عدداً كبيراً منهم يرغب في العودة إلى قراهم لو وفرت له الظروف المادية اللازمة وذلك لتخفيف الضغط على المدن الكبرى خاصة بلدية «خميس مليانة» وبلدية «عين الدفلى». شكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد بوزار قوادري والكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم بن عبد الكريم فليتفضل مشكوراً.

السيد عبد الكريم بن عبد الكريم: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أهنيء السيد رئيس الحكومة المحترم على توليه رئاسة الحكومة حتى وإن افتقدناكم من جراء ذلك وندعو الله أن يمد لكم يد العون للقيام بمهامكم الثقيلة والنبيلة، كما أهنيء كذلك أعضاء الحكومة.

سيدي الرئيس، إن البرنامج المطروح أمامنا يعتبر خطة عمل لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي زكته أغلبية الشعب الجزائري والذي يعبر عن إرادة راسخة لتقديم الخدمة للبلاد وللشعب عن طريق استمرارية مسار التقويم الوطني لتعزيز ما أنجز ولتصليح ما هو في حاجة إلى إصلاح ولكي تخطو الجزائر خطوات أخرى لا تزال أمامها، وللإسراع لتطلعات المواطن من أجل جعل الدولة في خدمة المواطن، يجب تدعيم العدالة لجعل القانون فوق الجميع ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية وترقية التعددية السياسية وحرية الإعلام كأداة مساهمة في الرقابة وتبليغ انشغالات المواطنين، ومن هذا المنطلق لا

برنامج لترميم القصور القديمة والحفاظ على الطابع المعماري والعمراني للمنطقة.

أما بالنسبة لقطاع الهياكل القاعدية الذي اعتبره مهما نظرا للشساعة الولاية 428 ألف كلم² ولأجل فك العزلة وتنمية المناطق الحدودية في إطار التقسيم الإداري الجديد، نقترح برمجة ولاية «برج باجي مختار» والمنطقة الشمالية «للعرق الكبير» بولاية «أدرار» وطريق «رقان - برج باجي مختار» ومطار «برج باجي مختار».

رابعا: الصحة، فيجب الاهتمام بقطاع الصحة الذي لا يزال في حاجة إلى مجهودات هامة من أجل تجسيده ميدانيا لحق المواطن في الصحة المكرس دستوريا.

وقد تم في ولايتنا بذل مجهودات كبيرة في هذا القطاع بالرغم من الوضعية الجغرافية للولاية لذا فإنه من الضروري الاعتناء بالطب الوقائي مما يتطلب وضع برنامج خاص لاقتناء سيارة الأجرة (tout-terrain) والتفكير في اقتناء طائرة صحية لفائدة الولايات البعيدة لنقل المرضى والتمويل بالمواد الصيدلانية خاصة الوقائية منها كدواء «المالريا» وخصوصا (les formes injectables) للحقن والذي لا تستطيع ولايتنا الحصول عليه حسب تصريح المسؤولين على القطاع وذلك لاحتكاره على مستوى المستشفيات الجامعية وقد سجلنا في شهر ديسمبر فقط أكثر من 40 حالة «مالريا» والتي تسببت في 4 وفيات. كما يجب التفكير في برنامج مشترك مع المصالح المعنية الأخرى من أجل الحد من تسرب المرضى المصابين «بداء فقد المناعة المكتسبة» عن طريق حدودنا الجنوبية.

خامسا: الاتصال والإعلام والثقافة، لا بد من الاعتناء بهذا القطاع وذلك خدمة للأجيال مستقبلا أخلاقيا وعلميا وتربويا، لأن المجتمع المثقف لا يتفكك ولا يذل بل يرقى ويزدهر. أما بالنسبة للإعلام والاتصال فإنه منذ حل المؤسسة المكلفة بتوزيع الصحف على مستوى الغرب لم تعد تصل إلى ولايتنا سوى الصحف العمومية التي يتكلف

الاستصلاحات الكبرى التي تشرف عليها محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية الموجود مقرها بولاية «ورقلة»، وهناك مشاريع أخرى تعرف تأخرا كبيرا انطلقت في سنة 1995م.

إن نظام استصلاح الأراضي يعرف تقهقرا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب مايلي:

1 - غياب برنامج كهرباء مخصص لمحيطات الاستصلاح.

2 - البطء الإداري بخصوص تسيير البرنامج للفلاحين المستثمرين لمحافظة الفلاحة الصحراوية.

3 - عدم فعالية نظام الحصول على قروض فلاحة خصوصا مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4 - ارتفاع تسعيرة الكهرباء بحيث نجد أن أكثر من 50% من المستثمرين تخلوا عن مرشاتهم المحورية.

5 - عدم إجراء فحوص وتحاليل معمقة للتربة قبل تسليمها للاستصلاح.

6 - حفر الآبار العميقة لم يتم بطريقة علمية واقتصادية بحيث استعملت مايسمى (les crépines) وهي غير مجدية مما أدى إلى ضياع عدد منها.

7 - ثقل فاتورة مصاريف عوامل وسائل الإنتاج الفلاحي بسبب بعد المسافة عن المدن الشمالية.

ثانيا: تربية المواشي، إن تربية المواشي مثلها مثل الفلاحة لما لها من دور في تنمية الإنتاج الحيواني الذي أصبح يعرف نزيفا مستمرا من جراء التهريب ببعض المناطق من الوطن والضياع نتيجة بعض الكوارث الطبيعية كولاية «النعامة» و«البيض» ومنطقة «تيمياون» في سنة 1995 ولذا فإننا نطالب بفتح صندوق قرض لتنمية الإنتاج الحيواني حتى يتسنى لنا الحفاظ على هذه الثروة المهمة.

ثالثا: قطاع السكن والهياكل القاعدية، تعتبر أكثر من 60% من السكنات الموجودة في ولاية «أدرار» طوبية وغير لائقة لا سيما بالقصور. فبالرغم من البرامج الموضوعية من طرف السلطات العمومية إلا أن هذا يبقى ضئيلا ولا بد من مضاعفته مع وضع

في إطار نظام التقسيم الإداري الجديد وخاصة في المناطق الحدودية والولايات الشاسعة «كتميمون»، «برج باجي مختار»، «أولف».. وغيرها. وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكركم وأتمنى لكم النجاح في مهامكم النبيلة والثقيلة في نفس الوقت ونحن متأكدون بأن النجاح سيكون حليفكم، وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم بن عبد الكريم. أستسمحكم بأخذ 10 دقائق نستريح فيها ثم نعود لمواصلة المناقشة. سيأخذ الكلمة بعدها السيد صالح قايد يليه السيد مقران آيت العربي فالسيد سليم زرمان ثم السيد الجيلالي زاوي ثم السيد حبيب دواقي وأخيرا السيد مصطفى دريوش، سنلتقي إذن بعد 10 دقائق وشكرا.

إيقاف الجلسة واستئنافها.

السيد الرئيس: إذن نستأنف أشغالنا والكلمة الآن للسيد صالح قايد فليتفضل مشكورا.

السيد صالح قايد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء أعضاء الحكومة، أيتها الزميلات أيها الزملاء أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ترتكز مداخلة المتواضعة على النقاط التالية:

- العقار الفلاحي والقضايا الفلاحية،
- الفلاحة الصحراوية،
- الري،
- الأشغال الكبرى،
- طريق الوحدة الإفريقية،
- مطار هواري بومدين،
- ميترو الجزائر وشبكة الطرقات بالعاصمة،
- وقضية العمال الجزائريين ببعض البلدان في

بها حاليا صندوق الجماعات المحلية حسب الرحلات المبرمجة عن طريق الجزائر العاصمة. أما التلفة فممنذ عام 1994م وهو تاريخ تدشين المركز، فظلت غير فاعلة، أما تغطية الأحداث فتتم عن طريق المحطة الجهوية ببشار وعليه نطلب من الوصاية إعادة فتح وتنشيط هذا المركز.

قطاع الشؤون الدينية، إن وجود الزوايا عبر مناطق «توات»، «قرارة» و«تيليكلت» كانت العامل الأساسي لتعليم القرآن الكريم ولقد حافظت هذه الزوايا والمدارس القرآنية على حماية المجتمع والسكان من أي انحراف ديني وبغض النظر عن المساعدات المالية والضعيفة المقدمة من طرف ميزانية الولاية فإن هذه المدارس القرآنية لا تتلقى مساعدات من طرف الدولة، ونحن بدورنا نطالب بأن تتكفل الدولة بإنجاز محلات داخلية وتجهيزها. أما بالنسبة لقطاع المالية والجباية فيجب اتخاذ إجراءات تحفيزية لصالح المواطنين المستثمرين والإطارات العاملة في المناطق الداخلية للبلاد حتى يمكنها أن تنمي ولذلك فإننا نرى أنه من الضروري مضاعفة الإجراءات التحفيزية وخصوصا الجبائية للمستثمرين وإعفاء المناطق الداخلية من إجراءات المرسوم رقم 93-217 المتعلق بتقسيم العقارات المبنية وغير المبنية من طرف مصالح الضرائب في حالة البيع أو التنازل وهذا للتناقض الموجود بين السعر الحقيقي للعقار والسعر المحدد للمنشور.

بالنسبة للولاية والبلديات، أقترح وجوب الإسراع في وضع القانون الأساسي للمنتخبين المحليين مع مراجعة رواتبهم بما يتماشى مع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. تحريك مشروع القانون المنظم لسلك الولاية، رؤساء الدوائر، والكتاب العامين.

تعديل قانون البلديات والولاية بما يتماشى والتطورات التي تعرفها الجزائر خصوصا في مجال التعددية السياسية والعولمة الاقتصادية. وفي إطار التقسيم الإداري الجديد لا يسعني إلا أن ألفت الانتباه إلى ضرورة تسجيل ولايات جديدة

ببلدية زدين بولاية عين الدفلى الذي أثر على السكان ونفس الانشغال بوادي الشرفة، كما تجدر الإشارة إلى الأعمال التي يراود بها ردم آبار الفلاحين ببعض الولايات تحت حجة أنها حفرت بصفة فوضوية دون تعويضهم عنها، كما لا يجب إهمال الري التقليدي بالمناطق الجنوبية للبلاد ومنها نظام الفقارة.

الأشغال الكبرى: إن الهياكل الأساسية كشبكة الطرقات البرية تعد من المؤشرات على تقدم الاقتصاد ومستوى المبادلات التجارية، والجزائر شرعت في السنوات الماضية في إقامة شبكات للطرق غير أن بعضها أهمل وقد لحق به إتلاف من جراء الإهمال كطريق الوحدة الإفريقية الذي فتح آفاقا جديدة للبلدان الإفريقية، لذا يجب إعادة ترميمه لفك العزلة على الأقل على المناطق الجنوبية.

أما مطار هواري بومدين الذي يعتبر وجه الجزائر ومرآتها على الخارج فالأشغال به لم تنته بعد رغم تدخلات أعضاء مجلس الأمة في مناقشات سابقة، والتأكيد على ضرورة الانتهاء منه، وإذا كان انشغال المواطن العادي من بين ما ينصب عليه هو النقل وتسهيل مهمة تنقله اليومية، فهذا لا يتأتى إلا بإنجاز ميترو الجزائر وإكمال شبكة الطرقات بما فيها الأنفاق والتأكيد على هذه الهياكل لأنها تمكن من تسهيل المواصلات وحل عدة مشاكل اجتماعية ومهنية.

الميدان الاجتماعي: إذا كانت الأزمة التي عاشتها الجزائر من جراء الإرهاب والتخريب قد أثرت على مناطق عديدة فإن ولاية البلدية على سبيل المثال قد تضررت بشكل ملحوظ وحطمت بها البنية الأساسية وخربت المصانع والمنشآت وعليه نقترح برامج خاصة لإعادة إعمار هذه المناطق وبعث الحياة فيها من جديد، كما نشير إلى الوضعية التي عاشها الفلاحون والتجار بالمناطق المذكورة إذ أتلقت ممتلكاتهم وهاجروا كراهية وهروبا من الإرهاب، واليوم وبفضل قانون الوثام المدني الذي جلب الأمن عادوا إلى تجارتهم وحقولهم وبمجرد مباشرتهم

سفارتنا في الخليج وفي الشرق الأوسط وفي بعض البلدان الأخرى.

في البداية أتحدث عن العقار الفلاحي الذي دارت حوله نقاشات وقدمت بشأنه أطروحات واقتراحات، وهنا يجب التأكيد على ضرورة حل هذه الإشكالية بقرار سياسي شجاع يمكن الفلاحين من الاستقرار والدولة من تحقيق الاكتفاء الغذائي والحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي.

أما الفلاحة الصحراوية، فيجب الإشارة في هذا الشأن إلى المفارقات التي تحدث في الجنوب ونقدم مثلا بالصور لما يحدث اليوم في ولايات الجنوب مثل «بسكرة» و«ورقلة» و«تمنراست» خاصة في دائرة «عين صالح» فالأضرار التي لحقت بالنخيل هي نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفية السطحية التي كانت توجه لري حقول النخيل جراء حفر الآبار الإرتوازية مما أدى إلى إتلاف آلاف النخيل وأصبحت حقول النخيل عبارة عن سبخة تغطيها الأملاح مما أدى إلى ضياع مصدر قوت غالبية سكان هذه المناطق، وعليه نطالب بإيفاد لجنة تقنية حكومية لتقييم الأضرار وفتح حوار مع المتضررين وإمكانية مساعدتهم عن طريق صندوق تنمية الجنوب.

الري الفلاحي: نظرا لأهمية المياه في الفلاحة وخاصة بمنطقة سهل متيجة، باعتبارها منطقة مسقية لاحظنا أنه بتوسيع المحيط العمراني لمحافظة الجزائر الكبرى ومدن أخرى، هناك مشاريع حفر آبار أرتوازية بهذا السهل قصد تزويد هذه الأخيرة بمياه الشرب، الأمر الذي أثر على مستوى المياه السطحية التي تتزود بها الفلاحة عامة في سهل متيجة وهذا سيؤثر لامحالة على الحوامض خاصة والأنشطة الفلاحية الأخرى عامة، فاقترحنا يندرج ضمن أطروحتين:

أولا: إقامة سدود أو تعويض الفلاحين بآبار تعويضهم عن النقص، كما أن بناء سد بني هارون قد أثر على الفلاحين بولاية ميله، لذا نقترح تعويضهم بالوسائل الضرورية لمواصلة نشاطاتهم الفلاحية والإنتاجية وكذلك الأمر بالنسبة لسد أولاد ملوك

النقطة الثانية أو الملاحظة الثانية أن هناك خلافا بين مناقشة برنامج الحكومة أمام الغرفة الأولى ومناقشة عرض حول برنامج الحكومة في مجلس الأمة، فإذا كان بإمكان الغرفة الأولى أن ترفض البرنامج ورفض البرنامج يؤدي إلى استقالة الحكومة فإن المناقشة في الغرفة الثانية لها طابع آخر وهدف آخر لذلك علينا أن نناقش الخطوط العريضة فإذا كان موقف مجلس الأمة يتلاءم مع عرض الحكومة فالحكومة تتعزز وتتقوى من الناحية السياسية ومن الناحية المعنوية، وإن كانت هناك إختلافات فالحكومة ستأخذها بعين الإعتبار عندما تجسد برنامج عملها في الميدان.

الملاحظة الثالثة هي أن عمل الحكومة لا بد أن يكون تنويجا وشرحا للعمل الميداني لبرنامج رئيس الجمهورية فالخطوط العريضة لبرنامج رئيس الجمهورية عرفناها خلال الحملة الانتخابية وألاحظ أن البرنامج كاد أن يكون عبارة عن خطوط عريضة للحكومة وكان بودي أن أرى الحكومة تلتزم أمام البرلمان بالعمل الذي ستقوم به وبزمن محدد فما هي الأشياء التي ستحققها الحكومة سنة 2000؟ وماهي الأشياء التي ستحققها قبل نهاية عهدة رئيس الجمهورية؟

الملاحظة الرابعة والأخيرة، قرأت في البرنامج نداء الحكومة للمواطنين لكي يعملوا ويلتفوا حول الحكومة من أجل نجاح البرنامج، أقول فقط إن الناس وإن الشعب وإن المواطنين عمالا، فلاحين، أساتذة، مدرسين، أطباء يعملون، منذ سنة 1962 إلى اليوم وهم يعملون، وساندوا كل الحكومات في العمل اليومي وإن كان هناك خلل وأقوله بكل أسف فهو من الحكومة، حكومة قضت سنة كاملة تسير الشؤون العامة، إذن إذا كان لابد من توجيه طلب أو نداء فليوجه للحكومة التي تنزل إلى الميدان وتبدأ من الغد لأننا لا نناقش مشروعا وإنما نناقش خطوطا عريضة، المجلس الشعبي الوطني صادق على البرنامج لتنزل الحكومة من الغد إلى الميدان لتبدأ في التجسيد وكذلك في العمل اليومي، إذن فالناس كلما توجهنا إليهم حضروا والمشكل ليس

لأنشطتهم إذ بالضرائب تتراكم عليهم طيلة السنوات الماضية رغم توقفهم عن النشاط لذا نؤكد على ضرورة دراسة هذا الملف حسب الوضعيات. هناك وضعية مأساوية يعيشها بعض الجزائريين العاملين ببعض السفارات الجزائرية بالخارج ومنهم من له أكثر من 25 سنة بالسفارات وليس له من الحقوق إلا الأجر فقط، حيث يقطنون هناك وتقطعت بهم السبل وأصبحوا غير قادرين على زيارة أهاليهم ووطنهم لذا وفي إطار الاهتمام بالجالية الجزائرية بالخارج نطالب بتسوية وضعيتهم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، إن هذه المساهمة المتواضعة ليست من باب الانتقاد ولتوضيح الاختلالات وإنما أردت بها توضيح بعض الحقائق المعيشة وتنويركم ببعض الأمثلة وإن صغرت فالجزائر أول من يعاني منها، وبما أننا نريد الخير لوطننا والنجاح لحكوماتنا والرفاهية لشعبنا إرتأينا أن نؤكد عليها وهي نزر قليل من المشاكل التي تعاني منها الجزائر وأنتم أدري بها.

وفي الختام أهنيكم والطاقم الحكومي بهذا التكليف وهذه المسؤولية العظيمة، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح والسداد في خدمة الجزائر وهذا في متناول كل جزائري يريد الازدهار لوطنه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فايد صالح والكلمة الآن للسيد مقران آيت العربي فليفضل مشكورا.

السيد مقران آيت العربي: شكرا. سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، أيتها الزميلات أيها الزملاء، أضم صوتي لأصوات المهنيين وأبدأ بأربع ملاحظات أولية.

الملاحظة الأولى أن في الجزائر نخبة من النساء المثقفات، من النساء السياسيات، من النساء القادرات على تحمل المسؤولية في الحكومة والسلطة التنفيذية بصفة عامة وأسجل بكل أسف أن حكومة السيد بن بيتور خالية ولو من وزيرة واحدة.

القطاع، فالكمل يتفق بالفعل على أن الصحة لم تخل من المرض بسبب ارتباطها بالوضعية الاجتماعية، وتبقى الخدمات التي يقدمها القطاع بعيدة عن طموحات وتطلعات المواطن رغم الجهود المبذولة والإمكانات المسخرة ماديا وبشرياً ورغم الإصلاحات التي أجريت من أجل توفير العلاج للجميع وتحسين نوعيته، لكن الواقع الميداني مغاير للغايات المنشودة نظراً للفوارق في التغطية الصحية بسبب الاختلالات الموجودة ونذكر منها مايلي:

1 - التسيير: الملاحظ أن هناك عدم تناسب بين الموارد المالية المتاحة مع النفقات والنتائج المحصلة بالنظر إلى الأهداف المسطرة. وعليه فإننا نرى أن المشكل يكمن أساساً وفي العمق في التسيير فالمسير يجب ألا يكون مجرد آلة لصرف الأموال، بل ينبغي أن يتكيف مع أساليب التسيير الحديثة علماً أن هناك أساليب تسيير خاصة بوضعيات الأزمة والندرة ولذا عليه أن يتسم بروح المبادرة والابتكار معتمداً في ذلك على بعض المؤشرات الهامة التي تسمح بتحسين المردود رغم قلة الإمكانيات منها:

أ - المدة المتوسطة لإقامة المريض في المستشفى.

ب - نسبة المكوث واستغلال الأسرة.

ج - متوسط التكلفة لمجموعة متجانسة من الأمراض.

وكل هذه التدابير لا تتحقق إلا بوجود نظام إعلامي صحيح وتحسيني يرتكز على محاسبة تحليلية لمعرفة التكاليف والاستغلال العقلاني والفعال للإمكانات المتوفرة.

د - ضمان مشاركة وتقبل مسيري القطاع لهذه الإجراءات والأساليب بتكوين مستمر وترقية مادية ومعنوية.

إن الممول الرئيسي لقطاع الصحة هو صناديق التأمينات ولاسيما الضمان الاجتماعي لذا لا بد من ترقية دور الرقابة الصارمة من طرف هذه الهيئات على استخدام الأموال الممنوحة من طرفها.

الاحتياطي ممكن العمل به في الجنايات في بعض الجنح مثل المخدرات وأعمال العنف والأعمال الإرهابية والتخريبية بصفة عامة، أما الباقي فينبغي أن يمنع القانون اللجوء إلى الحبس الاحتياطي لأنه إذا تركنا القضية لتقدير القضاة فالقاضي إنسان وقد يتعسف وقد يخطئ في التقديرات.

بالنسبة للإدارة: أرى أنه لا بد من خلق توازن بين المنتخبين وبين الإدارة والدولة فتقوية دور المنتخبين من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، لكن تقوية دور الدولة على المستوى المحلي من حيث حفظ النظام والأمن لذلك فهناك صلاحيات أسندت للمنتخبين ينبغي أن تسند لأعوان الدولة مثل التكفل بالقوائم الانتخابية وقوائم الخدمة الوطنية وكذلك سجلات الحالة المدنية ونسمح للهيئات المحلية أن تقوم بالمراقبة وليس العكس، إن رئيس الإدارة المحلية هو الوالي ولا بد أن نضع قانوناً أساسياً للوالي يحدد كفايات التعيين وكيفية ممارسة الوظيفة والاختصاصات لكن هل يمكن للبرلمان أن يمنح قانوناً أساسياً للوالي...

السيد الرئيس: أشكر السيد مقرر آيت العربي وأحيل الكلمة إلى السيد سليم زرمان فليتفضل.

السيد سليم زرمان: شكراً سيدي الرئيس. السيد المحترم رئيس مجلس الأمة، السيد المحترم رئيس الحكومة، معالي السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي الأفاضل، الحضور الكريم. يسعدني بدوري أن أهني السيد رئيس الحكومة على تعيينه على رأس الحكومة الجديدة. بعد إطلاعي على برنامج الحكومة المعروض علينا فإنني أثنى ما ورد فيه من تشخيص وتشريح للوضعية العامة للبلاد في مختلف الميادين وخصوصاً في المجال الاجتماعي الذي سوف يكون موضوع مداخلتي التي تتضمن بعض الاقتراحات والملاحظات.

أولاً: قطاع الصحة؛ لما يكتسبه من أهمية إنني أتفق تماماً مع المعاينة التي أجراها البرنامج لهذا

الصحية (le secteur sanitaire).
و - الاكتفاء بمستشفيات صغيرة تتكفل بالعلاج الصحي القاعدي والوقاية.
2 - التمويل: بالنظر إلى تمويل القطاع الصحي يتم بنسبة 60% من طرف صناديق التأمينات ولاسيما الضمان الاجتماعي والكل يعرف أن الصندوق يمر بأزمة خانقة تتمثل في عجز مالي مزمّن لأسباب معروفة قد تؤدي به إلى الإفلاس الشيء الذي ينعكس عاجلاً أو آجلاً سلباً على قطاع الصحة ولذا أصبح من الضروري التفكير في مصادر أخرى للتمويل.

3 - السياسة الوطنية في مجال الأدوية: يمكن اعتبار الدواء المشكل الأساسي والجرح الدامي لقطاع الصحة، بحيث يتسبب في حوالي 70% من مديونية المستشفيات ويكلف الدولة 500 مليون دولار سنوياً لاستيراده من الخارج دون أن يحل المشكل ولهذا يمكن معالجته بالجوء:

أ - إلى الاستثمار في مجال صناعة الأدوية محلياً لا كما هو معمول به حالياً حيث إن الاستيراد يطغى على الإنتاج الوطني.

ب - إعادة النظر في القائمة الوطنية للأدوية بهدف تضييقها وتحديثها، مع إلغاء بعض الأدوية الثانوية والتي تعرف بالترفيهية (medicaments de confort)
ج - إستعمال وتعميم الدواء المعروف بالجينريك حتى بالنسبة للاستيراد لأنه يتصف بنفس النجاعة وبتكلفة أقل.

د - تشجيع وتدعيم ندوات الإجماع (les conférences de consensus) من طرف الصحة والحماية الاجتماعية والتي تؤدي إلى توحيد طريقة العلاج مما يسفر على تحقيق علاج ناجع ونوعي وبتكلفة أقل.

هـ - كما لا يفوتني سيادة رئيس الحكومة أن أذكر بأنه مهما كانت الجهود المبذولة على مستوى كل الجوانب التي تم التطرق إليها فإن كل ذلك يبقى غير كاف إن لم نأخذ بعين الاعتبار عاملاً آخر لا يقل أهمية ولا يكلف شيئاً يتعلق الأمر بأنسنة الهياكل (l'humanisation des structures et de l'accueil) مع إدخال المزيد من المعاملة الإنسانية وحسن

2 - تنظيم القطاع: إن تنظيم قطاع الصحة أصبح في رأينا لا يلائم متطلبات المرحلة الحالية وحقن الوقت للتفكير في إعادة النظر فيه، فالمطلوب ليس إنشاء وبناء هياكل صحية جديدة بل الرفع من مردود وحسن الاستغلال لما هو موجود ولا يخفى على أحد أن هناك تضخماً هائلاً للهياكل وتكلفة تسييرها تلتهم نصيباً هاماً من الأموال (65% من الميزانية تذهب إلى أجور العمال) وعليه فإن مراجعة الخريطة الصحية الوطنية تفرض نفسها وهذا بوضع يستجيب لضرورات تحقيق الحق الدستوري في الرعاية الصحية للجميع.

ومن أجل تجسيد هذا المبدأ يجب اتخاذ إجراءات مستعجلة في هذا الإطار منها:

أ - فتح حوار حول المنظومة الصحية بحيث يتم تناولها من زاوية كيفية تحقيق تطابق بين الوسائل والاحتياجات.

ب - تفادي المركزية المفرطة في اتخاذ القرار لتحسين المردود، لأن المركزية تؤدي إلى الجمود وخلق فوارق وإلى قتل روح المبادرة وبالتالي إلى عدم النجاعة والفعالية.

ففي رأينا أن تفعيل التنظيم الإقليمي (la régionalisation) بمفهومه الواسع والحقيقي يسمح بنقل الصلاحيات والسلطات من المركز إلى الجهة.

ج - التفكير في إنشاء أقطاب الكفاءة والتخصص مع إعطائها كل الإمكانيات المادية البشرية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- العلاج من المستوى النوعي والعالي.
- التكوين حسب الاحتياجات والاختصاصات.
- البحث التطبيقي الملائم.
وهذه التدابير تخص فئة من المراكز الاستشفائية الجامعية التي يستحسن إعادة النظر في انتشارها وفي عددها.

د - إنشاء مستشفيات جهوية تسند إليها مهمة العلاج والعلاج فقط في مختلف الاختصاصات.

هـ - إلغاء أو التخلي عن ازدواجية الهياكل الصحية في المدن التي توجد بها مراكز جامعية أو مستشفيات جهوية والإجراء يخص «القطاعات

الأسباب التي أجهضت التدابير المتخذة هي التماطل الإداري، كثرة الهيئات المتداخلة، إزدواجية عملها على المستوى المركزي والمحلي، زيادة على العراقيل البنكية والمالية.

لقد حان الوقت للتفكير في تفعيل سياسة واضحة في مجال التشغيل تعتمد على تحرير المبادرات في إنشاء المؤسسات واللجوء إلى تبسيط الإجراءات في مجال الاستثمار الوطني مع ضمان الحزم في مجال الرقابة على إنجاز المشاريع التي تسمح باستيعاب اليد العاملة لتفادي الانعكاسات السلبية على المجتمع.

وفي هذا الإطار فإننا نرى أن المبدأ القائم بنهضة الأوطان بأبنائها، يمكن تطبيقه على بلادنا، لهذا يتوجب تشجيع الاستثمار الوطني المقيم أو الموجود في الخارج لأن هذا يبقى الضمان الأكيد لانطلاقة نوعية في المجال الاقتصادي وبالتالي القضاء على البطالة، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليم زرمان والكلمة الآن للسيد جيلالي زاوي.

السيد جيلالي زاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله، أما بعد، يسرني بمناسبة عرض برنامجكم على مجلسنا الموقر أن نهنئكم وطاقمكم - الذي يتكون من رجال أفاضل - على تعيينكم على رأس هذه الحكومة التي نتمنى لها التوفيق والنجاح في المهمة الموكلة لها.

ونتشرف بالسيد أحمد بن بيتور، والسيد محمد شريف عباس، باستقبالهم في هذه الجلسة الكريمة، بعدما كنتم ضمن هذه العائلة الموقرة.

سيدي رئيس الحكومة، إن عرض برنامجكم يأتي في ظروف متميزة تتمثل أساسا في إصدار قانون الوئام المدني، الذي نسعى من خلاله ونتمنى أن

الاستقبال من طرف أعوان القطاع بالنسبة للمريض خاصة وكل مواطن عامة الشيء الذي تفتقر إليه الكثير من المؤسسات الصحية مع كل أسف.

ثانيا: قطاع الضمان الاجتماعي: إن قطاع الحماية الاجتماعية يعرف مشاكل عويصة وعجزا ماليا مفرطا ويعود ذلك إلى:

- عدم تحصيل الصناديق على مستحققاتها:
- نفقات التسيير الباهظة واللاعقلانية.
- النقص المستمر في عدد المؤمنين لأسباب معروفة عند الجميع.
- عدم التصريح بالنشاط من طرف بعض أرباب العمل.

- المنظور الحالي لبعض الخدمات.
- تقويم ومعالجة هذه الوضعية يتطلب في رأينا القيام بما يلي:

- دراسة محاسبية للصناديق تسمح بتطهيرها.
- إعادة هيكلة القطاع.
- وضع نظام تشريعي وتنظيمي صارم لتحصيل مستحققاتها.

- التفكير في قانون أساسي خاص بالصناديق وكيفية تسييرها.

- مراجعة كيفية التعامل مع بعض الخدمات مثل «المعالجة بالمياه المعدنية» التي أصبحت تكتسي طابعا سياحيا أكثر منه طبيا وكذلك تعويض الأدوية.
- ثالثا: التضامن الوطني: نظرا لأهمية القطاع في المرحلة الحالية، ينبغي وضع استراتيجية تضامن واضحة تركز على آليات بعيدة عن المناسباتية والظرفية تؤدي إلى تحديد صفة تدخل الدولة وبقية الهيئات الاجتماعية والمدنية الأخرى.

- رابعا: قطاع العمل: الكل يعلم أن البطالة في تفاقم ولم يتم التحكم فيها بعد رغم المجهودات المبذولة باتخاذ إجراءات في ميدان الشغل لفائدة الشباب مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، القروض المصغرة، عقود ما قبل التشغيل، الشبكة الاجتماعية، الصندوق الوطني للبطالة.

فانتشار البطالة وهشاشة سوق العمل هي الأسباب الرئيسية للأزمة الاجتماعية، ومن بين

ثانيا: إنجاز سد «عين فراح» وسد «كشوط» الموجودين بولاية معسكر، حيث الدراسات جاهزة منذ مدة ولا يكلف المشروعان ميزانية ضخمة بحكم موقعهما الطبيعي، هذان المشروعان سوف يعودان بالفائدة لا محالة على سكان عين فراح ووادي الأبطال الذين يعانون فقرا مدقعا.

وللعلم، فإن سد «قرقار» انطلق في إنجازه يوم فاتح سبتمبر 1998 بقرار من السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة آنذاك وهو مشكور على ذلك، ونتمنى ألا يتوقف المشروع نظرا لأهميته وانعكاسه على حياة المواطن والقطاع الفلاحي.

ولالإشارة، فإن تحقيق هذه المشاريع التي ذكرتها باستطاعتها توفير حوالي 20.000 منصب شغل - وأنا مسؤول على كلامي - وباستطاعتها القضاء على البطالة والفقر اللذين تعاني منهما جميع بلديات ولاية معسكر، وتوفير الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الفلاحية مثل الحوامض والكروم والزيتون والخضروات، التي كانت فيما مضى تصدر من هذه المنطقة إلى الخارج، نظرا لجودتها ونوعيتها.

أما بالنسبة لسهل «هبرة» (محمدية - سيق)، فإن قنوات السقي التي يعود تاريخ إنجازها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، فإنها غير صالحة تماما، لذا يجب الإسراع في ترميمها أو تجديدها لأن هذا السهل يتوفر على مساحات كثيرة من الأشجار المثمرة كالحوامض والزيتون بالإضافة إلى أنواع مختلفة من الخضروات، أذكر على سبيل المثال دائرة المحمدية التي كانت تتوفر على حوالي 10.000 هكتار من الحوامض وتقلص هذا العدد إلى حوالي 1000 هكتار فقط، كما هو الشأن بالنسبة لبساتين الزيتون بسبب انعدام المياه وارتفاع نسبة الملوحة.

ونعلم السيد رئيس الحكومة أن كل المعطيات والدراسات متوفرة ضمن ملف القطب الفلاحي لولاية معسكر وهو موجود لدى رئاسة الحكومة، نرجو وضعه حيز التنفيذ.

تعودنا أيها السادة والسيدات أن نضع حساباتنا لميزانية الدولة على موارد البترول كأمر هذا الأمر

يساهم في إرساء دعائم الأمن والاستقرار والهناء على ربوع بلدنا العظيم.

كما أن برنامجكم هذا يأتي في ظروف اقتصادية تتطلب الدعم وتوفر سبل الرقي لها، حتى تخرج بلادنا من الضائقة الاقتصادية التي طبعها سنين طويلة.

سيدي رئيس الحكومة، إن نجاح أي برنامج سياسي حكومي، مرهون بتجنيد كل الطاقات الفاعلة المخلصة وتعبئة كل الموارد البشرية والمادية، إننا متيقنون بأن الإرادة الطيبة التي تطبع حكومتكم لكفيلة بأن تستقطب حولها كل الفعاليات الخيرة والنزيهة، إنجاحا لمسعى التقويم والإصلاح الذي ننشده جميعا.

سيدي رئيس الحكومة، إن مساهمتي في إثراء برنامجكم تنحصر في المحاور التالية: بادئ ذي بدء ننوه بإنشاء وزارة جديدة ألا وهي وزارة الموارد المائية، التي تطلع إليها الجميع منذ أمد بعيد.

فأزمة المياه أزمة عالمية، تسخر لها كل الدول - لاسيما الدول العظمى - أموالا باهظة قصد التحكم في هذا المورد النفيس، إن إنشاء هذه الوزارة لقرار حكيم سيجنب بلدنا ويلات اندثار وشح هذه الطاقة الحيوية التي جعل الله منها كل شيء حي، وفي هذا الإطار أذكر إن نفعت الذكرى أنه سبق لي أن قدمت بعض المقترحات والأفكار يوم 30 مارس 1998 أمام حكومة السيد أحمد أويحي وكررتها أمام حكومة السيد إسماعيل حمداني يوم 27 جانفي 1999 وأخيرا أمام وزير المالية يوم 13 ديسمبر 1999، وتتمثل هذه المقترحات والأفكار فيما يلي:

الفلاحة والري: ها أنذا أسلم ملف معسكر إلى السيدين وزير الفلاحة ووزير الموارد المائية.

أولا: تحويل مياه سد «قرقار» إلى مدينة وهران للشرب ومدينة المحمدية لسقي سهل الهبرة (سيق) وتخصيص مياه سد «ويزغت» الموجود بولاية معسكر، الذي يزود حاليا منطقة أرزيو ووهران لسقي سهل غريس الذي يعتبر من السهول الخصبة في الجزائر.

حتى يضطلعوا بمهمتهم النبيلة المتمثلة في تربية نشء صالح يعاين عصره ويخدم وطنه وأمته.

الصحة: إن مستشفى وهران يعتبر من الهياكل الاستشفائية الكبيرة والهامة بالغرب الجزائري فهو يستقبل أعدادا هائلة من المرضى. وهو يقوم بواجباته حسب الظروف الموفرة له، ومعلم استشفائي بهذا الحجم لا يخلو من انتقادات، وحتى نخفف الضغط على المستشفى الجامعي لوهران لا بد من استحداث هياكل استشفائية هامة بباقي ولايات الغرب الجزائري.

وفي هذا النطاق، أقدم استفسارات عن البعثة الطبية الصينية التي من المفروض أن تبعث إلى معسكر؟

أطلب مسح ديون البلديات التي تعاني مشاكل كثيرة ومختلفة، خاصة أن المجالس الشعبية البلدية الحالية ليست مسؤولة عن هذه الديون التي ورثتها.

وفي الأخير أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على مشاعركم الطيبة نحو أعضاء مجلسنا، كما أتمنى لشخصكم الكريم العزة والصحة لتتمكنوا من القيام بمهمتكم الجديدة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات لصالح الوطن والمواطن، مع يقيني بأن كفاءتكم العالية وسمتكم المشرفة ونضالكم الدائم في خدمة الوطن والدولة كإطار عال ستمكنكم من تحقيق النجاح المرجو. وفقكم الله لما فيه صالح البلاد والعباد وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيلالي زاوي والكلمة الآن للسيد حبيب دواقي.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

محتوم، والكل يعلم أن الجزائر كانت يوما حية قائمة معتمدة على نفسها قبل اكتشاف البترول.

- أين صادرات الحوامض التي كانت تفوق مئات الآلاف من الأطنان في منطقة المحمدية وحدها؟

- أين مداخيل الكروم والزيتون والخضر والفواكه والمواشي التي كان يزخر بها سهل «غريس»؟

وأتساءل عن مشروع تشجير جبال بني شقران الذي هو بمثابة رئة الغرب الجزائري فيما يخص الأوكسجين، وهذا ما افتقدناه بسبب تهميش الفلاحة مادامت الآبار تدر البترول والغاز.

فيما يتعلق بالميدان الفلاحي بصفة عامة، يجب على الدولة أن تغير نظرتها لهذا القطاع، وأن تقدم مساعدة حقيقية للفلاحين ولا سيما بمسح الديون وتخفيض أسعار عوامل الإنتاج.

وفي هذا المجال، نؤكد أن عدم تسليم عقود الملكية للأراضي لن يسمح إطلاقا بتطور هذا القطاع وترقيته. إن تسوية الوضعية القانونية للعقار الفلاحي، بتمليك الفلاحين، لهو الخطوة الأولى نحو انطلاقة فعلية وواعدة لهذا القطاع الحساس الذي نبني عليه كل الآمال في التقدم والازدهار.

سيدي رئيس الحكومة، لقد كنت في السنة الماضية قد طلبت إنشاء متحف تاريخي وطني بمدينة معسكر وقد صادقت حكومة السيد أحمد أويحي على هذا المشروع ولكن بقي هذا المشروع على حاله، كما طالبت بإنشاء مدرسة للشرطة بمعسكر ولا زال هذا المطلب لم يحقق، لذا نرجو أن تأخذ حكومتكم هذا المطلب بعين الاعتبار حتى يخفف الضغط على مدرسة الشرطة بسيدي بلعباس، وبالتالي نربط ماضي معسكر بحاضرها، حيث كانت معسكر قلعة لتكوين الجيوش عبر العصور.

التربية: وفيما يخص قطاع التعليم والتكوين، فإنه من نافلة القول إن بناء الوطن يمر عبر تعليم وتثقيف أبنائه وتكوينهم التكوين السليم، الذي يستطيعون بموجبه رفع التحديات المفروضة عليهم بحكم التطور العلمي والتكنولوجي الرهيب.

وهنا يجب إيلاء عناية خاصة بالمربين (أساتذة ومكونين) وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية

الذين سقطوا في ميدان الشرف ومكنوا الوطن من البقاء وفيما لروح ثورة نوفمبر الخالدة وأن نذكر بفخر واعتزاز مجهودات وتضحيات جميع أسلاك الأمن وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وجميع المخلصين الذين وقفوا وصمدوا خلال سنوات طويلة وصعبة في مواجهة الدمار والجريمة، لذلك نحن ندعم الحق المشروع للدولة في استعمال قوة القانون للتصدي لكل من تسول له نفسه المساس بامتلاكات المواطنين وسلامتهم ولجميع من اختاروا طريق الانتحار والوقوف ضد وطنهم.

إن الوثام المدني كمسعى سيمكن من تدعيم وتعزيز دولة القانون والمساواة ويفتح أيضا المجال لإنعاش وطني حقيقي يمكن من تحسين الأوضاع الاجتماعية للمحرومين وذلك بتعبئة كل القوى الحية للبلاد، كل في منصبه وهو الجهاد الأكبر، جهاد البناء والتشييد وهي تعبئة وطنية واسعة وراء برنامج السيد رئيس الجمهورية.

السيد رئيس الحكومة، الكل يعرف بأن القطاع الصحي يعيش أوضاعا صعبة ولا ننسى بأن هذا القطاع قطاع استراتيجي لما له من أهمية فيما يخص التنمية الشاملة. فإذا أردنا أن نطبق المقولة المشهورة «العقل السليم في الجسم السليم» وأن نكون الإنسان الجزائري القوي، فإنه لا بد من مراجعة المنظومة الصحية ودواليها وإعادة تنظيمها تنظيما محكما.

وللوصول إلى هذه الغاية فلا بد من إدخال تعديلات على الخريطة الصحية للبلاد قصد جعلها فعالة من حيث إعادة توزيع الوسائل البشرية وتنظيم الهياكل الاستشفائية وفي هذا المجال فإننا نقترح إنشاء منصب مدير جهوي للصحة يشرف على نشاط المدراء الولائيين للصحة وينسق مع القطاعات الأخرى المعنية بالصحة كالضمان الاجتماعي والتضامن والحماية الاجتماعية والتربية والداخلية.

إن القطاع الصحي يعاني من عدة نقائص عملية وتقنية نذكر منها:

يعرف العالم هذه السنوات الأخيرة وهو يستقبل الألفية الثالثة وضعا اقتصاديا وماليا صعبا، فقد مست الأزمة كثيرا من الدول النامية.

إن تدهور أسعار المواد الأساسية وخصوصا النفط والغاز أثر سلبا على النمو الاقتصادي للبلدان المنتجة لهذه المواد ومنها الجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة الدول النامية.

إن هذه الأزمة الاقتصادية قد زاد من حدتها ثقل المديونية وكلنا نعرف أن الجزائر تدفع 5 ملايين دولار في كل سنة، وستواصل دفع هذا المبلغ لعدة سنوات أخرى. زيادة على ذلك فإن الوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد منذ عشر سنوات تقريبا، زادت في تأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي، لذا فإنه يجب أن نعتني بهذه الحقائق التي لا مفر منها ونحن ندرس برنامج الحكومة الجديدة.

سيدي رئيس الحكومة، قبل الدخول في مناقشة البرنامج نعبّر عن ارتياحنا العميق للنتائج الإيجابية التي توجت مسعى الوثام المدني وهو المسعى الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية، واستجاب له الشعب الجزائري بقوة يوم 16 سبتمبر 1999.

كما نرحب بالقرار الشجاع والمسؤول المتمثل في المرسوم الرئاسي المتضمن إجراءات العفو الشامل لفائدة جماعة من المغرر بهم اختاروا العودة إلى شعبهم وذويهم.

وهذه كلها انتصارات حققها خيار الوثام المدني الذي نرى فيه الحل الوحيد للأزمة الوطنية.

وتعد هذه الانتصارات مكاسب مشروعة للشعب الجزائري يعزز من خلالها حظوظ نجاح التقويم الوطني في اتجاه تدعيم الأسس الثابتة للدولة الجزائرية من خلال الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الشامل واستتباب الأمن وتدعيم الاستقرار وهي شروط لا بد من تضافرها للسير قدما في النهج السليم واسترجاع مكانة الجزائر في المحفل الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة، أيها السيدات والسادة لأنحني بخشوع وإجلال لأرواح شهداء الواجب

السيد مصطفى دريوش: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة الفاضل، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أشارك زميلاتي وزملائي الأعضاء في مناقشة مشروع الحكومة ببعض الأفكار والملاحظات حول الجزء الثاني من هذا البرنامج والمتعلق بأسلوب الحكم الرشيد، وأود ألا أكرر ما جاء في مضمون تدخلات الزملاء وأن أتناول موضوعاً أرى أنه لم يعط له القدر الكافي من الاهتمام.

إصلاح الإدارة: إن الحكم الرشيد الذي يرمي إليه برنامج الحكومة يستجيب للطموحات المشروعة للمواطن الجزائري ويرمي إلى مواصلة ترسيخ مبدأ الديمقراطية واللامركزية، حيث إن هذه الأخيرة يجب أن تتجسد عن طريق مراجعة وإصلاح قانوني البلدية والولاية.

يعتبر إصلاح الإدارة بصفة عامة والجماعات المحلية بصفة خاصة من القضايا المستعجلة التي لا يختلف حولها اثنان بحيث يجب أن يضمن لها تكييف الإدارة مع توسيع صلاحيات الجماعات المحلية، بحيث أن مراجعة وإصلاح قانوني البلدية والولاية الذي يعتبر إجراء سياسياً وإدارياً في نفس الوقت يجب ألا يكتفي بالتعرف على الواقع المحلي فقط بل يجب إنجاز مخطط حقيقي لإنقاذ وإعادة ترتيب وتثمين وتحديث الإدارة.

يجب أن يرمي هذا الإصلاح لإشراك أكثر للجماعات المحلية المنتخبة في الحالات التالية: التنمية: تحديد واختيار برامج التجهيز والاستثمار ومراقبة تنفيذها.

التهيئة العمرانية: إستشارة المنتخبين في كل المشاريع المراد إنجازها وإشراكهم في اختيار النشاطات المراد القيام بها في هذا المجال لأن إهمال ذلك في السابق خلق وضعيات مأساوية قد لانتمكن من تصحيحها الآن حيث إن هذه الاستشارة تعتبر حافزاً لإشراك وتحميل المسؤولية للمنتخب

- التوزيع الفوضوي للإطارات الطبية لهذا القطاع الحساس عبر الوطن بحيث نلاحظ تركز الإطارات الطبية في المدن وإهمال المناطق المحرومة والجنوبية، يضاف إلى ذلك التسيير السيء للهياكل الطبية والاستشفائية التي هي في حالة مزرية وتفتقر أحياناً إلى أدنى الوسائل الأساسية.

ولهذا السبب فإننا نناشد المعنيين بهذا القطاع بالشروع في أسرع وقت ممكن في عملية إحصاء شامل لهذه الهياكل وتشخيص المشاكل الخاصة بكل قطاع من قطاعات الصحة العمومية والخاصة وهذه بعض الملاحظات:

- إن العتاد الطبي يحتاج إلى تسيير محكم وصيانة مستمرة وحتى يتم التحكم في تكاليف العلاج وتقليص التبعية في مجال التجهيزات والمواد الصيدلانية.

- وكذلك تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف والتضامن في الحصول على العلاج وتطبيق مبدأ مجانية العلاج في الإطار القانوني خاصة تجاه فئة المحرومين.

- التكفل بالطب المدرسي بكل أبعاده.

- التكفل بالرعاية الطبية للمحبوسين في مراكز إعادة التربية. وأما من ناحية التكوين فلا بد أن يركز برنامج الحكومة على التكوين المستمر الإجمالي للأسلاك الطبية تماشياً مع التطور التكنولوجي (بنوك المعطيات الطبية)، وكذا تطوير منظومة الإعلام الصحي والحرص على تطبيق القواعد الأساسية لأخلاقيات المهن الطبية.

وما أختتم به تدخلتي هذا هي تمنياتي الخالصة بالتوفيق والنجاح لأعضاء الحكومة الجديدة التي ينتظر منها المواطن الجزائري الكثير في ميادين السلم والوثام والرفاهية والعدالة وترقية دولة القانون وفي الأخير أشكركم على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد حبيب دواقي والكلمة الآن للسيد مصطفى دريوش فليتنفضل.

قانون الوظيفة العمومي وتكييفه مع الظروف الحالية ولاسيما أن هذا القانون يمس شريحة كبيرة جدا من أعوان الإدارة الذين يعملون في الخفاء ويتعرضون لصعوبات كثيرة وكبيرة في شتى المجالات.

كما يجدر الذكر هنا مرة أخرى، وكلما استلزم الأمر بالقانون الأساسي لسلك الولاية وكما هو معروف فإن هذا القانون شرع فيه في بداية الثمانينات ولم ينجز لحد الآن رغم ضرورة إصداره لأنه يهم سلكا من أهم أسلاك الدولة وممثليها على المستوى المحلي وهم الولاة والأمناء العامون للولايات ورؤساء الدوائر وغيرهم والذين يشكون من عدم وجود معايير مكتوبة ومتفق عليها في الترقية والعزل... الخ أرجو التعجيل بإعداد هذا القانون الأساسي على غرار ما قامت به بعض القطاعات الأخرى مثل الخارجية والعدل وغيرها.

سيدي رئيس الحكومة الفاضل، في الوقت الذي كان من المنتظر أن تنشأ وزارة خاصة بالتهيئة العمرانية نظرا لطابعها الاستراتيجي، لاحظنا إدماجها في قطاع آخر الشيء الذي قد يفقدها أهميتها، ومادام الأمر كذلك فإننا نرى ضرورة استدراك الأمر باتخاذ إجراءات أكثر فعالية نظرا لأهمية هذا القطاع، حيث لوحظ أن معظم المدن الواقعة في شمال البلاد بل وحتى الجنوبية منها تعاني من وجود بناء فوضوي وعدم تلبية حاجات وطلبات المواطنين من الأراضي المخصصة للبناء وإقامة المشاريع سواء الاقتصادية والسياحية وحتى مؤسسات الدولة المكلفة بإنجاز السكن بمختلف أنواعه.

أعتقد سيدي رئيس الحكومة أن الطريقة التي عولج بها هذا القطاع لغاية الساعة لم تأت بالنتائج المرجوة، بل بالعكس زادت الأمر تعقيدا.

في الأخير أتمنى لكم سيدي رئيس الحكومة مع كل أعضاء حكومتكم الموقرة التوفيق والنجاح في مهمتكم الصعبة والله ولي التوفيق، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى دريوش والكلمة الآن للسيد مراد بن صاري ولكن يظهر لي

بصفة عامة وبالتالي تفادي الأخطاء. التنظيم العقاري: إشراك المجالس المنتخبة في عمليات تخصيص الأراضي التابعة لأملك الدولة وتجزئة الأراضي المخصصة للاستثمار، وما تجاوزات التي نقلتها وسائل الإعلام في المدة الأخيرة في المدن الكبرى بالذات إلا دليل على حتمية اعتماد سلوكات أكثر شفافية وفعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بإشراك المجالس المنتخبة بالتعاون مع الإدارة طبعا.

إعادة التنظيم الإقليمي: تعتبر عملية إعادة التنظيم الإقليمي من الأولويات التي يجب البدء فيها مع اقتراح إشراك الجماعات المحلية في هذه العملية لتفادي بعض النقائص الموجودة حاليا وتفاديها مستقبلا.

إن التناقض الموجود ما بين النصوص التشريعية والنصوص التنظيمية والتطبيقية تحول دون بلوغ أهداف المرفق العام الذي نصبو إليه جميعا، لذا وجب العمل على خلق الانسجام بين كل هذه النصوص من أجل خدمة الوطن بصفة عامة والمواطن بصفة خاصة.

المالية المحلية: لا يمكن الكلام على الحكم الرشيد دون الإشارة إلى الوسائل والإمكانيات التي يجب توفيرها حيث إن الجماعات المحلية تشتكي من نقص فظيع في وسائل التدخل، حيث إن الإمكانيات والموارد المالية للبلديات ناقصة وهي ممولة أساسا من مداخيل الضرائب وإعانات غير كافية مقارنة بالأعباء والمهام الموكلة للبلديات.

مع الإشارة مرة أخرى إلى وجوب تصفية ديون البلديات التي مازالت عالقة بها لحد اليوم وتضاف إليها أيضا الديون المتركمة من جراء عمليات التخريب والتحطيم التي تعرضت لها المنشآت القاعدية في السنوات الأخيرة.

من كل ماتقدم، تظهر جليا ضرورة الشروع في إجراء إصلاح حقيقي للمالية العمومية المحلية بصفة تضمن التوزيع العادل للثروة الوطنية.

كما لايفوتني بمناسبة الكلام عن هذا الجزء من البرنامج الإشارة والتأكيد عن ضرورة مراجعة

العصر والتكيف مع متطلباته. سأطرق في مداخلتي هذه إلى بعض القطاعات على سبيل المثال لا الحصر، كقطاع التربية بجميع مراحلها، الصحة، التضامن، التهيئة العمرانية، والتنمية المحلية.

السياسة التربوية، التعليم العالي والبحث العلمي: إن علاقة الحاضر والمستقبل بالتعليم والتحولات السريعة في التكنولوجيات الحديثة تحدد أساليب العمل وتوجه هذا الأخير، ولهذا يجب إبقاء العلاقة بين متطلبات العصر والاقتصاد الوطني.

لقد شهدت منظومتنا التربوية عدة إصلاحات في السنوات الأخيرة ستعطي ثمارها ولاشك شريطة تكريس التشاور بين كل قطاعات التربية بأطوارها الأربعة (التعليم الأساسي - الثانوي - الجامعي - وما بعد التدرج) لتوحيد الهدف وهو تكوين إطار جزائري بخصوصيات معرفية وطنية يندمج بسهولة في فضاء نظام العولمة.

سيدي رئيس الحكومة، لقد حظي التعليم العالي بأربعة سطور والبحث العلمي بسطرين في مشروع برنامجكم، ولكن الأهمية لا تكمن في عدد السطور بل في محتواها.

إن إعادة بناء دولة قوية مهيبة الجانب تعمل على خلق ظروف الازدهار الفردي والجماعي له علاقة وطيدة بالفرد في تربيته، في تعليمه وتكوينه ولا يمكن أن نتصور التغلب على مواطن الضعف، تنظيم الاقتصاد وإنعاشه، تطوير العنصر البشري، وتحقيق الشراكة والتكامل مع بلدان المغرب العربي، مع الفضاء المتوسطي، مع العالم دون إطارات جامعية، وأكرر دون إطارات جامعية.

إذا كان هذا شيئاً مفروغاً منه، فتساؤلي وتخوفي كباحث جامعي وتخوف الجامعيين والباحثين الجزائريين يكمن في اهتمام الحكومة بهذا القطاع لأن التعامل معه في الماضي كان يتبع دالة جيبيية (suit une fonction sinusoïdale) سأبرهن عليها فيما يلي:

لقد صادقنا - سيدي رئيس الحكومة - وصادقتم معنا في هذه الغرفة على القانون رقم 98 - 11

أنه غائب، سأعطي الكلمة إذن إلى آخر متدخل وهو السيد نور الدين بن علي الشريف.

السيد نور الدين بن علي الشريف: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

إن مداخلتي هذه في إطار مناقشة مشروع برنامج حكومة الدكتور أحمد بن بيتور تمنحني فرصة إبداء رأيي ليس على البنود الواردة في المشروع بذاته وإنما على الاستراتيجية موضع التنفيذ، فأنا لا أشك لحظة واحدة في أن إرادة هذه الحكومة هي إيجاد حلول ناجعة للمشكلات البنيوية التي عانت وتعاني منها بلادنا.

سيدي رئيس الحكومة، عند تفحصي لهذا البرنامج ورغم أنني وجدت إشارات عامة وجادة للتكفل بهذه المعضلات إلا أنني لاحظت غياب رسم بياني دقيق (courbe précise) يدلنا ويغنينا عن السياسات الارتجالية والتمسرة التي لم تأت يوما بالثمار المرجوة.

وهنا أتساءل عن الاستراتيجيات التي يجب إنتهاجها بالجواب على الأسئلة التالية:

- هل الجزائر بلد فلاحي؟ ماهي استراتيجيتنا لذلك؟

- هل الجزائر بلد سياحي؟ ماهي استراتيجيتنا لذلك؟

- هل الجزائر بلد بترولي؟ ماهي استراتيجيتنا لذلك؟

- هل الجزائر بلد صناعي؟ ماهي استراتيجيتنا لذلك؟

إنّ الأمل هو أن نكون كل هذا وسر الوصول إلى هذا الهدف هو الاعتماد على خصوصية الفرد الجزائري الذي هو المورد الأساسي الدائم لهذا الوطن ألا وهو المورد البشري الهائل.

إن الإنسان هو الثروة الحقيقية والأمانة (la valeur sûre) للمجتمع الجزائري شرط إعداده لمواجهة تحديات

المجال وخاصة فيما يتعلق بالتكوين الطبي وشبه الطبي والهيكل.

إن الخروج من الوضع القائم في هذا المجال ضرورة ملحة ليس فقط لأن الإنسان هو موضوع النشاط بل أكثر من ذلك فإن تحسين الخدمات الصحية من شأنه أن يساهم في إعادة الاعتبار للدولة لأن التعامل مع المستشفى ليعتبره مركز توفير علاج فحسب بل يظن في قرارة نفسه بأنه إدارة من الإدارات التي تغطي البيروقراطية والمحسوبة في تسييرها.

سيدي رئيس الحكومة، فيما يخص التضامن فإن الدولة الجزائرية قوية اليوم والحمد لله وهناك قوانين تحكم سير الجمعيات فالمطلوب إذن - على غرار ما هو ساري المفعول في الدول المتقدمة - هو ترك هذا النشاط للجمعيات شريطة حضور الدولة الدائم للسهر على عدم استغلال بعض الأطراف لهذا النشاط النبيل لأغراض مشكوك فيها.

أما عن التهيئة العمرانية فإن غياب سياسة واضحة للدولة في هذا المجال كلفها ملايين الدينارات فالبناؤ الفوضوي وغير المرخص في أماكن غير صالحة وغير مهئية أدى إلى التدخل البعدي للدولة لتوفير شروط الحياة وحماية المجموعات السكنية مما يسمى «الحماية من الفيضانات» وصرف مبالغ خيالية كثيرا ما كان تأثيرها على نوعية الحياة محدودا للغاية وياحبذا لو صرفت هذه الأموال على مشاريع أخرى كالسدود أو الطريق السريع (autoroute est-ouest) أو مترو الجزائر لكنا من الرابحين فتطورت الفلاحة ونقص عدد الأموات في حوادث المرور وتنفست عاصمتنا هواء أنقى وأرحنا سكانها وزائريها من مشاكل التنقل والبيئة، والطامة الكبرى في هذا الموضوع أي موضوع التهيئة العمرانية هو ما حدث ويحدث اليوم أيضا في التعدي السافر على الأراضي الفلاحية وصرختي اليوم هي: إلى متى نبقى دون استراتيجية تحميها قوانين في مجال التهيئة العمرانية؟ والقضاء على مافيا العقار؟

المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002 وكان أهم ما جاء فيه المادة 21 التي تخصص ما يقارب 1% من الناتج الداخلي الخام (1% du PIB) للبحث العلمي على غرار البلدان ذات الدخل المتوسط أو الضعيف، فكان بريق الأمل للباحثين والذين استبشروا بإعادة الاعتبار للبحث العلمي الذي هو حجر الزاوية لكل استراتيجية تصبو إلى النهوض بالإنسان على مختلف المستويات (علميا، تكنولوجيا، اقتصاديا، حضاريا، اجتماعيا.. الخ) وجاء قانون المالية لسنة 2000 ليقفل هذا الأمل بتنصله بموجب المادة 100 من التزام كانت الدولة الجزائرية قد أخذته على عاتقها باستصدارها القانون رقم 98 - 11 لذا فتساؤلي هو الآتي:

إلى متى نستمر كدولة جزائرية برلماننا وحكومة في سياسة التطبيب (le rapieçage)؟ ومتى نتفق على استراتيجية عامة للتنمية؟ فمشكلتنا في هذه البلاد هو توجه مبالغ إلى إعادة النظر في كثير من الحالات دون مبرر في التدابير التي نتخذها على سبيل وضع استراتيجية للنهوض بقطاع معين من النشاط الوطني.

لا بد من تجاوز هذه العقلية ووضع استراتيجية عامة وطويلة الأمد لانحيد عليها مهما تغيرت الحكومات والمؤسسات إلا بتكليف التقنيات والأساليب التي تهدف إلى ضمان النتائج المرجوة من الاستراتيجية التي حددناها لأنفسنا.

هذه الملاحظة لاتقتصر على ميادين معينة بذاتها كالتعليم أو البحث العلمي بل تتعداها لقطاعات أخرى، فنفس الشيء يمكن قوله عن ميدان الصحة وحفظها أين المطلوب في هذا القطاع هو رسم استراتيجية عامة محددة المعالم، تأخذ في الحسبان قضية حفظ الصحة في بعدها الوقائي والعلاجي والتخلص بصفة نهائية من عقلية التدخلات الظرفية في المناسبات الأليمة (réaction après drame) وهذا أمر ممكن إذا توفرت الإرادة لدى القائمين على هذا القطاع الحيوي لأن الدولة ورغم بعض النقائص استثمرت كثيرا في هذا

السيد الرئيس: نتأسف للسيد نور الدين بن علي شريف إذ لا بد أن نتوقف ونكتفي بهذا القدر من التدخلات وسيستأنف مجلسنا أشغاله غدا على الساعة التاسعة صباحا ونذكر من الآن أن أولى التدخلات ستكون للسيد أحمد صديقي والسيد علي الطاهر والسيد الميلود أو شريف وحتى ذلك الوقت أشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء.

سيدي رئيس الحكومة، أختتم مداخلتني هذه بتساؤل عن السياسة المنتهجة في التنمية المحلية. لقد ظلت بعض ولايات الجزائر العميقة أذكر من بينها على سبيل المثال ولاية خنشلة تمد عنقها إلى مراكز القرار في العاصمة لتحسين وضعيتها فسكان هذه الولاية والولايات المماثلة يتساءلون عن الفوارق الجهوية والأساليب التي تنتهجها الحكومات المتتالية في تطوير وتنمية المناطق النائية حتى تلحق بركب الولايات الأخرى.

وهناك من الولايات الغنية من استفادت من مشاريع خاصة وهي اليوم تستحوذ على كل مشاريع الشراكة (le partenariat) في هذا الظرف الاقتصادي الخاص، وهناك ولايات أخرى تضررت من أعمال العنف والإرهاب استفادت هي الأخرى من مشاريع خاصة لإعادة الحياة فيها، وهنا أتساءل أنا وكل سكان هذه الولاية - ولاية خنشلة - عن مصيرنا، لقد عمّ الوثام منذ أعوام في هذه المنطقة من الجزائر، لم نترك الإرهاب يحط أمتعته على أرضنا واستأصلناه قبل أن يضرب بجذوره وأطلق السيد رئيس الجمهورية تسمية « مدينة السلام » على مدينتنا...

(إنها ولاية السلام بحق فتعداد المغرر بهم في هذه الولاية ثمانية أفراد (8 égarés seulement sont recensés) لقد دافعنا بأرواحنا عن مدارسنا فلم تهدم ولو واحدة لكن اليوم بقي أبنائنا بين جدرانها القديمة المتصدعة.

حافظنا على المؤسسات القليلة ولم تحرق أية واحدة منها ولكن سرّح عمالنا وأهملت مصانعنا، وقفنا أمام موجة الفساد ودافعنا عن منازلنا عن أكواخنا فلم تحرق أو تدمر ولكن بقينا حيث كنا!! سيدي، إننا نأمل في حياة أفضل وننتظر في إطار سياسة الحكم الراشد إدخال هذه المعطيات والأخذ بعين الاعتبار بهذه الخصوصيات لتنمية هذه الولاية وشببيتها، وفقكم الله في أداء مهامكم، ووفق وزراء حكومتكم في خدمة هذا الوطن المفدى، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، طول العمر والصحة لمجاهدينا، العزة لشعبنا والسلام عليكم.)

ملحق

تدخل مكتوب للسيد لخضر بكار، عضو مجلس الأمة بخصوص مناقشة برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور

3 - أن تكون لهذا الهدف إمكانية فعلية أو مضمونة تسمح بتحقيقه فليست هناك فائدة من أهداف واضحة ومحددة، إذا كانت الوسائل والأدوات الضرورية لنوالها ليست موجودة وليست محتملة.

4 - أن تتوافر لهذا الهدف مشروعية تجعله مقبولا، ليس فقط من أصحابه وإنما من غيرهم، والمشروعية المقصودة ليست مشروعية القوانين والإعتراف فقط، وإنما هي مشروعية ثوابت المجتمع وقيمه وأخلاقه وأيضا موازين العصر ومتغيراته.

5 - أن تتكفل الحكومة بأن تعطي لإرادتها أصلح وأنضج العناصر المهيأة لتحمل المسؤولية، بما يوفر درجة معقولة من الكفاءة تحفظ للهدف حدا مأمونا من فرص النجاح.

6 - أن تقدر الحكومة على أن تعطي لقوى الأمة والشعب حقه في الرقابة على إدارة العملية السياسية والتنموية في مجملها، وأن تكون الرقابة من مدخل الإهتمام والمناقشة والمتابعة أكثر من مدخل التحقيق والتفتيش والعقاب.

تلكم هي عناصر ومقومات الحكم الراشد الذي ينبغي أن يؤسس له بمساهمة الجميع ولفائدة الجميع دون إقصاء أو تهميش أو خداع أو مكر أو تهرب أو حقرة أو تأمر.

سيدي الرئيس، لقد سعت حركة مجتمع السلم منذ البداية في إرساء والترويج لفلسفة المشاركة والتعايش والمصالحة والحوار والتعاون والتسامح، ولقد دفعت من أجل وسطيتها تضحيات جسام، ولكن استطاعت في الأخير أن تؤسس مدرسة سياسية فكرية منهجها السلم والاعتدال توصلت

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد، سيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

لقد اعتادت الجزائر خلال العشرية الأخيرة قدوم وذهاب الحكومات، دون أن يحس المواطن بأي تغيير يحدث في كيانه أو في محيطه، ترتب عن هذا الشعور عزلة الواحد عن الآخر، فلا الحكومة استطاعت التأثير في المواطن والمجتمع، ولا المجتمع والمواطن استطاعا أن يفهما خطاب الحكومة وأن يلتمسا برنامجها، فعاش الاثنان في غربة وعزلة.

والإنفصام بين المواطن والحكومة والعزلة بين الحاكم والمحكوم هي مرض الجزائر المستقلة، ذلك أن الحقيقة التي ننسأها دائما هي أن السياسة في صميمها هي علم وفن إدارة المجتمعات، بما في ذلك الموارد الجغرافية والتاريخية والإنسانية والإقتصادية والثقافية وبما يحقق لهذه المجتمعات صحتها ورفاهياتها داخل حدودها ومصالحها وأمنها وراء هذه الحدود.

ويتطلب هذا الفهم إدراك الحقائق التالية:

1 - أن يكون هناك هدف أو أهداف عامة مرغوب فيها ومطلوب تحقيقها، وتكون هذه الرغبة وهذا الطلب موضع إجماع أو أغلبية وطنية مقتنعة به وعلى استعداد للعمل من أجله والبذل في سبيله.

2 - أن يكون هذا الهدف واضحا ومحددا، لأنه ليس أخطر في السياسة من الرؤى الغائمة والتحركات التي لا ترى لنفسها مقصدا تركز بصرها عليه باستمرار.

والإهتمام بالفئات الضعيفة والمحرومة وتشجيع جمعيات التضامن في هذا الميدان.

المحور الثاني: إدارة عجلة التنمية من خلال:

1 - وضع برنامج اقتصادي واضح وقابل للتنفيذ يركز على الموازنة بين القيم الإنسانية والقيم المادية، وتحقيق العدالة في توزيع ثروات البلاد، واحترام التوازن الجغرافي في التخطيط الاقتصادي، وتثمين العمل وتشجيع العاملين واحترام الملكية الفردية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن ومعالجة البطالة والتكفل بأزمة السكن وهذا كله من خلال سياسة جديدة للتصدير وسياسة جديدة للإستثمار، سياسة للاكتفاء الذاتي وسياسة للأمن الغذائي وسياسة لتوسيع قاعدة الخدمات.

2- الإعتماد الفوري لسياسة فلاحية جديدة عبر رسم استراتيجية في الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى يشارك فيها الخبراء والفلاحون من أجل إعادة الإعتبار للفلاحة وإعادة الإستقرار للريف الجزائري المنتج.

3- التخلص من بقايا عقلية الأحادية و«الفتنازية» وسياسة «البريستيج» (prestige) إلى نظام سياسي جديد يجسد التعددية الديمقراطية الحقيقية والمبادئ الجمهورية وينظم المنافسة السياسية في إطار المؤسسات التمثيلية الشعبية بعيدا عن ديمقراطية الواجهة أو المواجهة أو ديمقراطية الوجهين.

4 - فتح المجال أمام الإطار الإداري وحمايته من الضغط السلطوي أو الحزبي أو الجهوي، وإبعاد الإدارة عن التقلبات السياسية ومحاربة الرشوة والمحسوبية و«البنعميس» والالتزام بمفهوم الخدمة العمومية.

5 - إعادة النظر في توزيع المدن الكبرى وطرق تسييرها بدءا بالضرورات والأولويات الكبرى مثل: السكن، المياه، النقل، الخدمات الأساسية، المساحات الخضراء، المرافق الرياضية والترفيهية الضرورية.

6- إيجاد برنامج صحي وطني يحافظ على الطب المجاني لمن يستحقه ويعطي الفرصة للإطار

من خلاله إلى إقناع أصحاب القرار بسلوك هذا المسلك، واستطاعت أيضا ترويض الأقليات الفكرية الفرانكوفيلية الإستئصالية والتحاقهم مجبرين لاختيار لهم في ذلك دخول ساحة المشاركة، فشكرا لمن اقتنع وأهلا وسهلا بمن التحق.

سيدي الرئيس، لقد حان الوقت لأن تتظافر جهود الجميع من أجل تحقيق أهداف السلم والتنمية في المجتمع، ولقد خطت الجزائر في ذلك خطوات عملاقة في مجال استرجاع السلم والوئام المدني لكنها مازالت تتخبط في مشاكل التنمية دون قدرتها على النهوض بهذا المجال لاعتبارات متعلقة أساسا بنظام الحكم في طبيعته وكيفية توزيع المزايا بين حواشيه.

إن على الحكومة العمل عبر محورين:

المحور الأول: ترقية الوئام المدني من خلال:

1 - توسيع مساحة الحريات الفردية والجماعية وتحرير مجال النشاط السياسي والإعلامي من الضغوطات المختلفة أمام التعددية الحزبية للمساهمة في الحل الوطني بعيدا عن الذهنيات السياسية.

2 - الدخول في مسار انتخابي بعيدا عن ممارسات التزوير ولواحقه لإعادة الثقة واستكمال الشرعية التي ظلت منقوضة منذ بداية الأزمة.

3- ترسيم الوئام الفكري والوجداني بين مختلف التيارات الفكرية والمؤسسات السياسية عبر فضائل الحوار والإقناع وقبول الرأي الآخر.

4 - رعاية وحراسة الوئام بكافة الوسائل التربوية والإعلامية والوسائط الاجتماعية.

5 - مواصلة مسار معالجة ظاهرة العنف وإزالة آثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية وتمكين القضاء من النظر في القضايا المعروضة عليه باستقلالية ونزاهة منعا للظلم والخطأ وإيثارا للرحمة مع المخطئين عندما لا يسعهم العدل.

6 - العمل على تقوية المجتمع وضبط علاقاته وولاءاته بما يحفظ وحدته وينمي قيمه، ويغرس فيه أخلاق التسامح والتعاون ومحاربة الآفات الاجتماعية ومعالجتها بالتربية والإعلام والقانون

الجزائري في الميدان الصحي للتقليص من التبعية الأجنبية، ويدعم أسعار الدواء للمرضى المزمنين، ويعمل على توفير علاج ذي نوعية عالية ويسعى لترقية وتطوير الضمان الاجتماعي.

7- إتباع سياسة تربية تشجع الابتكار والإبداع وتحارب العقلية الاستهلاكية وتحذ من نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات وتحقق الموازنة بين التعليم والشغل منعا للتسرب المدرسي وتدعم المعلم والأستاذ ماديا ومعنويا بما يتناسب ووظيفته السامية في صناعة الإنسان والحضارة، وترسي ثقافة حب الآخرين حتى مع وجود الاختلاف.

8- العمل على صياغة سياسة وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي برفع ميزانية البحث العلمي، وربطه بالتنمية وتأسيس علاقة تكامل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاستفادة من الأبحاث العلمية الجامعية، وإشراك الباحثين والعلماء في حل المشاكل التي تعانها الجزائر وتحديد أهداف استراتيجية من طرف الهيئات والمؤسسات السياسية وتجنيد الجامعات ومراكز البحث لتحقيقها مع تطوير الدراسات المستقبلية وتشجيع البحث فيها.

9 - وضع حد للإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي الذي يعانيه الشباب والتقليص من مدة الخدمة الوطنية للاستفادة من طاقات الشباب وتشجيعهم على الانخراط في سوق العمل عبر إنشاء المؤسسات العائلية الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الزواج المبكر وبناء البيوت الصغيرة للعائلات الجديدة. تلكم هي أهم النقاط التي أردت المساهمة بها في مناقشة برنامج الحكومة، وفي الأخير أتمنى للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري كل فرص النجاح والتوفيق، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد لخضر بكار

الجزائر في 29 جانفي 2000.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف محافظة الجزائر الكبرى 16000 - الجزائر الهاتف: (02) 73.59.00 الفاكس: (02) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 08 ذو الحجة 1420 هـ
الموافق 14 مارس 2000م

ISSN 1112-2587

رقم الإيداع القانوني 99-457